

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية



تأثير السياسة القمعية الفرنسية في تنامي هجرة الجزائريين
للبلاد الإسلامية (1830-1914)

مذكرة مكملّة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

الأستاذ المشرف:

عبد القادر كركار

إعداد الطالبتين:

الحادة باحدي

سمية نافع

اللجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
د. السعيد عقيب	رئيس الجلسة	جامعة الشهيد حمه لخضر
د. عبد القادر كركار	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر
د. عثمان زقب	عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر



قال تعالى

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

التوبة الآية 105



قال تعالى: "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" سورة إبراهيم "الآية 7"

نحمد الله حمد كثير، لأنه أعاننا على أداء هذا الواجب وإتمامه والشكر

والتقدير إلى مرشدي ومعلمي الأستاذ الفاضل عبد القادر كركار

الذي كان خير عوناً لنا لم يخل علينا بمعلومة تفيدنا في إعداد هذا

الواجب، والشكر والتقدير لي صديقات المشوار وإلى كل من مد لنا يد

العون من قريب أو بعيد

قائمة المختصرات

المختصر	شرح
هـ	هجري
م	ميلادي
تر	ترجمة
تح	تحقيق
ج	جزء
ع	العدد
د، ط	دون طبعة
ط، خ	طبعة خاصة
د، د	دون بلد
د، س	دون سنة
ش، و، ن، ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

مقدمة

مقدمة:

تعد الجزائر من الدول الغنية بالثروات الطبيعية والمطلّة على البحر الأبيض المتوسط ولهذا كانت منذ القدم محلاً للأطماع الأوربية ولم يتم التمكن منها والسيطرة عليها إلا في سنة 1830م وذلك بعد ضعف الدولة العثمانية.

وكان آخر داي لها وهو الداي حسين حيث وقّع على معاهدة الاستسلام وتركها في أيادي الفرنسيين وكأى دولة محتلة طبقت فرنسا كل الأساليب والسياسة القمعية من أجل إخضاع الشعب الجزائري والسيطرة على البلاد، فنتج عنها هجرة بعض الجزائريين فرارا من الأوضاع المزرية والمعاناة التي كان يعيشها الشعب الجزائري في تلك الفترة، حيث تعددت وجهاتهم نحو المشرق العربي والمغرب العربي وتعاقت بفترات حيث كانت بدايتها منذ الاحتلال سنة 1830 إلى غاية 1914. وهذا الإطار الزمني هو موضوع بحثنا المتخصصين بدراسته.

دوافع اختيار الموضوع:

لاختيار موضوعنا هذا دوافع عديدة منها دوافع ذاتية وعلمية: تكرر هذه الظاهرة في كل الحروب بأي شكل من الأشكال وتشابه الأسباب وهي السياسة التعسفية سواء كان من محتل خارجي (أي من طرف دولة أجنبية) أو من محتل داخلي (أي من طرف حاكم الدولة نفسها) كما هو الحال في الدول العربية (سوريا نموذجا). الميول نحو هذه المواضيع الحساسة والمهمة حاليا وتذكر حال أجدادنا وآبائنا في ذلك الوقت ومعاشتهم لهذه الأوضاع والأزمات والصبر عليها ومقاومتها، حتى نالوا الاستقلال بجدارة وبفضلهم نعيش الآن حياة مستقرة.

الإشكالية :

ما مدى تأثير السياسة القمعية على تنامي ظاهرة الهجرة الجزائرية؟

* ماهي السياسة التي اتبعتها فرنسا في الجزائر؟

* وما تأثيرها على الشعب الجزائري؟

*ماهي ظاهرة الهجرة؟

*وماهي أسبابها ودوافعها؟

*أي البلدان كانت وجهة الهجرة الجزائرية؟

المنهج المتبع:

ولقد اعتمدنا في موضوع بحثنا على المنهج التاريخي من خلال وصف وسرد الأحداث التاريخية التي عرفت الهجرة والسياسة التي اتبعتها فرنسا في ذلك الوقت, كما قمنا بتحليلها تحليلًا دقيقًا والوقوف على الحقيقة.

خطة البحث:

والخطة التي اتبعناها كانت كالتالي: بداية من المقدمة ثم تليها أربعة فصول وكل فصل يتضمن ثلاثة أو أربعة عناصر. وقمنا بفصل تمهيدي درسنا فيه أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي من سنة 1800 إلى 1830. والفصل الأول عالجا فيه السياسة القمعية الفرنسية ومنها السياسة الإدارية والعسكرية والاقتصادية والفصل الثاني عالجا فيه تأثير كل سياسة في مجالها.

أما الفصل الثالث درسنا فيه ماهية الهجرة وتعريفها وأسبابها وأنواعها, والفصل الرابع والأخير ركزنا فيه على دراسة هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي (الشام, مصر, الحجاز) والهجرة نحو المغرب العربي (المغرب, تونس, ليبيا) وفي الأخير وصلنا إلى خاتمة وخلاصة الموضوع.

أهم المصادر والمراجع:

ومن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها كانت كثيرة ومتنوعة منها مراجع أجنبية وعربية ومذكرات ومقالات, من أهمها: أبو القاسم سعد الله, تاريخ الجزائر الثقافي ومحاضرات تاريخ الجزائر الحديث إلى بداية الاحتلال, الحركة الوطنية الجزائرية, وأبحاث وآراء في تاريخ الجزائر, وعمار بوحوش, التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962, مولود قاسم, شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. عمار

عمورة, موجز في تاريخ الجزائر, ومبارك الملي, تاريخ الجزائر في القديم والحديث, يحي بوعزيز, سياسية التسلط الاستعماري والحركة الوطنية, بشير بلانح, تاريخ الجزائر المعاصر, عبد الحميد زوز, نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر, والدور السياسي للهجرة إلى فرنسا ما بين الحربين (1914-1939), وجمال قنان, قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر, أحمد توفيق المدني, هذهي الجزائر, سعدي بوزيان, جرائم فرنسا في الجزائر, إبراهيم مياشي, مقاربات في تاريخ الجزائر, سهيل الخالدي, الإشعاع المغربي في المشرق ودور الجالية في بلاد الشام, شارل روبير أجرون, الجزائريون المسلمون وفرنسا 1919-1871, شارل أندري جوليان, أفريقيا الشمالية تيسر القوميات الإسلامية والسيادة الوطنية, Charles Robert Ageron. Les Algériens Français, Arsene Berteul. Les Algériens Musulmans et la France. Tayab Belloula. Les Migrations Algériens.

الصعوبات:

أما عن الصعوبات التي واجهتنا فهي عديدة, ولكن أكبر عائق هو قلة فهمنا وبحثنا في المصادر والمراجع الأجنبية, وأشكر كل من ساعدنا ومدا لنا يد العون في عملنا هذا.

تمهید

تمهيد: أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي 1800 إلى 1830:

شهدت الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي تدهورا عاما طرأ على جميع المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية¹, حيث تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بعدم الاستقرار في الجهاز الإداري وكثرة الاضطرابات والانقلابات والاغتيالات والتصارع على المناصب بين الحكام حيث تميز جلهم بالضعف وعدم القدرة على التحكم في زمام السلطة, كما كانت هناك مشاكل أخرى منها مشكلة الرياس أو الأسطول البحري الذي ينبع من ارتباط القيادة بالدولة العثمانية², حيث أن التعاون بينهما في البداية وخاصة عندما كانت الدولة العثمانية في أوج عظمتها عززت مكانة الأسطول البحري في الجزائر, الذي كان يحصل على الغنائم ويفرض رسوم مالية على الدول التي تمر بواخرها عبر السواحل الجزائرية³.

لكن ضعف الدولة العثمانية أثر سلبا على الحكام الجزائريين وكان من الصعب عليهم مواجهة الدول الأوروبية التي تحالفت فيما بينها ضد الجزائر وأثر هذا التحالف على الأوضاع الاقتصادية. وبذلك تم إجبار الجزائر على عدم مواجهة السفن الحربية والتجارية للدول الأوروبية التي تمر بالبحر الأبيض المتوسط وبهذا أثر سلبا على الوضع المالي والسياسي للجزائر وبرغم من التبريرات التي قدمها الداوي حسين إلى الدول الكبرى التي قررت في مؤتمر فيينا 1815م ومؤتمر أكس لاشابيل سنة 1818م⁴.

¹ عمار بوحوش, التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962, دار العربي الإسلامي, بيروت, ط1, 1997, ص76.

² مولود قاسم, شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830, ج2, دار الأمة, الجزائر, ط2, 2007, ص326.

³ مبارك الملي, تاريخ الجزائر في القديم والحديث, ج3, مكتبة النهضة الجزائرية, الجزائر, ص308.

⁴ عمار بوحوش, مرجع سابق, ص77.

وتمثلت هذه التبريرات فيمايلي:

وضع حد للقرصنة البحرية من الدول الأجنبية.

اعتبار أي مساس بالبواخر التجارية للدول المتحالفة سيؤدي إلى رد فعل سريع.

إقناع الدول الكبرى على أن الجزائر لا تستغني عن حقها في الدخل المالي والأساسي للخرينة¹.

ولكن لم تقتنع بريطانيا بهذه التبريرات وقامت بمحاصرة ميناء الجزائر والهجوم على البواخر الراسية فيه وذلك يوم 12 جويلية 1824. وكانت مصممة على تجريد الحكومة الجزائرية من الدخل المالي والأساسي للخرينة، وبذلك يصعب عليها دفع مرتبات جنودها والمحافظة على ولائهم لها، وكما ساهمت في إضعاف الجزائر حينما حصلت فرنسا على إذن بالبحث عن المرجان في سواحل الشرق الجزائري وتعهدوا بدفع الضرائب دون قيام بأي تحصينات في مدينة عنابة، على الرغم من معارضة السلطان العثماني لذلك².

عملت فرنسا على شراء القمح من الأهالي، وكانت الجزائر في تلك الفترة تعاني من المجاعة وبهذا تطور النزاع بينهما، وما زاد من حدته ديون اليهوديين بكري وبوشناق³.

¹ عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الجزائر، ط1، 2002، ص 103.

² محمد عودة وإبراهيم الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص 37-38.

³ مولود قاسم، مرجع نفسه، ص 327.

وكانت قصة هذه الديون معقدة حيث أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية في سنة 1828م عندما ضرب الداي حسين قنصل فرنسا (حادثة المروحة)، ورفض الداي أي اعتذار لفرنسا، فكان رد فعل فرنسا أن فرضت على مدينة الجزائر حصار بحريا استمر ثلاث سنوات وكان رد فعل الداي على ذلك تدمير المكاتب الفرنسية في مدينة عنابة¹.

وفي 30 جانفي 1830م قامت الحكومة الفرنسية برئاسة بولينياك (Poulingak) والملك شارل العاشر (Charlesx) بالمصادقة على مشروع الحملة ضد الجزائر²، وأصدر الملك شارل العاشر (Charlesx) يوم 7 فيفري 1830 مرسوما ملكيا بتعين الكونت دي بورمون (Kant Deperi)³ قائد عام للحملة والأميرال دوبييري (Amiraldeperi) قائد للأسطول، كما كان تعدد الأسطول الفرنسي يتكون من ستمائة و خمسة و سبعين (675) سفينة منها مئة وثلاثة (103) سفينة حربية، مسلحة بألف وثمانمائة واثنتين وسبعين (1872) مدفعا وخمسمائة واثنتين وسبعين (572) سفينة للنقل و الإنزال، وسبعة وثلاثين ألف (37000) جندي، وأربعة آلاف (4000) فارس.

وفي 14 جوان نزلت القوات الفرنسية في ميناء سيدي فرج وهو يبعد عن العاصمة بحوالي عشرين كيلو مترا ويقع غربها⁴.

وجيش الجزائر كان بقيادة إبراهيم أغا وهو صهر الداي حسين والذي خلف يحي أغا، ولم يتخذ إبراهيم أغا أي نوع من التدابير برغم أنه كان على علم بمخططات فرنسا، وفي 19 جوان 1830 وانطلاقا من معسكر اسطاولي أعلن

¹ شارل روبيرون اجرون. تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص14.

² عمار عمورة، مرجع سابق، ص114

³ دي بورمون: كان وزيرا للحربية في عهد شارل العاشر، وتولى قيادة الحملة الفرنسية على الجزائر. وقد عزل بعد أقل من شهرين من احتلال مدينة الجزائر بعد الانقلاب الذي أطاح بشارل العاشر، وجاء بالملك لويس فيليب 1830. ينظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص23.

⁴ -صبيرون شبيرون، حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، بسكرة 2013/2014، ص33.

إبراهيم أغا الهجوم على الفرنسيين, لكن هذا الهجوم فشل وانهزام الجيش الجزائري واستولى الفرنسيون على معسكر اسطاولي, وبهذا غادر إبراهيم أغا وترك جيشه واختفى في دار ريفية مع ثلاثة وأربعة من جنوده, ولم يستطع مصطفى بومرزاق¹ الذي خلف إبراهيم أغا أن يوقف تقدم دي بورمون².

وفي 4 جويلية 1830 سقط حصن الإمبراطور والمعروف ببرج الطاوس في يد الفرنسيين بعد أربعة أيام من المعارك العنيفة وعندما ينس الأتراك من إيقاف الهجوم الفرنسي على الحصن وأضرموا النار في خزانة الذخيرة وفجروا الحصن, وبعد سقوط المدينة اجبر الداي على توقيع معاهدة الاستسلام مع القائد دي بورمون³.

وفي 5 جويلية سقطت حاميات مدينة الجزائر وسلم الداي بشرط السماح له بمغادرة البلاد بعائلته وثروته تحت حماية الجيش الفرنسي . كانت هذه المعاهدة دليل على نهاية الحكم العثماني في الجزائر وبداية للاحتلال الفرنسي حيث شرعت فرنسا في تطبيق كل سياساتها العسكرية والاقتصادية والثقافية من أجل السيطرة على أوضاع البلاد⁴.

¹ مصطفى بومرزاق: تولى ولاية التيطري من 1819 إلى 1830, لقب بالباي, كان شجاعا وحازما, كان رئيس جيش في معركة اسطاوالي, عند دخول الجيش الفرنسي مدينة الجزائر أعلن بومرزاق الالتزام بالاتفاق المبرم بين الباشا وبومرزاق, فابقاه في مكانه (باي على التيطري), ينظر أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية, ج1, دار الغرب الاسلامي, بيروت 1992, ص38,

³ دي بورمون: قائد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830, ولد سنة 1775, كان من جنرالات الإمبراطورية ثم انضم إلى لويس الثامن عشر, وهو الذي وقع وثيقة الاستسلام مع الداي حسين, توفي سنة 1846, ينظر: حمدان بن عثمان خوجه, المرأة, ترجمة العربي الزبيري, المؤسسة الوطنية للفنون, الجزائر, 2006, ص64

⁴ صبرينة شبيرة, مرجع سابق, ص33.

الفصل الأول :السياسة الفرنسية في الجزائر

1-السياسة الإدارية

2-السياسة العسكرية

3-السياسة الاقتصادية

4-السياسة الثقافية

الفصل الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر

أولاً: السياسة الإدارية

كانت فرنسا مترددة منذ احتلالها للجزائر في اتباع سياستها الإدارية والمتمثلة في الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، أو اتباع سياسة الاحتلال المحدود والإدارة الغير مباشرة، لكنها مالت إلى أسلوب الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، حيث أخذت أول خطواتها في تنفيذ سياستها في تشجيع هجرة الأوربيون إلى الجزائر، حيث عملت بكل الطرق على دعمها بالإمكانات اللازمة، واستولت على الأراضي الزراعية والأماكن العقارية الواسعة حتى يستطيعوا أن يقوموا بأعمال الفلاحة ويتأقلمون مع طبيعة البلاد وعملوا على استقرارهم في الأملاك والأراضي التي استولوا عليها¹.

وأخذت بنفي العائلات التركية وتشكيل لجنة حكومية فرنسية تتكفل بإدارة شؤون الجزائريين، ومجلس بلدي مختلط برئاسة أحمد بوضرية وقد أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين والأوامر باسم ملك فرنسا¹، وبموجب هذه القوانين استولت فرنسا على مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت ملك للأتراك الذين غادروا الجزائر، حيث نصبت فرنسا نفسها وريثة للدولة العثمانية في الجزائر، وقد تمثلت هذه القوانين فيمايلي¹:

1/ قرار 9 سبتمبر 1830: بموجب هذا القرار تم إنشاء محكمة بمدينة الجزائر مشكلة من قضاة فرنسيين لهم صلاحيات مدنية وجزئية، ويحاكمون المتهمين المسلمين أو اليهود يضاف إليهم قضاة مسلمون أو يهود.

غير أن هذه المحكمة ألغيت يوم 22 أكتوبر 1830 بعد أن أصدرت 13 حكماً قضائياً فقط وهو ما يوضح التردد والاضطراب الذي كانت تعاني منه.

¹ يحي بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ديون المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2007، ص8.

¹ عمار عمور، مرجع السابق، ص116.

¹ يحي بوعزيز، نفس السابق، ص7.

2/قرار 22 أكتوبر 1830: الذي أسس ثلاثة محاكم مختلفة عن بعضها البعض، تتمتع كل منها منها بكامل شخصيتها، وهي المحكمة الإسلامية والمحكمة اليهودية والمحكمة الفرنسية.

3/مرسوم 22 جويلية 1834: حدد هذا المرسوم وضعية الجزائر بالنسبة لفرنسا وكما اعتبرها أرضا من فرنسا، ونص هذا المرسوم على الأراضي التي سيطر عليها النصوص الشريعة لا سيما المتعلقة بالملكية والتي أتاحت للاستيطان الفرنسي التوسع في الجزائر على حساب القبائل بطريقة قانونية.

4/قرار 19 أوت 1834: وقد نص هذا القرار على أن المحاكم الفرنسية مختصة في كل القضايا التي تقع بين الأهالي من كل الديانات مختلفة سواء كان مسلم أو يهودي.

5/مرسوم 1 سبتمبر 1834: حدد هذا المرسوم السلطة بين الحاكم العام العسكري والمحافظ المدني بتحديد سلطة كل واحد منهما.

6/قرار 11 سبتمبر 1834: وتم بموجب هذا القرار السماح لفرنسا بإنشاء المحافظة الجزائرية في كل من وهران وعنابة ومحافظتين في مستغانم وبجاية واعتبرت الجهات المتبقية مناطق عسكرية¹.

7/مرسوم 28 فيفري 1841: فقد حول المحكمة العليا بمدينة الجزائر إلى محكمة استئناف.

8/مرسوم 26 ديسمبر 1842: قام بإنشاء مساعدين للجهاز القضائي الفرنسي في الجزائر وكان دورهم يقتصر في ترجمة اللغتين العربية والقبائلية.

9/مرسوم 10 فيفري 1843: نص هذا القانون على إمكانية تطبيق قانون الإجراءات الفرنسية في الجزائر وإنشاء منصب محضرين قضائيين وتثبيت العمل بالمحاكم التجارية .

10/قرار 15 أبريل 1845: وقد نص هذا المرسوم على تقسيم الجزائر إلى ثلاث أقاليم، وإلغاء التقسيم القديم ليفسح المجال لظهور أشكال إدارية مدنية وأوربية وعربية تمثل تقسيم هذه الإدارة كمايلي:

¹ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص224.

1* إدارة مدنية: تشمل الأقاليم التي كان بها عدد من الأوربيين لتنظيم الخدمات العامة القانون العام بها.

2* إدارة مختلطة: تشمل الأقاليم التي كان بها عدد أقل من الأوربيين لتنظيم الخدمات لا يسمح بتنظيم كامل الخدمات العامة وكان يطبق فيها الحكم العسكري.

3* إدارة عربية: تشمل الأقاليم التي كان بها الأهالي وانعدام الأوربيين، وقد خضعت العسكري.

11/قرار 8 أوت 1848: وضع هذا القرار الوزارة الحربية تحت سلطة العدل.

12/مرسوم 20 أوت 1848: لقد فصل هذا المرسوم بين جهاز العدالة الفرنسية وجهاز العدالة الإسلامية، فربط الجهاز القضائي الفرنسي بوزارة العدل وأبقى على العدالة الإسلامية تابعة للوزارة الحربية¹.

13/مرسوم 12 سبتمبر 1853: نص على وضع أغلب السكان الجزائريين تحت التصرف المباشر لسيادة الولاية.

14/مرسوم 16 سبتمبر 1867: لقد كان على فرنسا فرض أنظمتها المؤسساتية بسرعة لتكريس لتكريس الاحتلال والإسراع بربط أهلها بالدولة المستعمرة، فأنشئت آلية جديدة للإدماج وهي كونزستورات مكلف لإدارة الشؤون الدينية في إطار احترام قوانين الدولة والإصلاحات النابليونية وبأمرية 9 يناير 1845، أنشئت الكونزستورات الشؤون الثلاثة، الجزائر، وهران، قسنطينة ولم تلغى الشخصية الخاصة وقد كانت تركيبة الكونزستورات مكون من أعضاء لاتكيين عددهم يختلف حسب أهمية الطائفة وحجم كبير في مدينة المقاطعة.

وأمرية 9 نوفمبر 1845 تضع اليهود الجزائريين على النمط الفرنسي ومن مهام التي نصت عليها وهي:

¹ رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسية القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830-1892)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2009، العدد الرابع.

إدخال ممارسات دينية ذات روح فرنسية في البيعات ومنها تأجير المقاعد في البيعة الكونزستوارية على شكل (ضريبة أو مساهمة أو إشتراك) تطوعي للوفي وليست إجبارية. حفظ النظام داخل البيعات والحرس عليها إلا لسبب أو حجة دينية ولا يكون من دون تصريح عاجل أي تجمع للصلاة وتسمية خدام المعبد أو أي عون ديني¹. حرص العائلات على إرسال أبنائها إلى قاعات الملاجئ والمدارس واتخاذ الإجراءات التي تكفل ذلك.

تشجيع اليهود على ممارسات الحرف الضرورية وخاصة الأعمال الفلاحية. مراقبة المبالغ المخصصة لنفقات الديانة وقاعات الملاجئ والمدارس. وقد نصب أول كونزستورات في الجزائر في 31 جانفي 1847، وكان أول اجتماع له في 1 فيفري 1847، كما منحت الإمبراطورية الثانية المجمع الدينية اليهودية حقوق الأحوال المدنية الأمر الذي ساعد على إلغاء المجمع الديني (الكونزستورات) لعموم الجزائر الذي أصبح تحت إشراف وتوجيه المجمع المركزي لعموم يهود فرنسا، وعليه فالكونزستورات المحلية لوهران وقسنطينة لم تعد مسؤولة إلا أمام الكونزستورات المركزية لفرنسا مباشرة وقد ترابط تنظيم الإدارة في الجزائر وإدارة الشؤون الطائفة اليهودية بفكرة التجنيس الجماعي وتنظيم الدين اليهودي في الجزائر وهذا ما أقره قرار 16 سبتمبر 1867². **قانون 14 جويلية 1865:** وسمي بسيناتوس كونسولت وجاء نتيجة جهود حثيثة ففي الزيارة الثانية لنابليون التي دامت 5 أسابيع وتم إصداره في 14 جويلية 1865 بقرار إمبراطوري أعلن عنه في مجلس الدولة، وبذلك تحقق المطلب الذي طالما سعى اليهود إلى تحقيقه وأعتبره خطوة أولى فحصل على 200 يهودي على حق المواطنة³.

¹ عبد القادر كركار، الطائفة اليهودية في الجزائر 1830 - 1900 التجنيس وردود الفعل، (مذكرة لشهادة الماجستير، تخصص تاريخ المعاصر)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008، ص 87.

1 عبد القادر كركار، مرجع سابق، ص 89.

2 نفسه، ص 95-96.

ونص على أن الجزائريين رعايا فرنسيون ولكنهم يخضعون لأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا طلبوا الجنسية الفرنسية فإنهم يصبحون خاضعين للقانون الفرنسي وقد حدد هذا القانون بأن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري¹، وكما نص هذا القانون على تكريس وضعية اليهود وتناول خمس مواد وهي :

المادة الأولى: تنص على حقوق الأهالي المسلمين التابعين للشريعة الإسلامية واتباعهم لفرنسا المتمثلة في العمل في الوظائف المدنية والعسكرية في الجزائر. المادة الثانية: تنص على حقوق الأهالي اليهود في العمل في الوظائف العسكرية والمدنية وخضوعهم إلى القانون الشخصي.

المادة الثالثة: تنص على حقوق الأجنبي في الجزائر وأحقية التمتع بكل حقوق المواطن الفرنسي وذلك بعد تجاوز مدة ثلاث سنوات.

المادة الرابعة: تنص على صفة المواطن الفرنسي ومدة الحصول عليها بعد 21 سنة حيث تتم بمقتضى مرسوم إمبراطوري يعود إلى مجلس الدولة.

المادة الخامسة: تنص على تحديد مهام الأهالي في قانون الإدارة العامة وتمثلت: شروط القبول لبقية الأهالي المسلمين واليهود في الوظائف العسكرية والمدنية.

تحديد الأعمال التي يتم تعيين فيها الأهالي المسلمين والأهالي اليهود بالجزائر².

وكما يلاحظ أن أغلبية اليهود رفضوا التخلي عن الأحوال الشخصية، وقد ولد قرار السيناتورس كونسولت ردود فعل متباينة بين غير مقتنع وبين من يعتبره خطوة في التجنيس الجماعي، غير أنه باء بالفشل ولأسباب انغراس اليهود في المجتمع العربي وتمسكهم بعاداتهم ودينهم.

فقد كانوا يرون في التجنيس الفردي والتخلي عن العادات لدرجة أن مئات من اليهود تقبلوا تماما هذا القرار الذي يربط الحصول على الحقوق المدنية والسياسية بالتخلي عن

¹ رمضان بورغدة، مرجع نفسه، العدد الرابع.

² بشير بلاح، المرجع السابق، ص 225.

العادات المرتبطة بالدين، وفشل هذا القرار الذي كان يهدف للتجنيس الجماعي وإبعاد اليهود الأهالي عن الممارسة السياسية واعتبارهم أهالي (أنديجينا) في نظر القانون الفرنسي مثلهم مثل المسلمين ولم تمنحهم حق المواطنة الفرنسية لأنهم أهالي فهم رعايا فرنسيين فقط¹.

15/مرسوم كريمو 1870: أصدره أدولف إسحاق كريمو² في 24 أكتوبر 1870 أصدر فيه مرسوم يتم بموجبه تجنيس يهود الجزائر ومنحهم صفة المواطنة وإعطائهم الجنسية الفرنسية حيث يتضمن هذا المرسوم أحكام أهمها:

إقامة نظام مدني في الجزائر يهدف إلى إلحاق الجزائر بفرنسا بالقوة العسكرية واعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا.

تعيين حاكم مدني عام للجزائر تابعا لوزارة الداخلية الفرنسية يعوض الحاكم العام الفرنسي للجزائر التابع للوزارة الحربية الفرنسية.

منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية³.

وكما أن قرار التجنيس ضيق على المحاكم اليهودية الدينية إلا أنه رفع من شأن اليهود قانونيا فلم يعد مصطلح الأهالي يطلق إلا على المسلمين دون غيرهم، كما تجنس اليهود وأصبحوا مواطنين فرنسيين حوالي 34574 يهودي بالمقابل كانوا يمثلون حوالي 5,13% سنة 1866، كما عمل المرسوم ثورة في التنظيم الاجتماعي فقبله كان اليهود مندمجين تحت حكم المسلمين وبتحولهم إلى فرنسيين من جانب أفلتوا من قبضتهم، ومن

¹ عبد القادر كركار، مرجع سابق، ص 96-97-98-99.

² *كريمو: هو أدولف إسحاق كريمو مارس مهنة المحاماة وعمره 21 سنة واشتغل في مسقط رأسه بالدفاع عن اليهود في تلك المدينة، كان سند لنابليون الثالث قبل أن يصبح إمبراطور ثم أنقلب ضده ودخل السجن، ثم أطلق سراحه، وكان نائب عن مدينة باريس سنة 1896، ثم تولى عام 1870 منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا، تحت أمر الجنرال تورشو، ووكلا خلالها إدارة شؤون الجزائر لبضعة أسابيع، وتوفي كريمو في سنة 1880. ينظر: أمينة عباسي، السياسية الفرنسية اتجاه يهود الجزائر، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2013-2014، ص 66.

³ نفسه، ص 66.

جانب آخر أصبحوا في نفس المستوى السادة (الفرنسيين) وأصبحوا في مرتبة الثانية في سلم الترتيب الاجتماعي والأهالي المسلمين هم آخر مرتبة.

وشكل خطورة على الجزائريين حيث مكنهم هذا القرار من الانتقام منهم على معاملتهم في القرون الماضية، وكما يرى أن قرار كريمو لم يطالب به الإسرائيليون لأنه يحرمهم من الاستفادة من تعدد الزوجات الشرعي، والذي يتمسكون به وسيربطهم بالالتزامات المدنية، فتحفظوا عليه

وهكذا أصبح الفرنسيون في الجزائر واليهود متساوين في الحقوق والواجبات أمام القانون وبقي المسلمون في الدرك الأسفل رعايا فرنسيين محرومين ومحتقرين ومستغلين أبشع استغلال استقبل الرأي العام الفرنسي القرار بمشاعر مختلفة بعضهم قبله كأمر واقع، وبعضهم نظر إليه على أنه ضربة لمصالحهم الاقتصادية والسياسية¹.

16/قانون 1874: لقد فرض هذا القانون على الجزائريين الهجرة إلى الخارج إلا بترخيص.

17/قانون الأهالي (الإنديجنات L' indigenat): أصدره البرلمان الفرنسي يوم 28 1881 عقب اندلاع ثورة بوعمامة ليبقى ساري لمدة سبع سنوات، قابلة للتجديد وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية والإجراءات القمعية الشديدة التي فرضها على الشعب الجزائري ويهدف هذا القانون إلى فرض الرقابة على الجزائريين².

وهو قانون جاء كمحاولة من الاستعمار لقتل المقاومة عند الشعب وإخضاعه، ومن المخالفات التي يعاقب عليها هذا القانون هي:

التلفظ بعبارات معادية لفرنسا.

رفض العمل في المزارع الأوروبية.

السكن خارج القرية، أو الدوار بلا إذن خاص.

¹ عبد القادر كركار، مرجع السابق، ص 102-103.

²² عميراي حميدة، أثارا لسياسة الاستعمارية والإستطانية في المجتمع الجزائري، منشورات المركز الوطني لدراسات في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص 47.

التنقل من غير رخصة.

فتح مدارس لتعليم القرآن أو اللغة العربية، أو أي مقر لذلك.

عدم الانصياع لأوامر القواد والجند.

رفض إعطاء أي معلومات تطلبها الإدارة الاستعمارية¹.

18/قانون 1907: نص على فصل الدين الإسلامي عن الدولة²، ولتكريس سياسة فرنسا في

الجزائر قام الجنرال بيجو بتقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق:

الأولى: المدن والمناطق الزراعية المجاورة لهذه المدن وهي تخضع للإدارة المدنية

وتتبع نفس النظام السائد في فرنسا وتطبق في المدن التي يوجد فيها الأوربيون بنسبة كبيرة.

الثانية: مناطق إدارية مختلطة وهي التي يسكنها الأوربيون وأقلية ضئيلة من

الجزائريين، وفيها تخضع الجالية الأوروبية للإدارة المدنية والجالية الجزائرية للإدارة

العسكرية.

الثالثة : المناطق العسكرية ويعمرها سكان الجنوب الكبير ومناطق الصحراء والتي

تمثل آنذاك الجزء الأكبر من البلاد وفي هذه المناطق أبقت فرنسا على أنظمة العهد العثماني،

ويديرها الحاكم ويساعده في كل وحدة إدارية من الوحدات التي قسمت إليها المنطقة، وتنقسم

القيادة بدورها إلى قبائل ويحكمها الشيوخ وهذا ما يعرف بنظام الحكم الغير مباشر³.

ثانيا: السياسة العسكرية:

¹ عبد الرشيد زروقة، جهاد أبن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار الشهاب، بيروت، 1999، ص25.

² بشير بلاح، المرجع السابق، ص233.

³ صلاح الدين العقاد، المغرب العربي في التاريخ، ط6، مكتبة الأنجل المصرية، مصر، 1993، ص132.

بعد توقيع الداي حسين والقائد دي بورمون للجيش الفرنسي على معاهدة الاستسلام والتي عرفت بمعاهدة الاتفاق وقد تضمنت هذه المعاهدة عدة مواد وكانت كالتالي منها: تسليم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر، وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية¹.

حق الاختيار للداي المكان الذي يريد العيش فيه خارج الوطن وإذا أراد الإقامة في الوطن فإنه يتمتع بالحماية الفرنسية على أملاكه. تعهد فرنسا باحترام الشعائر الدينية للسكان وعدم التعرض لأملاكهم ولا لصناعاتهم ولا لتجاراتهم.

أن تفتح المدينة في اليوم التالي للقوات الفرنسية وتسلم إليها القصبة وجميع الحصون. ومع ذلك لم تراعي فرنسا بنود المعاهدة باحترام حيث تعهدت على احترام أملاك الأهالي ولكن أظهرت فيما بعد مصادرة الأملاك وكذلك البند الخاص باحترام الشعائر الدينية حينما حولت المسجد الكبير إلى كنيسة².

ولقد كان دخول الجيش الفرنسي للجزائر دخولا عسكريا حيث استخدمت جميع الوسائل العسكرية وذلك من أجل الاستيلاء على الجزائر وعلى خزينتها التي كانت تحتوي على ثلاثمائة مليون إلى خمسين مليون فرنك وهذه الكميات من مختلف المواد في سنة 1830.

وكما كانت تحتوي على قيمة من الأصواف والمواد المختلفة ثلاثة ملايين 3،000،000 من الفرنكات وقيمة المدافع البرونزية أربعة ملايين 4،000،000 من الفرنكات.

¹ Arsene Berteul **Algérie Francesca** tome premier-Paris.1856.P142.

² مولود قاسم، المرجع السابق، ص93.

زيادة عن ما صدر من مال في خزينة القصبة (قصر الداوي ومخازن الدولة الجزائرية) وقد أخذ منها كميات هائلة من الأصواف والجلود وشمع وورصاص ونحاس ومن مخازن البحرية كميات أخرى من القمح والملح والقماش والحبال والقضبان الحديدية وغيرها¹. وبهذا كان دخولهم بحملات عسكرية قدم لهم أموال طائلة وقد قضوا على ديونهم في الجزائر وذلك بعد سقوط العاصمة بسرعة مما أدهش القائد دي بورمون في سرعة السقوط واعتقاده في سهولة الاستيلاء على بقية المناطق الأخرى ومما سهل مهمة الاستيلاء تعاونهم مع الحكام الأتراك الذين كانوا يأملون من أن فرنسا ستحفظ لهم مناصبهم وامتيازاتهم، حيث تغيرت نوايا هؤلاء الحكام بعد ظهور نوايا فرنسا في التوسع واحتلالها لمدن الساحل وظهور سياسة دي برمون في الجزائر².

بعد السيطرة على مدينة الجزائر أخذ الجنرال دي برمون في تنفيذ سياسته الإدارية في الجزائر حيث كان أول قرار قام به هو:

* ترحيل الأتراك الذين حكموا البلاد ثلاثة قرون.

* تحرير الأرقاء الفرنسيين المسجونين في الجزائر.

وكما عمل دي بورمون على إنشاء إدارة فرنسية في الجزائر حيث كلف لجنة مالية (حكومية) وكانت من أعضاء فرنسيين ويهود وجزائريين حيث أبعدت العناصر التركية وكانت مهمة اللجنة تسيير شؤون المدينة وتوفير الحاجيات للجيش والسكان والمحافظة على الأمن، وقد كان من أعضاء اللجنة (دوبينيوس) الذي كلف بمهمة الشرطة وكان من المستوطنين الذين قاموا بكل الأدوار المشبوهة قبل حلوله بالجزائر، وكان يميل لليهود على الخصوص وقد أعطى النقود ليكري وبوشناق وقد شهد عهده الغش والإهمال والسرقة والاحتلال وكان المتضرر الوحيد هم السكان الجزائريين.

¹ مولود قاسم، مرجع نفسه، 251-253.

² أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 21.

أما اللجنة الثانية هي لجنة البلدية: وتقوم على رئاسة المدينة وهي عبارة عن خليط من الفئات الاجتماعية والدور البارز يعود لليهود فيها وقد كان من بين أعضائها أحمد بوضربة وحمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى باشا، وكان كل منهم مكلف بمصلحة معينة داخل هذه اللجنة.

أما اللجنة الثالثة هي لجنة دينية مالية تقوم على الأوقاف ومواردها وقد سميت باللجنة الخيرية للغوث و كانت تتألف من تسعة أشخاص، وكانت تحت سلطة المالية (الحكومية)¹.
سياسة كلوزيل (cluzeul):

عين كلوزيل² حاكم عام في الجزائر من 1835- 1836 وقد أعتمد على سياسة تطبيق الاستيطان الحر، وقد صمم على تحويل سهل متيجة والقرى العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوربيين الوافدين من فرنسا وأوربا وكان معظمهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي سوابق حيث سيطروا على كل المباني والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي لا مثيل له بعد أن طردوا منها سكانها وأرغموهم على النزوح والهجرة وتحت ضغط من كلوزيل، حيث شجع هذه العملية وإنشاء قرية بوفاريك جنوب مدينة الجزائر، وأخذ يوزع الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين الأوربيين الجدد تشجيعا لهم على البقاء والاستقرار في هذه الأرض ومع ذلك فشلت هذه السياسة ولم تلق نجاح لغاية عام 1839³.

المكاتب العربية :

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 28.

² كلوزيل: ولد 12 ديسمبر 1772م بفرنسا، تولى عدة وظائف الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا، وأصبح ماريشال سنة 1831م، ثم عين سنة 1835م في الجزائر، وعزل من منصبه بعد فشله في حملة قسنطينة في 12 فيفري 1837م، توفي سنة 1843. ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع السابق، ص30.

³ يحي بو عزيز، المرجع السابق، ص8.

لقد عرف الكسندر دوماس بأنها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة وكذلك تهيئة السبل للاستيطان الفرنسي، وذلك عن طريق توفير الأمن العام وحماية كل المصالح التشريعية وزيادة الرخاء لدى الأهالي¹. وتم إنشاء هذه المكاتب في 8 أوت 1854 وبطلب من الماريشال فيون وزير الحربية وأمضى نابليون الثالث مرسوما يتعلق بإنشاء المكاتب العربية بصفة رسمية وواسعة في الجزائر، وبعد أن كانت تعمل من دون مرسوم وتحت اسم مكاتب الشؤون العربية، فقد جاء هذا التعيين بناء على مستجدات كثيرة منها:

كثرة الأراضي التي استولت عليها فرنسا، خاصة في إقليم قسنطينة ووهران. تطبيق مرسوم 12 سبتمبر 1853 الذي ينص على وضع أغلب السكان الأصليين تحت التصرف المباشر لسيادة الوالي.

نجاح السياسة التي طبقتها مكاتب الشؤون العربية في إدارة السكان²، وفي عام 1865 بلغ عدد المكاتب العربية في قسنطينة 15 مكتبا وفي الجزائر 14 مكتبا وفي وهران 12 مكتبا.

وتتشكل المكاتب العربية من: مدير وضابط مسئول عن الصحة وضابط مسئول عن دفع المكافآت المالية ومترجمان وضابط صف وخوجة (كاتب عربي) ووكيل الضياف وحاجبان (الشاوش)³.

سياسة الإبادة الجماعية :

¹ عبد الحميد زوز، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، دط، المؤسسة الوطنية لكتاب، 1984، ص177.

² عميرايوي حميده، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص115.

³ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص130.

انتهجت فرنسا سياسة الإبادة الجماعية لإخضاع الشعب الجزائري بالقوة وزرع الرعب في نفوس الشعب وإثبات سلطة فرنسا وكسر شوكة المقاومات الشعبية، وإخضاع الأهالي للسلطة الفرنسية حيث أدت هذه السياسة إلى استشهاد الآلاف من الجزائريين وأبرز مثال لهذه السياسة التي مارستها فرنسا في الجزائر هي:

1/ مجزرة سكان منطقة البلدية 1830: وكانت في نوفمبر 1830 حيث نظمت الحامية الفرنسية مذبحه رهيبة ضد السكان العزل وقد تحولت المدينة إلى مقبرة وامتألت الشوارع بجثث القتلى، ولم ترحم لأشياء ولا عجوزا ولا أطفالا حيث ارتكبت فرنسا أبشع الجرائم في حقهم حين قتلت الأطفال على صدور أمهاتهم¹.

2/ مجزرة قبيلة العوفية: وكانت في أبريل 1832 بأمر من الدوق روفيقو، حيث كانت القبيلة مستقرة على ضفاف وادي الحراش وكان سبب إبادةها هو اشتباه فرنسا في خيانتها لها وذلك بعد سرقة هذه القبيلة للعميل الفرنسي أمتعته وهو فرحات بن السعيد وهو من منطقة الزيبان، حيث أصدر القائد الأعلى لفرنسا بتاريخ 8 أبريل بلاغ يمجّد فيه هذه الجريمة ويهنئ فيها الجيوش عن الحماس والذكاء الذي أبدوه فيها ويقول الجنرال شاتفرني " لقد كانت التسليحة الوحيدة التي أسمح بها إلى الجند في فصل الشتاء وهي غزو القبائل المعادية لفرنسا وهما وادي الحراش وبورقيقة." والأبشع في هذه الإبادة هو قطع رأس شيخ القبيلة وحمله إلى الدوق روفيقو فقام هذا بالتبرع برأسه ورأس أحد أفراد قبيلته إلى طبيب يدعى يوناقون لإجراء تجربة عليها².

3/ مجزرة سكان أولاد رياح 1845: ويعود سبب إبادة هذه القبيلة هو دعمها لمقاومة بومعزة والتي كانت ما بين 1844 - 1845 وتقع هذه القبيلة بجبال الظهرة غرب الجزائر العاصمة حيث قام بإبادة الجنرال بيجو الذي قدم إلى المنطقة للمشاركة في معركة 1845 وهي

¹ عثمان زقّب، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، (2014 - 2015)، ص 21.

² جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشور المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص 115.

انتفاضة الطرق الصوفية وأمر كل من العقيد سانت أرنو وبيليسي ولاديرير بمعاينة هذه القبائل، حيث وجه الجنرال رسالة إلى العقيد بيليسي من الشلف في 11 جوان 1845 يقول فيها: (إذا التجأ هؤلاء القطاع إلى مغارتهم فافعل معهم مثلما فعل كافييناك بقبيلة صبيحية وشدد في تدخينهم حتى يموتون كالشعالب) وفي 17 جوان 1845 قصد العقيد بيليسي قبيلة أولاد رياح التي تقع بتحديد في بلدية (النكمارية) حيث غزاها وأحرق وحطم ما فيها، وخاف السكان من انتقام إدارة الاحتلال لدعمهم للمقاومة، ف لجؤوا إلى مغارة الفراشيش وكان عددهم حوالي (1000) شخص وأخذوا معهم أمتعتهم وحيواناتهم¹، فقام العقيد وجنوده بحصارهم في المغارة وطلب منهم الاستسلام فردوا عليه بالرصاص، فأمر جنوده بجلب حزم الحطب ووضعها في المدخل الرئيسي وأمر بإشعالهم مما أودى بحياة كل من فيها خنقا وحرقا².

سياسة الأرض المحروقة:

لقد سعت القوات الفرنسية من أجل القضاء على المقاومة الشعبية باستخدام كل الأساليب الأكثر اضطهادا وتسلطا وغطرسة ومن بين هذه الأساليب وهي سياسة الأرض المحروقة التي اعتمدت فيها حرق المحاصيل الزراعية من أجل إنهك الشعب الجزائري وتجويعه وتشريدته، حيث نفذت هذه السياسة من طرف الجنرال بيجو والهدف م تنفيذ هذه السياسة هو الاستيلاء على مطامير القمح، وبذلك قرر الجنرال بيجو الاستيلاء على المحاصيل الزراعية وتدميرها وحرقها ونهب الأراضي الخصبة، حيث صرح الجنرال بيجو قائلا: "محادرية السكان والقضاء عليهم أمر لا بد منه لذا يجب تحطيم كل قبيلة وتدمير القرى وقطع الأشجار المثمرة وحرق المزروعات ونهب المطامير، وأسر النساء والأطفال والشيوخ وسلب المواشي إنها الطريقة الأمثل لخضوعهم"³.

¹ عشور مرزاق، جرائم فرنسا في الجزائر الإبادة الجماعية (1830-1849)، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضره، بسكرة، قسم التاريخ، 2013-2014، ص 57.

² أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص 90.

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص 22.

ولقد ذكر اليكسدي توكفيل سنة 1840 عند زيارته الأولى للجزائر، حيث كتب: " لقد سمعت أحيانا في فرنسا أناسا أحترمهم يقولون بأن من السيئ أن يتم حرق المحاصيل الزراعية، وأن يقع تفريغ مخازن القمح، وأن يلقي القبض على رجال المسلمين وأيضا النساء والأطفال وأنا لا أوافق هؤلاء السادة على مثل هذا الكلام، فأرى مثل هذه الأعمال المؤسفة ضرورية لشعب يرغب في شن حرب ضد العرب بهدف إجبارهم على الرضوخ له، وأنه من واجب الحرب السماح لنا بأن نخرب البلد وأن نفعل ذلك، إما بتدمير المحاصيل الزراعية وقت الحصاد والجني وإما بالقيام في كل الأوقات بالهجمات يكون الهدف الأساسي منها إلقاء القبض على الرجال والاستيلاء على قطعان الغنم والدواب¹.

قوانين فرنسا العسكرية ضد الجزائريين:

لقد عملت فرنسا على إصدار العديد من القوانين العسكرية التي كانت تهدف من خلالها إلى استغلال الأهالي وإجبارهم على خدمة فرنسا وكان من بين هذه القوانين هي:

1/قانون جونا (Charlyjdnur):

صدر هذا القانون إثر ثورة عين بسام سنة 1906 ، عن الحاكم العام الفرنسي جونا شارل*² حيث بعث بهذا القانون إلى ولاية الولايات الثلاث (وهران، العاصمة، قسنطينة) حيث نص هذا القانون على إغلاق مقاهي الجزائريين المشبوهين وأن يمنعوا إقامة المهرجانات في المناطق المشكوك فيها وأن يسحبوا رخص حمل السلاح، ويسجنون أي جزائري مشكوك فيه³.

2/قانون التجنيد الإجباري 1912:

¹ سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دط، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 19.
² قمر قويدرية، الجمعيات والنوادي الثقافية ودورها في الحركة الوطنية (1900-1939)، (شهادة مكملة لنيل ماستر لتاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، شعبة التاريخ، بسكرة، 2014-2015، ص 27.
* جونا: أسمه شارل جونا من مواليد 27 سبتمبر 1857، ولد بفرنسا ألتحق بكلية الحقوق ببافيس تقلد ما بين سنة 1881-1885 منصب رئيس لديوان الحاكم العام بالجزائر.
³ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 237.

وهو قانون أصدرته فرنسا في 3 فيفري 1912 ونشر في الجريدة الرسمية LEMOPACHER في يوم 2 مارس 1912 ولقد طبق هذا القانون قبل الإعلان عنه بعدة سنوات وبعد التفكير ودراسته تم الإعلان عنه، وهو قانون يهدف إلى تجنيد الشباب الجزائريين البالغين سن الثامنة عشر ويكون التجنيد لمدة ثلاث سنوات، حيث تتم عملية التجنيد بعد جمع الشباب الذين تم إحصائهم واختيارهم بعد عملية القرعة. وفي حالة عدم التحاق الشباب الذين تم اختيارهم لمدة ثلاثين يوم يصبح متمردا في نظر القانون والشباب الذين يؤدون خدمتهم العسكرية لهم منحة بقدر 250 فرنكا ويحصلون على مناصب عمل بعد الانتهاء من خدمتهم العسكرية، وكما كانت فرنسا تعذبهم رعايا فرنسيين حتى تقنع الأهالي بهذا القانون وإظهار نواياه الحسنة اتجاه الأهالي¹.

وكما ظهرت المعارضة لهذا القانون بعد موافقة البرلمان الفرنسي عليه في 3 فيفري 1912، فاتخذ الاحتجاج أشكال مختلفة وتمثلت في الاحتجاج والمعارضة وتقديم العرائض زيادة على توزيع المنشورات والكتابة على الصحف والجرائد.

ونتيجة للخطر الذي يهدد مصالح فرنسا حاولت احتواء الأزمة بتحريض بعض المسؤولين الموالين من الفئة المسماة (وي،وي) لإصدار مذكرة في الثامن من جوان 1912 باسم القسم العربي للجان المالية جاء فيها، كمنظمة TREMLIN، ولقد بعثت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين بوفد إلى باريس مكون من مجموعة من الشخصيات التي كانت تحتل مناصب إدارية واستشارية على مستوى البلديات وسلمت إلى السيد بوانكارية في 21 جويلية 1912، مذكرة اقترحت فيها مجموعة من الإصلاحات جاءت فيها النقاط التالية وهي:

أن تكون المدة العسكرية سنتين.

إصلاح نظام العقوبات.

¹ مسعودة بلسمي، التجنيد الإجباري والفرنسي وأثاره على الجزائريين، (مذكرة مكملة لنيل الماستر، تخصص حديث ومعاصر)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإسلامية، 2014، ص 26.

توزيع المصادر المالية بشكل متساوي بين جميع أفراد الشعب الجزائري¹.
وكما نص هذا القانون على العديد من التشريعات التي تخص المجندين وكانت من بينها إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الأنديجينا الزجرية عليهم.
إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر وفرنسا.
إلغاء الكثير من المخالفات التي تستلزم دفع الغرامات.
إحالة باقي المخالفات الأخرى على قضاة الصلح بدلا من السلطات الإدارية.
رفع نواب الأهالي في مجالس العملات إلى الثلث والسماح لهم بالمشاركة في انتخابات شيوخ البلديات.
ولكن رغم كل هذا إلا أن الأهالي استنكروا ورفضوا هذا القانون وكما كفر العلماء الجزائريين موت الشباب الجزائريين في الجيش الفرنسي تحت لواء العلم الأوربي، وبهذا دفع الكثير من الأهالي إلى الهجرة نحو البلاد الإسلامية خاصة الشام وتركيا هروبا من التجنيد وخدمة فرنسا²،
وكانت بكثرة في تلمسان حيث رفعت احتجاجات كثيرة على قانون التجنيد³.

ثالثا: السياسة الاقتصادية:

عملت فرنسا من أجل نجاح سياستها الاقتصادية في الجزائر على اتباع سياسة الإذلال وإخضاع الشعب بالقوة فعملت بكل الطرق على ضرب قوة الشعب وهي الأراضي الزراعية والتي تعتبر بالنسبة للجزائريين المصدر الوحيد لمدخلهم ورزقهم حيث اتبعت عدة إجراءات

¹ مريم حداد، مرجع سابق، ص 14-15.

² يحي بو عزيز، السابق، ص 44-45.

³ بسام العسيلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس، ط2، بيروت، 1984، ص 50.

وقوانين تهدف إلى سلب ونهب أملاك، وطرد وتشريد السكان من خلال فرض الضرائب، وإجبارهم على مغادرة البلاد والاستيلاء على أراضيهم بعد رحيلهم منها بالقوة واستغلالها لخدمة مصالحهم ومنها:

سياسة الاستيطان :

وكان من أكبر مشجعي الاستيطان الجنرال كلوزيل حيث أمر بإنشاء أول القرى الزراعية للأوروبيين في سهل متيجة، بعد إخلاء السكان منها، وكما أصبحت بوفاريك قاعدة عسكرية بعد أن اشترى الجنرال كلوزيل المباني الكبيرة الموجودة فيها بأثمان بخسة ونجح المستوطنين فيها بزراعة أشجار التوت و الزيتون وقصب السكر القطن وحاولوا استعباد صغار المهن واستغلالهم في هذه المزارع بالقوة، وقد أسس الجنرال كلوزيل شركة فلاحية سماها (المزرعة التجريبية لأفريقيا)¹ واستولى على المناطق والأملاك القريبة من هذه المنطقة.

حيث صرح قائلاً للأوروبيين سنة 1835 لكم أن تتشئون من المزارع ما تشئون ولكم أن تستولوا على الأراضي الموجودة في المناطق التي نحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد².

سياسة نهب الأراضي:

عملت فرنسا بمجرد احتلالها للجزائر على تنفيذ سياستها وقامت بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي تحت اسم الدومين³ ومنحت أخصب الأراضي الفلاحية للمستوطنين الأوروبيين حيث قدر إحصاء الأراضي سنة 1842 حوالي (105000) هكتار منح للمستوطنين

¹ ابراهيم مياسي، مقارنات في تاريخ الجزائر، دار هومة ، دط، دج، الجزائر، 2005، ص122.

² عمار عمور، المرجع السابق، ص118 .

³ ابراهيم مياسي، مرجع السابق، ص123.

وقامت بمصادرة (60000) هكتار من أراضي متيجة والسبب عدم تقديم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها في الوقت المناسب، ولم تكفي بالاستيلاء على الأراضي أو الدومين بل لجأت إلى أراضي الأوقاف والحبوس الدينية وكما سعت إلى ضمها للأراضي الأخرى ولكنه افشلت، حيث لجأت إلى طرق أخرى لنهب المزيد من الأراضي وهي طريقة الإيجار والبيع التصوري (شكلي) وإذا رفض الأهالي بيع أراضيهم يطردون منها مما أضر أصحابها إلى الانتقال إلى المناطق الجبلية والصحراوية، وكما استخدمت الحكومة الفرنسية عدة قوانين وقرارات التي كانت من شأنها نزع ملكية الأراضي من أيدي أصحابها ومن هذه القوانين هي¹:

1/ قانون 8 سبتمبر 1830: تم بموجب هذا القانون الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي الأتراك الذين غادروا الجزائر ونصبت نفسها وريثة للدولة العثمانية في الجزائر كما سمح هذا القانون بمصادرة الأملاك الوقفية مافسح الطريق لهجرة المتعهدين الأوربيين للجزائر².

2/ قرار 7 سبتمبر 1830: أصدره الجنرال كلوزيل، حيث يتم بموجب هذا القرار الحاق جميع أملاك الأوقاف بأملاك الدولة الفرنسية، وقد تمكنت السلطة الفرنسية من تطبيق هذا القرار في مدينتي وهران و عنابة.

3/ مرسوم 24 مارس 1843: يقضي هذا المرسوم بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، وكان هذا المرسوم سلاح يستعمله الفرنسيين اختيار أجود الأراضي الزراعية.

4/ مرسوم 1 أكتوبر 1844: أعلن هذا المرسوم أن جميع الأراضي الغير مستغلة في مناطق محددة، ستصنف على أنها خالية إذا لم تثبت ملكيتها.

5/ قانون 21 جويلية 1846: فرض هذا القانون على كل مواطن إثبات سندات الملكية

¹ مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية، مجلة مركز بابا للدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 3، 8 أبريل 1921، ص 224.

² عبد الحكيم رواحنة، السياسية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ، 2013-2014، ص 22.

والعمل على تحديد الملكيات، أما الأراضي التي ليست لها سندات ولم يستطع أحد إثبات ملكيتها ستتحول إلى المستعمر، وبموجب هذا القانون تم انتزاع حوالي (168000) هكتارا منها (37000) هكتارا للمعمرين.

6/ مرسوم 16 جوان 1851: وتم صدوره بسبب التدفق الكبير للمهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر سنة 1848 مما دفع فرنسا للتفكير في كيفية الحصول على الأراضي لتوطين هؤلاء المهاجرين، فأصدرت مرسوم 1851 تم بموجبه الاستيلاء على أراضي العرش والقبائل بحجة المنفعة العامة ومصلحة الاستيطان.

7/ قانون الغابات: الصادر عام (1874-1885-1903) أجبر الجزائريين استغلال الغابات وفرض عليهم عقوبات تعسفية وصارمة في حالات الحرائق¹، وكما حرص Cambon على الوصول بأسرع ما يمكن إلى الإصلاحات المرتقبة في قطاع الغابات وكان يود إظهار بالغ اهتمامه وعنايته بالأهالي عبر تسليمهم رفض ممارسة الرعي في الأراضي التابعة لأمالك الدولة بالرغم من أن التشريع الساري لا يسمح له بذلك إلا في حالة الضرورة الاستثنائية. أمر بفتح مساحة 227,000 هكتار من الأراضي في وجه الرعاة الذين كانت قطعان مواشيهم معرضة للموت بسبب الجفاف الذي حل سنة 1892. والحرائق التي التهمت الغابات بسبب رياح الخماسين الشهيلي والجفاف.

وفي 22 أكتوبر 1892 نصب Cambon لجنة مكلفة بدراسة التحويلات التي ينبغي إدخالها على التشريع الخاص بالغابات في البلد الأم ولكن تلك اللجنة لم تجرؤ على اقتراح مراجعة شاملة لقانون الغابات وكانت مقترحاتها ترمي إلى الاعتراف بمزيد من الحقوق للأهالي الذين تم إجلأؤهم عن مناطقهم.

الترخيص للسكان المجاورين للغابات باستغلال المراعي المتواجدة داخلها حتى بعد إخماد الحرائق شرط أن لا يكونوا متورطين في إشعالها.

¹ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 248.

تخفيف الشروط المجحفة التي تحرم بناء المساكن على حافة الغابات، وتخفيف الشروط المتعلقة بتحريم حرثها، وكما عملت على تخفيف مبالغ الغرامات وتعويض الأضرار بنسبة 4/3¹.

إلغاء حجز الأملاك كإجراء من الإجراءات القمعية.

واجتمعت اللجنة من جديد بعد أن أعيد تشكيلها وتراجعت عن بعض قراراتها السابقة حيث قررت العودة إلى فرض الغرامات الجماعية واعتبار أعمال الحرث في المناطق المحسوبة على الغابات من بين الجنح التي تستدعي عقوبة بمبلغ يتراوح بين 20 و 200 فرنك للهكتار الواحد وب عقوبة الحبس.

ووافقت اللجنة على الترخيص برعي الأغنام في المناطق المجاورة للغابات التابعة لأملاك الدولة ولكن القرار تعرض لمقاومة شرسة من طرف مصالح الغابات بالرغم من احتجاجات الموظفين. وبعد إدخال بعض التعديلات على تفاصيله وجزئياته عرض المشروع على غرفة النواب إلا في 27 أكتوبر 1896 ولم يصادق عليه إلا في سنة 1903.

أما الحاكم العام فكان حريصا جدا على مراعاة كل ما يضمن ازدهار الغابات وتحقيق مصالح الأهالي والاستجابة لاحتياجاتهم ولهذا الغرض طلب من غرفة النواب أن تبادر بأسرع ما يمكن إلى المصادقة عليه ولكن النتيجة كانت مخيبة لآماله بدون مزايع. وواصلت مصلحة الغابات انتهاج نفس الأساليب القديمة وازدادت وضعية الأهالي تدهورا وبصفة خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1890-1900².

8/ قانون وارني (WARUN): لقد كان يهدف هذا القانون للقضاء على الملكية الجماعية والعرش وتعويضها بالملكية الفردية حسب المنظور الفرنسي، وتم فيه إجراءات جديدة

¹ شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 885-884.

² نفسه، ص 887-888.

لتأسيس الملكية العقارية بالجزائر وإخضاعها للقانون الفرنسي ولقد كان هذا القانون من أهم الانشغالات التي حرصت عليها فرنسا على تطبيقها لأنه يتضمن عدة نقاط مهمة منها: تأسيس الملكية العقارية بالجزائر.

الحفاظ على الأراضي وضمان انتقالها لصالح المستوطنين الفرنسيين¹.

9/قانون 1873: الذي يهتم بالمستوطنين بالدرجة الأولى وكما يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش وقد استولت فرنسا بموجب هذا القانون على 20% من أراضي الشرق والوسط الجزائري و 40% من أراضي الغرب. وتصريح المستشار Bellemare يؤكد بأن الهدف من إصدار القانون هو توسيع محتويات أملاك الدولة ثم تفكيك كل مشروع تجاوز دائرة الورثة المعنيين مباشرة به.

وقد نص قانون 1873 على إزالة الملكية الجماعية من غير تمييز بين عرش وملك. والمادة الثانية: أن تجسد الحصص، النسبية لذوي الحقوق في حيازات فردية. وكما عبر القانون بصدق عن الآمال التي كان الاستيطان يعقدها حيث توصل إلى تحقيق استفادة واسعة من ذلك وخاصة في منطقة الغرب الوهراني وبهذا بعد سنة من تطبيقه تقريبا من بدأ الشروع في تنفيذ القانون، وأشار تقرير خاص إلى أن دائرة سيدي بلعباس وحدها قد شهدت 82 تنازلا بالبيع للأوروبيين فور تسلم العقود الفردية بمساحة قدرها 197,2 هكتار، أي ما يعادل مبيعات سنة كاملة في كافة القطر الجزائري خلال سنوات (1865-1865) 442,2 هكتار، وتبين للإدارة بهذا الصدد أن ثمن مبيعات التراث العائلي قد تم تبديده بسرعة لم تتمكن العائلة منه وتوقعت أن يتسبب تطبيق القانون في إفلاس مؤكدا للعنصر العربي².

¹Mohamed koudri .Colonisation .Independance .Insaniyat n65.66juille t.decembre2014.p160.

² Charle Robert Ageron;Les Algériens Musulmans et la France 1871_1919 ;Achévé d'imprimer Sur les presses Enag ;Reghaia ;Algerie;2013;p166.165.160.161.

10/قانون 1887 : وقد تم بموجب هذا القانون بيع الأراضي في المزاد العلني بأرخص الأثمان لصالح الأوروبيين دون شرط الإقامة فيها¹، وهو قانون يرمي إلى دعم وتوسيع طيف الحقوق التي يسمح بها قانون وراني للأوروبيين، صارت الأراضي الجماعية في متناول المحتكرين بعد أن كانت مجال محروسا تتصرف فيه الإدارة وحدها، وتلك الأجواء حفزت النائب المقرر Bourlier لأن يقول "لقد آن أوان السماح للأوروبي بالتوغل في كل مكان"².

النظام الضريبي والتنظيم الجمركي:

1- التنظيم الضريبي: لقد فرضت فرنسا الضريبة وأثقلت كاهل الجزائريين بها حيث على دفعها سواء بالقوة أو باللين وتعد الضريبة مظهر من مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين والتي اتسمت بالقوة والاضطهاد ولقد قسمت الإدارة الفرنسية دفع الضرائب إلى نوعين وهي :

-الضرائب المشرعة بالقوانين الإسلامية، أو ما يعرف بالضرائب العربية الأهلية والمتمثلة في الزكاة، العاشر، الحكر، اللازمة³.

-الضرائب الخاصة بالقانون الفرنسي أو الضرائب الأوروبية وقد أصدرت السلطات الاستعمارية العديد من القوانين والمراسيم في هذا المجال منها:

* **الأمر الصادر بتاريخ 1845/01/17:** نص على أن الأهالي يدفعون الضريبة العربية وقد كانت الضرائب العربية في أيدي المكاتب العربية حيث كانت تستعمل القيادة الأهلية لتنفيذ إداراتها وقد كانوا يضعون القوائم في كل سنة ويشرعون في تنفيذها في شهر ماي من كل سنة .

¹ شارل أندري جوليان، أفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، دط، دارالتونسية، تونس، 1976، ص48.

Charles Robert Ageron;P,²OP;CIT;P17.

³ شهرزاد شلبي، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19، (رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر المعاصر)، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص121.

*مرسوم 28/10/1847: يحدد الضرائب التي تدفع من قبل الأهالي والأجانب ومن أهمها ضريبة المساكن وكانت مقتصرة على البلديات والمتمثلة في قيمة الكراء التي لا تتعدى عشر السكن.

-ضريبة الخدمات: وهي ضريبة عائدات القوات البرية¹.

ضريبة المناجم: وهي ضريبة خاصة بغرفة التجارة.

2/ النظام الجمركي: تعتبر السياسة الجمركية من أهم العوامل التي تتحكم بها الدول في التجارة الخارجية وتسخيرها للخدمة الاقتصادية وعليه فقد استغلت الإدارة الاستعمارية في ربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا منذ الاحتلال لذا فقد أصدرت مجموعة من القوانين والأوامر منها:

أمر 1835/11/11: الذي نص على إعفاء الصادرات الجزائرية الموجهة إلى فرنسا من الرسوم الجمركية، بينما الصادرات الغير موجهة إلى فرنسا تم إخضاعها إلى التعريف العام وهذا الأمر يعتبر أول تنظيم رسمي للعلاقات الجزائرية الخارجية .

قانون 1845/6/9: هذا القانون نص على إعفاء الصادرات الفرنسية إلى الجزائر من الرسوم الخارجية².

رابعاً: السياسة الثقافية:

عملت السلطات الفرنسية في الجزائر على محاربة الهوية الشخصية للشعب الجزائري ومحاربة الثقافة الجزائرية واستبدالها بالثقافة الأوروبية الفرنسية، حيث اتبعت سياسة لتغيير كل العادات والتقاليد ومحاربة الدين الإسلامي وسعت في تصديره ، كما عملت على فرنسته

¹ شهرزاد شليبي، مرجع السابق، ص 122.

² نجاة دهنون، التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1830-1900، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر)، تخصص تاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 40.

من خلال إحلال اللغة الفرنسية وإدراج اللغة العربية في المرتبة الثانية، ولم تحترم حتى بنود معاهدة الاستسلام التي جاء فيها:

عدم المساس بأماكن العبادة واحترام الشعائر الدينية .

وكما عملت فرنسا على تحويل المساجد إلى كنائس ومنها مسجد "كتشاوة"، وقامت بهدم أماكن العبادة والزوايا¹.

ومن بين السياسة التي اتبعتها ونفذتها في حق الجزائريين:

السياسة التعليمية:

لقد اتخذت فرنسا سياسة التعليم وسيلة للوصول إلى هدفها وهو تنصير وفرنسة الشعب الجزائري، منذ الاحتلال، حيث عملت على مصادرة الأوقاف والاستيلاء على المؤسسات والأماكن الوقفية وبهذا تكون قد قضت على المؤسسات التعليمية، لأنها كانت تربطهم علاقة حيث أن المؤسسة الوقفية تغطي حاجيات المؤسسة التعليمية وهي الممول الوحيد لها، وكما عملت على إقناع الشعب الجزائري بالالتحاق بالمؤسسات الفرنسية وبذلك قامت بإصدار العديد من القوانين والقرارات ومن هذه القرارات:

1/ قرار 13 أكتوبر 1871م: سمح هذا القرار للمعهد البلدي القسنطيني باتخاذ مكان المعهد العربي الفرنسي مقرا له، وكذلك في وهران أما الجزائر فحول معهدا إلى فندق للعساكر، وبهذا القرار أدى إلى تراجع عدد الطلبة حيث كان عددهم يقدر بحوالي 154 طالبا وأصبح بعد هذا القرار 35 طالبا وهذا ما بين سنة 1872م إلى 1873م.

2/ مرسوم 15 أوت 1875م: نص هذا المرسوم على مجانية التعليم في المناطق العسكرية .

3/ مرسوم 26 فيفري 1876: منح هذا المرسوم للمدارس العربية إدارة بيداغوجية و كانت السلطة العليا لهذه المدارس في يد الحاكم العام .

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلام ، بيروت، ط1، 1998، ص292.

4/قرار 7 مارس 1877م: وأعتبر هذا القرار المدارس الإسلامية مدارس عليا للقانون الإسلامي في كل من مدارسه وكما أقام بتعين ثلاثة فرنسيين على إدارة هذه المدارس ويشرفون على إدارتها أما الأساتذة مهمتهم التدريس وتطبيق ما تنفذه الإدارة.

5/مرسوم 13 فيفري 1883: نص هذا المرسوم على إجبارية التعليم للجنسين، ذكورا معا ومما جاء فيه تقييم التعليم الابتدائي.

6/مرسوم 1896: نص هذا المرسوم على إعادة مهام الإدارات إلى سلطة الحاكم العام الذي قام بإلغاء هذه الوظيفة في مرسوم 1881، ونص كذلك على إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا، وبهذا سيطر وهيمنا الكولون على المدارس.

7/مرسوم 3 جاني 1893: وينص على توزيع المدارس الأهلية والمراسيم الوزارية¹.
المدارس العربية الفرنسية: أنشئت المدارس العربية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852) بمرسوم رئاسي في 14 جويلية 1850 في المناطق المرتكزة بالسكان، وأنشئت المدارس الابتدائية لتدريس اللغتين الفرنسية والعربية، وتتألف من مدير فرنسي ونائب مسلم، وكما يعلم فيها القراءة والكتابة والقرآن الكريم، وذلك تحت كتب مراقبة من طرف السلطة الاستعمارية.

وتتعلم الإناث في هذه المدارس زيادة عن التعليم العام، الخياطة والأشغال اليدوية، والغالب على هذه المدارس الطابع السياسي أكثر من الطابع التعليمي، ووصل عددها في بداية تأسيسها إلى ستة مدارس، ثم زاد إلى أن بلغ عدد المدارس ستة وثلاثون مدرسة سنة 1861².

¹ راضية بن جابو، مرجع سابق، ص 61-60.

² كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور (1850-1851)، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي، حديث ومعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 35-36.

سياسة التنصير: بعد فشل مؤسسة الأسقفية في تنصير المسلمين في المدن اتجه نحو النائية والمعزولة، وكان من دعاة التنصير لا فيجري¹ (Lavigerie) حيث عمل على توسيع النشاط الكاثوليكي في المشرق، حتى قيل أن الحكومة الفرنسية عجزت عن الحد من نشاطه الديني، ولقد كون سلسلة من المدارس منها (مدارس الشرق)، وعمل على توحيد الأسقفية في الجزائر وكانت تضم 83 فرع وفيها 104 من دعاة التنصير وكانوا يخضعون خضوعاً تاماً لإدارة لافيجري، وكان معظمهم مطروداً من فرنسا وكانت لديهم عادات سيئة كشرب الخمر وغيرها، وكان لافيجري يتساءل لماذا لم تتجح فرنسا في تنصير الجزائر طيلة هذه السنين وبهذا أثر لافيجري في نفوس الجزائريين².

وبسياسته المجحفة تهرب الجزائريين من المدارس، ولكن الدعاية الفرنسية عملت على جلب الأطفال للمدارس الفرنسية العربية مطمئنة الأهالي بأنه لا خوف على أولادهم من التنصير وأنه لا وجود لرسم الصليب في الأقسام الدراسية ولا ذكر لافيجري فيها³.

¹ لافيجري: ولد في بايون سنة 1825، أستاذ للتاريخ الديني بالكلية الدينية بباريس و قد شارك في توزيع المساعدات على النصارى وقد عرف كمهاون عندما كان قائد عسكرياً لهذه المنطقة، وربط معه علاقاته وتوفي سنة 1892. ينظر: طيار ليلي، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1826-1829)، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر)، محمد خيضر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ، بسكرة، 2012-2013، ص29.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص119.

³ أبو القاسم سعد الله، مرجع نفسه، ص120.

الفصل الثاني : تأثير السياسة الفرنسية على الجزائريين

1-تأثير السياسة الإدارية

2-تأثير السياسة العسكرية

3-تأثير السياسة الاقتصادية

4-تأثير السياسة الثقافية

الفصل الثاني: تأثير السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري.

أولاً: تأثير السياسة الفرنسية على الجانب الإداري:

خلفت السياسة الإدارية التي طبقتها فرنسا على الأهالي أثارا وخيمة وكبيرة منذ احتلالها للجزائر، حيث أن القوانين والأوامر التي تم إصدارها في حق الأهالي، كانت تهدف من خلالها إلى إذلال وإخضاع الشعب الجزائري تحت سلطته وإحكامه في قبضته والاستيلاء على كل ما يملك وذلك بتحكم السلطة الاستعمارية في الشؤون الإدارية، فقد تركت القوانين التي فرضتها عدة نتائج أبرزها:

1/ قانون وارني Werner 26 جويلية 1873:

نجح هذا القانون في تفكيك وحدة الأهالي وخفض عدد القضاة المسلمين واسند مهنتهم إلى القضاة الفرنسيين الذين أصبحوا يتولون إصدار أحكامهم طبقا للقانون الفرنسي وباسم الاندماج ضيق على الدين الإسلامي بتحديد الكتابات وتحديد مهامها، ومراقبة الزوايا والعبادات في المساجد وعدم الترخيص بالحج إلا لأفراد قلائل¹.

2/ قانون الأهالي:

فرض هذا القانون على الأهالي الطاعة العمياء للمستوطنين وإخضاعهم على الطاعة بالقوة والظلم والقهر، وتسليط العقوبات على الأهالي دون محاكمة قضائية لأدنى عمل يقومون به دون علم السلطات الاستعمارية، وقد وصف المؤرخ الفرنسي أجيرون: "إنها تمثل القوانين السابقة المطبقة على الأرقاء في جزر الأنتيل"²، أما

¹ عبد الحميد زوز، تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا وآسيا، دط، دج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس، ص73.

² جزر الأنتيل: مجموعة جزر تكون الجزء الأكبر من جزر الهند الغربية: تقسم الأنتيل إلى مجموعتين رئيسيتين جزر الأنتيل الكبرى وتضم كوبا وجامايكا وجزر الأنتيل الصغرى وتتكون هي من مجموعة جزر ليورد وجزر ونوارد وجزر فنزويلا الشاطئية.

المفكر المصري محمد فريد الذي زار الجزائر سنة 1901، فقد وصف هذه القوانين في مقال نشر في جريدة اللواء المصرية فقال: "يعامل المسلمون في الجزائر بقوانين مخصوصة في غاية الشدة والصرامة، فهم محرومون من حرية الكتابة وحرية الاجتماع، بل من السفر والانتقال وحرية مطالعة الكتب والجرائد ومن الغريب في بلاد الجزائر انه لا يسمح للعربي أن يسافر خارج المركز الذي يقيم فيه إلا بإذن من البوليس الفرنسي ويبين له فيها الجهة التي يقصد الذهاب إليها، والمدة التي سيجيها فيها عن قريته أو المدينة وعليه أن يتوجه لمركز البوليس في الجهة التي يقصدها بمجرد وصوله إليها لكي يعلم له الجواز"¹

3/ قانون المشايخ الصادر 1863 بسيناتوس كونسولت:

هذا القانون أدى إلى إلغاء كيان القبيلة كوحدة سياسية يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر فتشتت إلى دواوير بفعل تحديد أراضيهم وإخضاعها للبيع، بذلك خسر الجزائريين في الريف الإطار الملائم الذي كان ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصادر رزقهم، وبعد أن أصبح الفرد أعزلاً لم تعد القبيلة تحميه وتقدم له يد العون في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية وظلمها، ومن الأمثلة على ذلك تفكيك قبيلة عكرمة العرابية² إلى 16 فصيلة بعدما كانت تجمعها ثلاث أقسام (القوليز-القراريه-قرنوسيه)، والفرقة (دائرة معسكر إقليم وهران) التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دواوين يجمع كل منهم ثلاثة فصائل كما أن مساحة الأرض الجماعية التي كانت مقدرة بـ 556,12 هكتار وتضمن العيش لـ 385,2 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا، وبتفكيك القبيلة تكون قد حطمت

¹ سعيد بوزيان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر، ج2، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2014، ص14.

² عكرمة العرابية قبيلة: يوجد لها فروع مختلفة في الجزائر، كان لها فرع في المغرب الأقصى، وتتركز أكبر فروعها في الناحية الغربية من الجزائر (ولاية النعامة) ولها فرق كثير في وهران، منهم دوار الجفافة، دوار العربة دوار القرنين . ينظر: قبائل وعروش وولاية النعامة الجزائر الحميان، 16 اكتوبر 2013.

البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وحقت زوال الروابط بين الأهالي وتفكيك أواصرها¹.

ثانيا: تأثير السياسة العسكرية:

أفرزت السياسة العسكرية التي مارستها قوات الجيش الفرنسي في حق الأهالي أثارا كبيرة ووخيمة والدليل على ذلك عدد الضحايا الذي خلفته المجازر التي نفذتها في البلدة وقبيلة العوفية والظهرة وكما سعت من خلالها إلى إخضاع سكان الجزائر لسلطاتها.

1/ مجزرة البلدة:

كانت مجازر رهيبة فقد اكتظت المناطق بعدد الجرحى والقتلى وتغير لون المياه واختلطت بالدم، وبيوت السكان العزل امتلأت بالجثث، فقد أظهرت هذه المجزرة وحشية الفرنسيين التي فاقت كل الحدود والتوقعات بإقدامهم على قتل الأطفال الرضع، حيث وصف المؤرخ كاميل روسي "Kamil Rouss" عن مذبحة البلدة إن جميع الرجال القادرين على حمل السلاح سواء في المدينة أو ضواحيها، حشروا في السوق واعدموا رميا بالرصاص بلا شفقة، وعندما حل المساء أخذت النيران في رقعة تمتد ثلاث كيلو مترات يسقط ضوءها الأحمر على الغابات والحدائق وأشجار البلوط الخضراء وأشجار الزيتون والريحان، وارتفعت أصوات الطبول والأبواق يدعو الطوابير التي أشعلت النيران للرجوع إلى المعسكر، وفي تلك اللحظة شهدت جماعات من الفارين الحاملين للعلم الأبيض يخرجون من الشعاب والفحم، وفي مقدمتهم الأطفال الصغار ويطلبون الأمان وقد سمح لهم بالرجوع إلى ديارهم المخربة، ولم تراعي قوات الجيش الفرنسي في حملاتها أدنى القيم الإنسانية حيث لم يسلم الأطفال من القتل

¹ دليلة رحمون، المرجع السابق، ص 85-86.

والتشريد ولم تحترم القوانين الحربية التي تنص على عدم المساس بالأطفال والنساء والشيوخ¹.

وعن وقائع هذه المجزرة يذكر حمدان بن عثمان خوجه قائلاً: "...وعندما قام الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في المدينة وأحدثوا مجزرة رهيبة، ولم ينجوا منها لرجال ولا نساء ولا أطفال، فهناك من يذكر أنه قد تم تقطيع بعض الرضع من صدور أمهاتهم، ووقع نهب في كل مكان ولم يستثنى حتى الجزائريين الذين فروا إلى هذه المدينة ولم ينجوا من ظلم الحكومة الفرنسية ولم يجدوا وسائل تمكنهم من العيش إنني هنا بكل نزاهة ولا أروي وقائع الأحداث إلا كما جرت، وهكذا فإن عدد كبيراً ممن لم يكونوا يفكرون في خيانة الفرنسيين ولا حتى في معاداتهم قد وقع تقتيلهم في هذه الظروف².

ويحكي أحد الشهود وهو النقيب روزي (Rozet) قائلاً: " كنا ننفذ الإعدام رمياً بالرصاص في المدينة تحت نظر الجنود أنفسهم فلم يكونوا خائفين من هذه المشاركة في المجازر التي ستفضي إلى ردود أفعال انتقامية دمويةوحسب تصريح كلوزيل (Clauzel) في نوفمبر 1831 قائلاً: أثناء عودتنا وجدنا مدينة البليدة كلها محاصرة، وقتلنا كل من يحمل السلاح وعند كل طلقة تقوم الحامية العسكرية الموجودة في عين المكان بذبح النساء والأطفال وعادوا ملعونين في بلد تدور فيه حرب الإبادة".

¹ عشور مرزاق، المرجع السابق، ص43.

² حمدان بن عثمان خوجه، المرأة، ترجمة محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث، الجزائر، 2006، ص216.

2/ مجزرة العوفية :

خلفت هذه المجزرة عددا كبيرا من القتلى وقدر بحوالي 1200 شخص وهو العدد الإجمالي لسكان هذه القبيلة وبهذا يقول عالم النباتات الألماني فليهم شمبر¹ (1804-1878) عن وحشية الجنود الذين نفذوا هذه المجزرة: "يروى أن قبيلة جزائرية أرسلت وفد لتقديم ولائها للحكومة الفرنسية، وبعد أن أهدت لهم برانس حمراء رجعوا من حيث أتو وفي طريق عودتهم مروا بقبيلة أخرى تسكن السهل، وكانت تعيش في نزاع معهم فاعترضت سبيلهم وسلبتهم ما كان معهم من هدايا، ولم يسلم منهم سوى اثنين قاما بإبلاغ الخبر للسلطات الفرنسية، فجهزت هذه البعثة في الليل وأحاطت بالقبيلة التي كانت تسالم الفرنسيين حتى ذلك الحين ودخلت على أفرادها وهم نيام في خيامهم وقتلتهم جميعا رجالا ونساء وأطفالا، ثم عاد المنتصرون وساروا في المنطقة الفرنسية على أوحش صورة وأشنعها، وذلك أن الجنود كانوا قد قطعوا رؤوس القتلى وشدوها بالحبال فوق أكتافهم، وقد اتضح فيها بعد ذلك وكما قيل أن تلك القبيلة كانت بريئة"² ويقول فليهم اتصلت بعدد من الجنود الذين شاركوا فيها فوجدتهم يتحدثون عنها باشمزاز ويشكو من أن السلطات لم تضع حدا لمثل هذه العمليات الإجرامية، والبعض الآخر يتحدث عنها بفخر واعتزاز.

ويستمر المؤلف في روايته قائلا: لقد حدثني أحد هؤلاء السفاحين في كبرياء قال: كان هناك طفلا واقفا في مؤخرة الخيمة فصحت به أخرج يا حقير وإلا سوف

¹ فليهم شمبر: هم عالم نباتات تفرغ لجمع النباتات وقام برحلات في جنوب فرنسا والجزائر ومصر لهذا الغرض زار الجزائر في شهر ديسمبر سنة 1931. ينظر: أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دس، ص11.

² المرجع نفسه، ص12

أطلق الرصاص في فمك ولكن البهيم لم يصغي وعندما ضغطت على الزناد طار نصف رأسه وتعلق بكتان الخيمة¹.

وبصرح الجنرال بيليسي² " في تقاريره أن روفيقو بعد قيامه بمجزرة العوفية عام 1832 والتي أرتكب فيها أبشع الجرائم، أن هذا الأخير بعد الإعلان عن تلك العملية الوحشية يوم 8 أفريل من نفس السنة، عبر عن إرتياحه ومسرته بما اقترفه".

وبصرح هنري دستري "أن روفيقو صرح قائلاً " أتو بالرؤوس وأغلقوا مجاري المياه برأس أول بدوي يعترض سبيلكم"³. وكان هدف الجنرال روفيقو من تنفيذ هذه الجريمة هو القضاء على المقاومة الشعبية، دون اعتبار لأي مقومات إنسانية وحضارية للشعب الجزائري فقد تجاوز كل الحدود، لقد كان يهدف إلى قتل المبادرة والمقاومة في نفس وروح الجزائري وإجهاضه القوي لروحه المادية والمعنوية.

وأضاف روفيقو قائلاً: أعتقد أن كل الوسائل المستعملة جاءت لترغيب القبائل العربية ويجب علينا إتباع هذه السياسة لأنها هذه هي عقلية الفرنسي وهذه هي الإستراتيجية التي طبقتها في الجزائر.

¹ أبو العيد دودو، المرجع نفسه، ص 20.

² الجنرال بيليسي: هو امايل جان جاك بيليسي ولد 1794 بماروم بفرنسا دخل المؤسسة العسكرية 1814 لأبناء العسكريين وخدماته كانت ظاهرة في الحملة على الجزائر 2 أكتوبر 1830 كظابط في جوق الشرف ثم عاد إلى فرنسا سنة 1930 وعاد مرة أخرى إلى الجزائر برتبة عقيد ومكث بها 16 سنة واشتهر في هجوماته على الحرب وخدم مصالح فرنسا بالجزائر عسكريا ومدنيا واحتل الأرض بسلاح والمحرث وشجع المستوطنين للإستيطان بالجزائر، وتوفي سنة 1864. ينظر: حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر خلال الأدبيات 1832-1847، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ الحديث والمعاصر)، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، دس، الفصل الثالث، دص.

³ عشورمرزاق، مرجع سابق، ص 54.

3/ قبيلة الظهرة:

تركزت هذه الجريمة التي نفذتها فرنسا في حق سكان منطقة الظهرة خسائر كبيرة حيث تجاوز فيها عدد الضحايا.

حيث يقول أحمد توفيق المدني في كتابه هذه هي الجزائر أن عدد الضحايا بلغ 870 ضحية بريئة بين رجال ونساء وأطفال مفككة الأوصال وممزقة الأشلاء، تحت أقدام الثيران والحيوانات التي دفعتها غريزتها نحو الباب وقاومت كل شيء ثم لقيت حتفها.

ودليلهم على هذه الجريمة الرسالة التي جاء بها تقرير لجنة البحث الفرنسية التي بعث بها ملك فرنسا إلى البرلمان على حقيقة ما وقع في قطر الجزائر من مظالم حيث يقول "لقد ذبحنا جماعة من الناس كانت تحمل جوازات مرور بختنا ولقد كانت أبدتنا في مذابح عامة، ولمجرد شك في طائفة من السكان يتم ذبحهم، وتبين فيما بعد أنها كانت بريئة مما اتهمناها به، ولقد تم القبض على جماعة من وجهاء القوم وأشرف الأمة ورجال الصلاح فيها، ما كان لهم من ذنب إلا أنهم تقدموا أمام بطشنا، يسألوننا الشفقة والرحمة بأبناء البلاد المساكين، وكما وجدنا حكامنا يصدرن أحكاما بإعدامهم وجلادين يقومون بتنفيذ تلك الأحكام حيث أننا اقترفنا أعمال وحشية كما جئنا لتأديب هؤلاء المتوحشين"¹.

"كما قضينا على مناطق بأكملها واتضح فيما بعد أنهم ضحايا أبرياء بين ذوي قرابتهم لمجرد أنهم مثلوا أمامنا سائلين الرجاء للأبرياء والرحمة بزملائهم، وقد وجدنا قضاة ليحكموا عليهم ورجالا متمرنين لشنقهم".

إلى أهله: Saint - Arna وكتب الماريشال سانتأرنو

¹ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 91.

"إن بلاد الجزائر بديعة، وهي من أجمل ما رأيت وقراها متقاربة وأهلها متحابون لقد أحرقنا كل شيء فيها ولم نترك شيئاً لم ندمره، لقد ذهبنا إلى أفراد القبيلة فأحرقناهم جميعاً ونشرت حولهم الخراب وأنا الآن عند السنجاد أعيد فيهم الشيء نفسه ولكن على نطاق أوسع"¹.

وكتب مونتيك في كتاب له أسماء رسائل جندي "لقد كانت مذبحه شنيعة حقاً وكانت المساكن والخيام في الميادين والشوارع والأفنية التي انتشرت عليها الجثث في كل مكان، وقد أحصيناها في جو هادئ بعد الاستيلاء على المدينة فكان عدد القتلى من النساء والأطفال ألفين وثلاثمائة أما عدد الجرحى فلا يكاد يذكر لسبب بسيط هو أننا قتلنا جرحاهم أيضاً"².

وكما كتب القائد الفرنسي الكونت هيريسون قائلاً: "لقد كانت فضائح لا مثيل لها، حيث أوامر بالشنق تصدر عن النفوس كالصخر ويقوم بتنفيذها جلادونا قلوبهم كالحجر وكانوا يرمون الأهالي بالرصاص أو يقتلهم بالسيف وذلك بدون ذنب فعلوه، والميل إلى سفك الدماء وحب التعذيب وإزهاق الأرواح جملة وإبادة القرى والقبائل وإحراق البيوت والتمثيل بالموتى والإجهاز على الجرحى والفتك بالأطفال والشيوخ والنساء والاتجار بالأعضاء المبتورة، وحليهم ومتاعهم الغارق في دمائهم "هذا الميل والقسوة لم تكن تشبع أو ترضي السلطة الفرنسية حيث ابتكرنا وسائل أخرى لم يعرفها تاريخ البشرية"³.

¹ محمد مورو، الجزائر تعود إلى محمد، دار المختار الإسلامي، القاهرة، 1992، ص42.

² نفسه، ص43.

³ نفسه، ص42.

4/ المكاتب العربية :

عملت المكاتب العربية كمكاتب قضاء، وليس كهزمة وصل مع الأهالي كما كانت تدعي بل اتبعت أسلوب القمع الجماعي والوسيلة الرئيسية لفرض الهيمنة الاستعمارية وبسط نفوذ الاستعمار في مختلف أنحاء البلاد، كانت فرنسا ترمي من خلالها لتكوين هذه المكاتب إلى إدارة الأهالي وتسيير الشؤون الإدارية، لذلك عمل ضباط المكاتب العربية على جمع المعلومات عن الأهالي¹ ومعرفة خبايا القضايا الأهلية والتعمق في حقيقة النزاعات مما مكنها من إدارة الأهالي رغم قلة الموظفين والهيكل².

وكانت هذه المكاتب بمثابة جهاز تجسس واستخباراتي يزود الإدارة الاستعمارية بكل المعطيات عن الأهالي فقد كانت³ أقدام وعيون وأذان ولسان للإدارة فهي عبارة عن مركز جس النبض لأي محاولة انتفاضية لأهالي المناهضين الراضين للاستعمار والوجود الفرنسي في الجزائر⁴.

كما سمحت المكاتب العربية للسلطات الفرنسية بمعرفة تشكيلة المجتمع الجزائري وهو ما مكنها من خلق خلاقات قبلية في أوساط المجتمع وإضعاف المقاومة الشعبية الوطنية وتمثل وظائف رؤساء هذه المكاتب في جمع المعلومات التي تخدم الجيش وتساعد على تقوية نفوذه باعتبارها الدعاية الأساسية للسلطة العسكرية

¹ مختار هواري، سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية اتجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 59.

² صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، ط 2، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، ص 204.

³ خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، الجزائر، 1977، ص 26-27.

⁴ راضية بن جبرو، المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر (1844-1900)، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قطب شتمه، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ بسكره، 2012-2013، ص 4.

الفرنسية، والوسيلة المثالية لمساعدة ضباط المقاطعات في فرض هيمنتهم، وإحصاء الأراضي، والتنظيم الاجتماعي الموجود في أوساط العشائر، وتحديد نوعية المداخل المالية، حتى يتمكن الضباط من الحصول عليها وذلك عن طريق جمع الضرائب¹، وتفكيك المجتمع الجزائري والقضاء على وحدته.

كما كان وراء تشكيلها هو تشجيع الاستيطان حيث ساعدت هذه الهيئة على القيام بدراسات عن مصادر تمويل الشعب الجزائري وتنظيماتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما سهل عملية التوسع الاستعماري الفرنسي وتطوير عمليات الاستيطان.

ثالثا: تأثير السياسة الاقتصادية:

تركزت السياسة الاقتصادية التي مارستها فرنسا في حق الأهالي، أثارا متعددة فقد نتج عن هذه السياسة، أثارا وخيمة من جراء نهب وسلب الأراضي من السكان الأصليين، حيث سعت فرنسا من خلال سياستها الاستيطانية والاقتصادية خلق طبقة فرنسية في المجتمع الجزائري وذلك بجعل الطبقة الأوربية هي الطبقة الأولى وجعل الطبقة الجزائرية في المرتبة الثانية، حيث استفاد المستوطنين الأوربيين من كل التسهيلات في كل المجالات الاقتصادية والزراعية، ويعيشون في المدن الكبرى، بينما سكان الجزائر يعيشون في المناطق الجبلية ويعتمدون على تقنيات زراعية تقليدية ضعيفة المردود لم تكن كافية لسد حاجياته، وكانوا يسكنون في البيوت القصرية، ومحجوزين في الأحياء الشعبية الضيقة وممنوع عليهم الاختلاط والاحتكاك بالمستوطنين الأوربيين.

ونتيجة لهذا الوضع السيئ أصيب المجتمع الجزائري بالركود والخمول وتدهور الحالة الصحية للمجتمع، وأصبحت مئات العائلات تعتمد على أراضي غير خصبة

¹ بوحوش عمار، مرجع سابق، ص 132.

وتعيش في حالة مأساوية، الأمر الذي جعل المجاعة تفتك بالمعوزين غير القادرين على توفير قوتهم اليومي¹، وأشهر هذه المجاعة التي أصابت مدينة قسنطينة التي يفصل فيها صالح العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة حيث يذكر أن عدة مجاعات وقط حادة تركت أثرا سيئا على سكان قسنطينة حيث ساهمت في انتشار الأوبئة الفتاكة كالكوليرا وغيرها من الأمراض وفي سنة 1838 وقع قحط شديد أضر بالسكان بسبب حدوث جائحة أصابت الزراعة وتسببت في إتلافها وساهمت في ارتفاع أسعار الحبوب والقمح والشعير وحدث غلاء الأسعار، كسعر اللحوم، وسعر التمر حتى بلغ الصاع ما بين 80-90 فرنكا.

ونتيجة لهذا الوضع المتدهور انتشر بين الناس الربا وضاعت أملاكهم وعقاراتهم تحت تأثير الحاجة إلى النقود بما كانوا يقدمون عليه من إبرام عقود تحت أسماء مختلفة².

ومن أبرز المخلفات السياسية الاقتصادية وهي :

1/ نتائج قرار 7 ديسمبر 1830:

لقد نتج عن قرار ديسمبر مشاكل خطيرة فتددت السلطة الفرنسية في تطبيقها وعدم إشرافها ومراقبتها للمالية التامة، وكل هذا جعل الملكيات الدينية تعيش فوضى واضطراب في التسيير، حيث ارتكب وكلاؤها أخطاء منها اغتنامهم فرصة ضعف المراقبة القانونية الفرنسية لهم في مسألة الأوقاف فحولوا جزء من الدخل إلى مصالحهم الخاصة ويروي لنا دورينو قائلا "أن مصطفى بوضربة وكيل الأوقاف بمكة والمدينة المنورة دفع للخزينة المالية مبلغ 34531 فرنك بعد أربعة سنوات وفي نفس المدة وزع

¹ مريم حداد، الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين العالميتين، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية، قطب شتمه، بسكره، 2014-2015، ص 23.

² صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، ترجمة رابح بونار، دط، ذخائر المغرب العربي، الجزائر، 1974، ص 17.

هذا المبلغ على 50000 فرنك على الفقراء بمعدل 250 فرنك لكل فقير كل أسبوع وحسب دورينو فإن الأوقاف كانت تشهد نقصا وانخفاضا في الأموال منذ الاحتلال وترجع هذه الظروف إلى العديد من الأسباب التي جاء بها هذا القرار منها: أن دخل الأوقاف لم يكن محدودا، فكان في ارتفاع وانخفاض دائم. تجاهل السلطة الفرنسية لمكليات الأوقاف بأنها للفقراء ويدفعون كراءها بثمن غير مرتفع.

انعكاس الاحتلال على الحياة المادية للسكان، فقد عم الفقر وأجبر الساكنون في كثير من الأحوال على الخروج قبل انتهاء عقد الإيجار. تعرض بنايات الأوقاف للاستيلاء والهدم. وكما يعتبر هذا القرار من البوادر الأولى للاستعمار والتدخل في الشؤون الدينية للسكان، وعملا على محو التراث الإسلامي بالجزائر.

2/ سياسة الضرائب:

اتخذت السلطة الاستعمارية سياسة الضرائب كأداة قمعية لتحقيق مشاريعها الاستعمارية في الجزائر وإخضاع الأهالي لإدارتها فعملت على بؤس وشقاء الجزائريين وكما ساهمت في تردي أوضاع الحياة اليومية للشعب الجزائري وللتحكم في جباية الضرائب عملت إدارة الاحتلال على إنشاء عدد كبير من البلديات، بحكم أن البلدية إدارة قريبة من السكان، وبها تحققت الاستفادة من الضرائب والحصول عليها وتوسع مناطق النفوذ الاستعمارية.

وعلى العموم فإن سياسة الضرائب كانت كارثية على السكان الجزائريين، كما خلفت للشعب الجزائري أثارا وخيمة¹.

¹ أحمد بن جابو، مرجع سابق، ص 116.

3/ البطالة :

يذكر أحمد توفيق المدني عن البطالة التي أصابت البلاد من جراء السياسة الاقتصادية التي مارستها فرنسا حيث يقول " إن إبعاد الجزائريين عن الأرض، وعن الوظائف الحكومية والإدارية وعدم وجود صناعة في البلاد لاحتكار الأوربيين لها، وتكاثر عدد السكان مع عدم توفر أسباب حاجيات الحياة وجد بين الأهالي طبقة كبيرة من العمال العاطلين عن العمل الذين يقضون حياتهم عبثا، بل أن حياتهم تغيرت بسبب تصاعد نسبة البطالة وقدرتها الإحصائية مليون رجل عاطل، لأنهم لا يجدون أي عمل في الأرض، ولا في الصناعة ولا في التجارة، فالعمال الذين لا يجدون ما يعملون يأخذون أجور لا تكفي لسد الرمق، والعمال الذين يجدون عملا يعيشون في حالة فقر وإملاق¹.

وما زاد في تضاعف نسبة البطالة في المجتمع أن السلطة الفرنسية قد قامت بتدمير الصناعة التقليدية سنة 1868 من خلال تطبيق قانون النظام الحرفي، حيث أصبح إنتاج الأصواف والجلود والأخشاب أكثر توجهها نحو التصدير تحت ضغط التجارة والضريبة وارتفاع أسعار المواد الأولية.

4/ الفقر :

نتج عن الوضع الاجتماعي السيئ للمجتمع الجزائري العديد من الآثار السلبية على الواقع المعيشي للفلاحين والسكان، فقد سجل انخفاضا كبيرا في إنتاج المحصول الرئيسي وهو القمح، كما سجلت هبوطا في تربية الماشية بسبب مصادرة الأراضي الخاصة بالرعي، مما اضطر السكان إلى التخلي عن نشاطهم الفلاحي، وتوقفت هجرات قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال، الشيء الذي دفع بالفلاحين إلى اقتراض النقود لدفع الضرائب، كل هذه الأسباب جعلتهم يخسرون ويفقدون

¹ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص132.

أراضيهم فأصبحوا بعد فترة وجيزة متشردين ومتسولين فبعد أن خسروا أراضيهم وابتعدوا إلى أراضي قاحلة، لم يعد بوسعهم الحياة من محاصيلهم، ويقول مترجم الإدارة العسكرية الفرنسية غورجو "...إننا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر والحرمان الشنيعين التي يتخبط فيها الجزء الكبير من الأسر في القبائل من أقصى الجزائر إلى أقصاها الآخر....."، فهناك الكثير من القرى والعشائر التي آل بها الأمر إلى الفقر وكنتيجة حتمية لمصادرة أراضيها، وإرغامها عن دفع إتاوات الحرب، وافتقار الأراضي للمواد العضوية، وهذه الأسباب ترجعها الإدارة الفرنسية للفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري لكن الأسباب الحقيقية هي

- استمرار المستوطنين الأوروبيين في ابتلاع المزيد من أراضي الفلاحين الخصبة.

- انخفاض إنتاج الحبوب وفي مقدمتها القمح.

- تدهور الحالة الصحية¹.

5/ الجراد والزلازل :

ففي سنة 1866 عبرت أفواج من الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى الشمال والتهمت كل ما وجدته أمامها من خضار وثمار وفقد الإنتاج وتعرض الناس لضائقة مالية²، إضافة إلى الوضع الكارثي الذي كانت تعاني منه الجزائر حيث حدث زلزال في البليدة وقرب متيجة في مطلع عام 1867، وانتشرت أمراض خطيرة، وتسارعت وأدت إلى فقدان الجزائريون حيث أصبح عدد الموتى في تزايد وبالجمل في الطرقات العامة وفي المدن والقرى، لذ عملت السلطات الفرنسية على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى، وقد قدر عدد الضحايا حوالي 1200 شخص خاصة في مقاطعة الشرق قسنطينة، وفي وهران تم جمع حوالي 2500 فرد جاؤوا من عدة مناطق مستغانم،

¹ نجاة دهنوان، المرجع السابق، ص 66.

² نفسه، ص 71.

معسكر، وقدر في الفترة الممتدة ما بين اكتوبر 1867 ماي 1868 هلاك حوالي 2540 جزائري معظمهم من سكان بلدية معسكر و 1353 شخص في غليزان و 1853 في مستغانم وقد بلغ مجموع من هلك من الجزائريين في مقاطعة وهران وحدها أكثر 160000 حتى شهر ابريل 1868 نشرت السلطات العليا حصيلة الموتى بعد صمت طويل معلنة موت 217000 شخص نتيجة لهذا الوضع¹.

تأثير السياسة الثقافية:

لقد خلفت السياسة الثقافية التي انتهجتها فرنسا في أوساط المجتمع الجزائري والتي عملت بكل الطرق على تكريسها من خلال تدمير المؤسسات الدينية والمساجد والزوايا وحولت مسجد كتشاوة بتاريخ 18 ديسمبر 1832 إلى كاتدرائية "سيدة الجزائر" ومسجد علي بتثين إلى كنيسة "سيدة النصر" سنة 1868.

حيث كتب السيد موريل (Morell) صاحب كتاب الجزائر إفريقيا الفرنسية سنة 1854 قائلاً: منذ الاحتلال الفرنسي لاحظت في كثير من المدن ولاسيما العاصمة. أن عدد المساجد يفوق الحاجة ولذلك حولوا عددا منها إلى مستشفيات وإلى مستودعات وحتى كنائس كاثوليكية وهكذا فإنه في مدينة الجزائر وحدها حول الفرنسيون مسجدين واحد إلى كاتيدارنية والآخر إلى روتردام دي فيكتور²، لقد كانت مدينة الجزائر العاصمة تحتوي على 176 مؤسسة دينية سنة 1830م، ولم يبق منها سواء 67 مؤسسة سنة 1862م.

أما باقي المؤسسات فقد تم مسحها وهدمها أو تم الاستيلاء عليها أو تم استغلالها في وظيفة غير الوظيفة التي بنيت من أجلها، ولم تكتفي فرنسا بهذا فقط بل

¹ L'Abbe BURZET-.Histoires Des SASTRES DE L'ALGERIE CURE DE CHEBLI A'LGERIE- 1869- P8

² كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر تأسيس والتطور (1850-1951)، (مذكرة شهادة الماستر) كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص42.

سعت إلى استغلال الأوضاع المأساوية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري من مجاعة وفقر وبطالة، إلى نشر سياسة التنصير التي كان قائدها لافيجري الذي سعى بكل الطرق لتنصير المجتمع الجزائري من خلال تأسيس فرقة (الأباء البنقلن) التي عملت تحت غطاء المساعدات وتقديم الخدمات الجليلة الإنسانية لتنصير المجتمع والقضاء على الدين الإسلامي وقد كانت لهذه السياسة نتائج رهيبة تمثلت في:

- التضييق على الدين الإسلامي وذلك بالمراقبة التامة والدقيقة على التعليم .
- انتشار الطرق والجهل والأمية بسبب منع تدريس اللغة العربية ومحاربتها .
- التشكيك في الهوية العربية بسبب ازدواجية الهوية الفرنسية والعربية.
- هجرة الكثير من المثقفين والمعلمين إلى الخارج خاصة إلى المشرق العربي منذ الاستيلاء على المدارس وأماكن التعليم.
- ظهور البدع والخرافات¹ .
- تدهور حالة التعليم .

حيث يذكر أبو القاسم سعد الله في هذا الخصوص في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي " أن مدينة قسنطينة سنة 1847 كان فيها ما بين 700/600 تلميذ في التعليم الثانوي ولم يبق بعد هذه السياسة سوى 60 تلميذا فقط، والمدارس الابتدائية كان فيها 90 تلميذا ولم يبق سوى 30 تلميذا والأطفال الدارسين فيها ما بين 1300 و1400 لم يبق إلا 350 تلميذا".

أما عن التأثير الذي تركته سياسة تأسيس المدارس الفرنسية في الجزائر فقد سعت إلى غرس اللغة الفرنسية في أوساط المجتمع الجزائري والقضاء على اللغة العربية والعمل على مسحها وزوالها حيث يذكر الشيخ أبو يعلي الزواوي " أن فرنسا

¹ رمضان حينولي، واقع الثقافة في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر، المركز الجامعي لتاسغيت، للجزائر، 2016، ص12/11.

ألزمت العائلات الجزائرية على بعث أولادهم إلى تلك المدارس إجباريا وقررت لذلك عقوبات للمتخلف عن المدارس الفرنسية ولم تدرس العربية وخلفتها الفرنسية وأقيمت في مقام اللغة العربية، وبهذا الأطفال الذين كانوا يقرؤون اللغة العربية صاروا يقرؤون اللغة الفرنسية والمعلمون في تلك المدارس الفرنسية ينهون على اللغة العربية بأنها تتعب الأطفال وتشوشهم وتكلفهم مالا يطيقون¹.

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص331/332.

الفصل الثالث: ماهية الهجرة

1- تعريفها

2- أسبابها

3- أنواعها

الفصل الثالث : ماهية الهجرة .

3/ تعريف الهجرة :

3-1 تعريفها

أ- لغة: مشتقة من الكلمة (هجر) الثلاثية هجر تهجيراً وهجراناً والهجر ضد الوصل¹. وكما يقول الشيخ متولي محمد الشعراوي كلمة هاجروا مأخوذة من الفعل الرباعي (هاجر) والاسم هجرة.

فقد يترك الإنسان مكاناً يقيم فيه هذا معناه (هجره) أي يتركه وهو لقلة أو لضيق يدفعه إلى الهروب، إنما (هاجر) لا بد أن يكون تفاعل بين اثنين ألجأ إلى أن يهاجر² ويقول أيضاً وقد سمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشؤوا بها والتحقوا بديار ليس لهم بها أهل ولا مال، فكان من فارق بلده من بدوي أو حضري وسكن بلداً آخر فهو مهاجر والاسم منه هجرة³.

والهجرة معناها الرحيل عن المكان أو التخلي عن شيء ما وأيضاً تعرف الهجرة بأنها انتقال الأفراد من مكان إلى آخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد.

وكما عرفت الهجرة حتى من الناحية الشرعية حيث ذكر الإسلام وأكد على وجوب الهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام والهجرة من البلاد التي يتعرض فيها المسلم إلى الضغط العقدي الذي يحول الإنسان إلى كافر وإلى ضال ومنحرف من قبل الأطراف المعادية للإسلام والمسلمين حيث بفعل القوة يسيطروا على أداء شعائهم الدينية⁴ ويتحكمون في أبسط تصرفاتهم وبهذا وجبت الهجرة في الشريعة الإسلامية كالهجرة النبوية وذكرت الهجرة في القرآن الكريم في

¹ ابن منظور، لسان العرب، مج5، دار الصادر، بيروت، 1968، ص250.

² محمد متولي الشعراوي، الهجرة النبوية، مكتبة التوثيقية، (تج) مركز التراث لخدمة الكتاب و السنة، (دم)، (دت)، ص41.

³ مرجع نفسه، ص42.

⁴ عادل القاضي، الهجرة والاغتراب، تأسيس فقهي لمشكلة اللجوء والهجرة، ط1، مؤسسة المعارف المطبوعات، بيروت، لبنان، 1999، ص45.

قوله تعالى "والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا وأن الله لهو خير الرازقين"¹.

وقوله تعالى: "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيمًا"².

وقوله كذلك: "للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم"³.

ب- اصطلاحا: تعددت مفاهيم الهجرة واختلفت الآراء في مفهومها وكما نلاحظ مفهوم الهجرة العمومي هي ظاهرة اجتماعية إنسانية شملت كل بقاع الأرض فمنذ القدم كانت هناك تنقلات وحركات هجرة من منطقة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى. ولعدة أسباب اقتصادية وسياسية أو لظروف طبيعية من جفاف ومجاعات كل هذه العوامل تحكمت في هذه الظاهرة الإنسانية منذ القدم.

ومع استقرار الإنسان جاءت ظروف سياسية من الدرجة الأولى من اضطهاد سياسي وديني وعرقي لتدفع بالمئات حتى الملايين من الناس إلى الانتقال خارج حدود بلادهم بحثا عن مواطن أكثر أمنا واستقرارا⁴.

¹ سورة الحج، الآية 58.

² سورة النساء، الآية 100.

³ سورة الحشر، الآيتان 9 و8.

⁴ Renegonnard Essai sur Histoire De Le migration .Paris .1927.PP20

وتعرف الهجرة على أنها حركة انتقال الأفراد والجماعات من منطقة عيش وإقامة دائمة إلى منطقة أخرى طلبا للعمل¹ أو الفرار من الوضع الاجتماعي غير مرغوب فيه لاتصافه بالحرمان النسبي أو من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها².

شريطة توافر القصد والنية على الاستمرار في المنطقة الجديدة فترة زمنية ليست قصيرة، ويقصد بها الانتقال الجغرافي للسكان من مكان إلى آخر بغض النظر عن المسافة التي يقطعها المتنقلون وطبيعة العوامل الدافعة لذلك وإذا كان هذا الانتقال بقصد تغيير محل الإقامة أطلق عليه الهجرة والتي تشمل جميع الحركات السكانية باستثناء حركة البدو الذين ليس لهم مكان ثابت والرعاة الريفيين في حركتهم إلى مناطق العمل الفصلية في مواسم الحصاد وجني المحاصيل لكون هذه الحركات لا تستهدف تغيير محل الإقامة فهي حركات ذات طبيعة موسمية أو يومية أحيانا وإذا كانت الهجرة تعني الانتقال الجغرافي من مكان لآخر بقصد تغيير محل الإقامة الدائمة فهي بذلك تؤثر ليس فقط على توزيع السكان وتباين كثافتهم في المكان بل حتى في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية حيث بعد التغيير في التركيب النوعي والعمر³.

وكما عرفها خليل حسن بقوله (الهجرة في أبسط معانيها تعني حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم دينيا أم سياسيا)⁴. أما محمد الصالح الصديق يقول "أنها انتقال الأشخاص أو الجماعات من بلد لآخر التماسا لأحوال معيشية أفضل، أو الفرار من اضطهاد ديني أو عرقي أو سياسي"⁵.

¹Tayab. Belloula. Les Migrations Algériens. En France Edition Nationales Algérienne 1965. P13.

² خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، دار كردادة، الجزائر 2013، ص 115.

³ سعد عبد الرزاق محسن الخرسان، الهجرة تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها، كلية التربية الأساسية، قسم الجغرافية، مرحلة الثانية، بابل، 2015-2-2.

⁴ خليل حسن، قضايا دولية معاصرة دراسات في النظام العالمي الجديد، ط1، دار المهمل، 2008، ص 200.

⁵ محمد الصديق، أيام خالدة في تاريخ الجزائر، الجزائر، دار موفم للنشر، 2007، ص 299.

وحسب تعريف كومار فهي: ترك بلد والاتحاق بغيره سواء منذ الميلاد أو منذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة وغالب ما تكون لتحسين وضعية العمل.

وعرف المؤتمر الدولي المنعقد في روما سنة 1924: أن المهاجر هو كل أجنبي يصل إلى بلد آخر بحثاً عن سبل وفرص العمل أو بقصد الإقامة الدائمة، وهذا نقيض العامل الذي يصل إلى بلد فيه بصفة مؤقتة¹.

والمقصود بالهجرة عندما طرحت خلال الثلاثينات من القرن 19 هو الخروج من المنطقة التي تغلب عليها الفرنسيون إلى مناطق أخرى ما تزال تحت الحكم الإسلامي "كالمناطق الواقعة تحت حكم الأمير عبد القادر ففي رسالة الأمير المعنونة بحسام الدين لقطع شبه المرتدين" عام 1843 أجاب الأمير إجابة صريحة بوجوب الهجرة من البلد الذي غلب عليه الفرنسيون ويقصد الهجرة والخروج إلى المناطق التي كانت تحت سلطته ولم تكن الهجرة غاية في حد ذاتها لكنها كانت الوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها الجزائريون، نتيجة الأوضاع السيئة التي أصبحت عليها البلاد وظروف القهر التي سلكها المستعمر الفرنسي في المدن والأرياف.

والتي أصبحت على ضوئها الحياة والتعايش مع قوات الاستعمار ضرباً من المستحيل وهو ما حدا بالعديد من الأسر والعائلات إلى الهجرة، كما أن الهجرة كمفهوم هو نوع من الدفاع عن النفس وتبرز هذه الظاهرة خاصة بعد الحروب وعملية الغزو والاحتلال .

وهو المفهوم الذي يخص الهجرة الجزائرية إلى البلاد الإسلامية عكس ما يعرف عن المفاهيم الأخرى التي تطلق على المهاجرين إلى البلاد الأجنبية طلباً للعيش والعمل.

عادة ما تتم الهجرة العادية أو الاختيارية وفق حسابات المهاجر بالنسبة لاختيار الزمان والمكان المناسبين، أما الهجرة القسرية أو الإلزامية فإنها نتيجة ضغوطات وعوامل عسكرية واجتماعية وسياسية² .

¹ حبيبة بونلي، يمينه خريش، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا 1934-1954، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس، قسم التاريخ، العلوم الاجتماعية والإنسانية)، جامعة الوادي، 2012، ص9.

² أبو بلقاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1996، ص194-195.

وكما عرفت الهجرة من طرف الأمم المتحدة بأنها ظاهرة تمثل انتقال السكان من أرض تعرف بالمكان الأصلي، أو المكان المغادرة إلى مكان الوصول أو المكان المقصود ويعني تغيير مكان الإقامة¹.

3-2 أسباب الهجرة :

تعددت أسباب الهجرة وظهرت بشكل مكثف عندما اشتدت الضغوطات على الجزائريين من قبل السلطات الفرنسية وسياساتها المجحفة، التي مارستها على الشعب الجزائري وبهذا كان الحل الوحيد بالنسبة للجزائريين هو الهجرة نحو البلدان الإسلامية حيث كانت وجهاتهم مختلفة ومتعددة فالبعض غادر إلى المغرب الأقصى وتونس وليبيا والبعض الآخر اتجه نحو المشرق حيث كانت إلى بلاد الشام ومصر والحجاز وبهذا تعددت أسباب الهجرة وهي كمايلي:

أ- الأسباب السياسية و العسكرية :

الفرار من السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا على الجزائريين من خلال الإجراءات الاستثنائية المختلفة والقوانين كمرسوم كريمو وقانون الأهالي، وكل هذه القوانين كانت تهدف بالأساس إلى التضييق على الشعب الجزائري والحد من حرياته العامة وحقوقه واستغلاله والعبث بحياته².

فرض الخدمة العسكرية على الشبان الجزائريين بدون الحصول على حقوقه السياسية كقانون التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على الشباب الجزائري سنة 1912³.
البطء الشديد في معالجة قضايا الأهالي من طرف قاضي السلام الذي يعين محل القضاة المسلمين الذين يتبعون الشريعة الإسلامية.

¹ حسين الأسود، هجرة سكان وادي سوف، إلى تونس ونشاطهم بها خلال الفترة 1882-1962، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص حديث ومعاصر) 2014-2015، ص54.

² عبد الحميد زوز، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939)، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص55.

³ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص210.

إقامة المحاكم الاستثنائية لفرض عقوبات صارمة على الأهالي ومضايقة الأشخاص الذين يطالبون بالتصريح لهم من طرف المسؤولين الفرنسيين بالتنقل من مكان إلى آخر¹. إنشاء مراكز استعمارية ضد السلطة المفرطة للأعوان الإداريين ضد مصادرة الأسلحة النارية للقيام على حراسة الحقول والغابات وضد التعسف والتجاوزات التي تصدر عن القياد وبعض زعماء الأهالي وضد قانون الغابات².

ب- الأسباب الاقتصادية:

تصاعد نسبة الضرائب والمبالغة في فرضها وإثقال كاهل الأهالي حيث كان الجزائريين يدفعون الضرائب بالإضافة إلى الضرائب القانونية وكما كان يدفعون التزاماتهم الدينية كالزكاة والعشور وكذا ضريبة السخرة بالإضافة إلى التوزيع الغير متكافئ للميزانية التي كان الجزائريون يدفعون لها الكثير.

رفع الوتيرة الشديدة ضد مصادرة أراضيهم و أراضي المسلمين. استيلاء فرنسا بصفة نهائية على الأموال و الأراضي التابعة للحبس . إجبار أبناء البلد الأصليين على تسجيل أراضيهم وإلقاء القبض على الأفراد الذين احتجوا على هذا الإجراء³.

بروز أزمات اقتصادية وتدهور حالة الأسواق الكوارث الطبيعية التي اجتاحت البلاد في تلك الفترة. انخفاض مستوى الصناعات اليدوية بسبب مزاحمة الأوروبيين. كما أدت كل هذه الأسباب إلى رداءة الواقع الاقتصادي للجزائر خلال الاحتلال الفرنسي مما أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة ومما زاد الوضع سوء القوانين الاقتصادية التي أجبرت على الأهالي ومن هذه القوانين:

¹ عمار بوحوش، نفسه، ص211.

² كمال فيلاي، مرجع سابق، ص100.

³ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص209.

قانون وارني وقانون الغابات 1874 وقانون 8 سبتمبر¹.

ج- الأسباب الاجتماعية والثقافية :

تردي المستوى المعيشي أي انتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات والفقر حيث أشار Venture de Pardis معبرا عن وضعية الجزائريين قائلا: (ليس هناك حياة أكثر بؤسا من سكان الأرياف وجبال الجزائر)².

حالة البؤس والحرمان التي كان يعيشها الشعب الجزائري حيث كان يعاني من المجاعة بالإضافة إلى انتشار الأمية³.

مراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارة الشؤون الدينية من طرف فرنسا فمنذ سنة 1830 صادر الفرنسيون الأملاك الدينية والتي كانت تمول المدارس والفقراء وبسطت نفوذها التام على جميع الشؤون الإسلامية.

- تعيين القضاة المسلمين وتسمية الأئمة وإعلان المواسم الدينية، كما كانت تحت نفوذ وإدارة الفرنسيين، ففي سنة 1907م أعلنت فرنسا فصل الدين عن الدولة ، بينما سحبت سلطتها عن المسيحية واليهودية نجدها احتفظت بها بشكل فعال بخصوص الإسلام بدعوى أنه لا انفصال بين الروحي والدنيوي في الإسلام.

- خلق عقبات في وجه الجمعيات الثقافية التي أنشئت للمحافظة على الثقافة الإسلامية العربية بالجزائر خاصة وأنه لم يعد للمدارس الحرة مصدر مالي لتسييرها⁴.

- القضاء على نشاط المنظمات الثقافية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري .
وكما عملت على سياسة التجهيل والتخلف في الجزائر .

¹ عبد الحميد زوزو، مرجع السابق، ص43.

² سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة، الجزائر، ط1، 1997، ص26/27.

³ سهيل الخالدي، مرجع نفسه، ص28.

⁴ كمال فيلاي، الهجرة الحراك والمعالم الحضرية في الجزائر، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص176.

كما أكدت المصادر أن الوازع الديني هو أهم عامل أخضع المسلمين كرها إلى أي قوة أجنبية أو غيرها بالإضافة إلى الشعور الديني الذي حرك الجماهير إلى المشرق الإسلامي والمغرب.

وأغلب الفرنسيين أعطوا تفسير واحد لهذه الظاهرة: حيث يقول شارل أندري جوليان عند تعرضه لظاهرة الهجرة بالتحليل " أن هجرة الجزائريين المسلمين التي بدأت منذ عام 1830 كانت تعتمد إلى أسس دينية".

وهذا هو التفسير الوحيد الذي أعطاه المؤرخين الفرنسيين وتناشوا السياسة المجحفة والقمعية التي طبقتها فرنسا ضد الأهالي التي سلبت منهم كل حقوقهم وحولتهم إلى أذلة بعد أن كانوا أعزة بين أقوامهم وأوطانهم.

3-3 أنواع الهجرة :

تعددت أنواع الهجرة واختلفت في تصنيفها حيث صنفت الهجرة حسب المكان إلى هجرة داخلية وأخرى خارجية وهي :

أ-الهجرة الخارجية: وتعني انتقال السكان عبر الحدود السياسية للدولة¹ وتصنف إلى أنواع وحسب إدارة القائمين بها إلى:

-هجرة إرادية(اختيارية): ويقصد بها هجرة الفرد باختياره ووارداته في طلب المعيشة وتكون مؤقتة وتنتهي بانتهاء دوافعها².

-هجرة إجبارية(قسرية): ويقصد بها الهجرة الجماعية بسبب الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية³.

¹ عثمان الحسن نور، ياسر عرض عبد الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2008، ص5.

² عبد العزيز بوودن، المشكلات الاجتماعية المترتبة عن الهجرة الريفية، (مذكرة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع)، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1984، ص8.

³ عبد العزيز بوودن، نفسه، ص9.

- هجرة سياسية: ويقصد بها هجرة الفرد أو الجماعة بسبب مضايقات السلطة الحاكمة في ذات البلد نظرا للاختلاف الفكري والتوجه السياسي وهي نوعان:
 - إما عن طريق النفي من قبل النظام الحاكم أو المحتل الأجنبي.
 - أو الفرار خارج الدولة وطلب اللجوء السياسي إلى البلد الآخر.
- الهجرة المهنية: ويقصد بها هجرة الأدمغة (العقول) من أصحاب الكفاءات العلمية بهدف الحصول على المميزات والوسائل التقنية التي تساعدهم على طرح إبداعاتهم واختراعاتهم العلمية وهذا الصنف كثير ما تكون هجرتهم إلى الدول الأوروبية وأمريكا والدول المتقدمة تكنولوجيا كالصين وماليزيا.
- الرحلة: ويقصد بها هجرة طلاب العلم بفروعه المختلفة بهدف التحصيل العلمي الجيد وتحضير الرسائل العلمية في مجال الدراسات العليا.
- ب- الهجرة الداخلية: وهي عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو البلد الواحد وتصنف الهجرة حسب الزمن الذي تستغرقه إلى نوعان:
 - الهجرة المؤقتة: وتعني الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة من الزمن ثم ما يلبث المهاجرين العودة إلى موطنهم الأصلي. منها هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي للأفراد و أحيانا يندرج هذا النوع من الهجرة تحت الهجرة الخارجية أو الداخلية¹.
 - والهجرة المؤقتة أنواع أبرزها:
 - الهجرة من إقليم لآخر: أو من ولاية إلى ولاية داخل الدولة الواحدة ومن خصائص هذا النوع قصر المسافة التي يقطعها المهاجر.
- * الهجرة من الريف باتجاه المدن: وهي ظاهرة النصف الثاني من القرن العشرين.
- * الهجرة الدائمة: يهاجر الأشخاص من وطنهم الأصلي دون عودة وهي أكثر الهجرات خطرا.

¹ حمدي أبو النور السيد عويس، الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة، دار الفكر، الجامعي الإسكندرية، ط1، 2011، ص15.

*الهجرة السرية: وهي أخطر أنواع الهجرة والتي ظهرت في القرن 21 إذا تعتمد على الهروب السري من دولة إلى أخرى دون استخدام وثائق ثبوتية أو أي أوراق رسمية وغالبا ما تنتج عن هذه الهجرة العديد من النتائج السلبية على المهاجرين مثل القبض عليهم أو تعريض حياتهم للخطر والذي قد يؤدي بهم في النهاية إلى الموت¹.

أما أنواع الهجرة التي تختص بالمهاجرين الجزائريين أثناء الاحتلال وهي الهجرة الخارجية الإجبارية(القسرية) التي طبقت على الجزائريين من جراء ظلم الحكومة الفرنسية وحرمانهم من حقوقهم السياسية².

¹شاوش أخوان زليخة، مرجع نفسه، ص12-13.

²أبو لقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج6، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ص360.

الفصل الرابع: الهجرة الى المغرب والمشرق

1-المغرب:

أ-تونس

ب-المغرب

ج-ليبيا

2-المشرق:

أ-مصر

ب-سوريا

ج-الحجاز

4- المهاجرين الجزائريين في بلاد المغرب:

4-1- تونس :

تعود الهجرة الجزائرية إلى تونس إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومع سقوط مدينة الجزائر 1830 وانطلاق فرنسا في تطبيق سياسة القمع والتخريب والنهب والاستيلاء ومصادرة الأراضي وممارستها أبشع وسائل الحرمان والاضطهاد والقتل الجماعي، نتيجة لهذا الوضع وجد الفرد الجزائري نفسه مخيرا بين أربعة خيارات هي:

- الاستسلام للفرنسيين والاعتراف بأمر الواقع.
- مقاومة الاحتلال الفرنسي كما فعلت بعض القبائل.
- موالة الفرنسيين والتعاون معهم ضد إخوانهم الجزائريين .
- الهجرة خارج الوطن.

لم يبقى أمام الفرد الجزائري سوى التفكير في الخيار الرابع هو الهجرة¹ نحو المناطق الداخلية التي لم تصلها قوات الاحتلال لكن مع التوسع الفرنسي في المناطق الداخلية تطور أمر الهجرة الخارجية خاصة باتجاه البلدان المجاورة كتونس باعتبار القرب الجغرافي منها² ، فتونس والجزائر إقليمان يشكلان كتلة جغرافية متشابهة ذات خصائص متماثلة ومتشابهة يكاد لا يفصل بينهما أي حاجز طبيعي .

وبدأت الهجرة بكثرة في أواخر العقد الثاني وأول العقد الثالث من القرن 14هـ وتذكر المصادر الفرنسية عن تواريخ مختلفة للهجرة "1830-1832-1854-1860-1870-1875-1888-1898-1910-1911" وكانت تلك الهجرات عقب رحيل الجيش الانكشاري وخروج الداي حسين، وقد عرفت الهجرة الجزائرية بكثرة خاصة بعد هزيمة الانتفاضات

¹ عميرواي حميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 149.

² أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830-1954)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم تاريخ والآثار)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 141.

الشعبية¹ كانتفاضة الشيخ الحداد والشيخ المقراني 1871م²، اللذان وجدا مصير بئسا عقب هزيمتهما حيث هجرت قبيلة الشيخ المقراني بأكملها إلى تونس، وذلك بعد تجريدتها من أملاكها واضطهاد أفرادها، وكذلك عائلة الشيخ الحداد التي لقيت نفس المصير فاضطرت إلى الهجرة طوعا³.

وتعتبر سنة 1871م أكثر سنة هاجرا فيها الجزائريين بكثرة نحو تونس ومن المناطق التي شهدت هذه الهجرة سكان الجنوب "واد سوف" ومنطقة القبائل، حيث قدر في تقرير للقنصل الفرنسي بتونس شهر أوت 1878م عدد المهاجرين بحوالي 1600 شخص واغلب المهاجرين هجرتهم لم تكن شرعية وذلك لصعوبة الحصول على رخصة الذهاب إلى تونس.

يذكر محمد علي دبوز ذهابه إلى الزيتونة وهو من الطلبة بجامع الزيتونة قائلا: "قد أغلق باب تونس على التلاميذ وأصبح السفر إلى تونس إلا برخصة صعبة أما الذين منعوا من هذه الرخصة كانوا يقطعون الحدود بصفة غير شرعية، من جهة الجبال الصعبة التي لا يحرسها الفرنسيين لصعوبة الطرق فيها.

والمناطق التونسية التي شاهدت استقطاب المهاجرين الجزائريين إليها هي جهات الشمال والوسط والجنوب التونسي حيث تتميز المناطق الشمالية بالصبغة الزراعية وشهرتها في إنتاج الحبوب فقد استقبلت بنزرت مع بداية الاحتلال 1830م العديد من المهاجرين كانوا في أغلبهم من المزارعين الأثرياء، وكذلك منطقة جندوبة، باجة، وتونس العاصمة، التي يوجد فيها حي من ريض باب السويقة يكاد يكون خاص بالجزائريين ولا سيما سكان منطقة القبائل "زاوة".

Universitaires ،Office des Pubications،.Alger، L'Algerie en guerre 40،¹Mohamed(Teguia)

p256

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص475

³ خير الدين شترة، مرجع السابق، ص261.

والمناطق الجزائرية التي كانت أكثر نزوحا للهجرة إلى تونس هي تلمسان حيث شهدت هجرة حوالي 7 آلاف مهاجر، وبجاية 24 ألف، وقسنطينة ومنطقة القبائل لوحدهما 50%، والجزائر 34%، ومقاطعة وهران 5%، ومناطق الجنوب 2%¹.

وكان وادي ميزاب² أسبق النواحي الجزائرية كلها، ولم تقتصر الهجرة الجزائرية على شريحة معينة من المجتمع الجزائري بل تميزت بالتنوع، فقد شملت رجال الساسة والأدباء والطلاب والتجار ورجال الفقه وغيرها من الفئات، ومن العائلات الشهيرة "عائلة زورق- كحالة بن الشيخ- بن عيسى- بن الحسين المكي- العربي- المدني- الخنفي- الشريف- الرزقي- الشرفاوي... الخ، ورغم اختلاف هؤلاء في مجالات أنشطتهم المهنية إلا أنهم كانوا وحدة لا تتجزأ أمام قمع السلطات الفرنسية وجبروتها³.

ومع مرور الوقت تحولت الهجرة إلى بعثات علمية من أجل طلب العلم في جامع الزيتونة الذي يعد منارة للعلم، ويعتبر ابن باديس الذي توجه إلى تونس 1903 من أوائل من فتح عهد البعثات العلمية إلى الزيتونة⁴ والتحق ابن باديس بهذا الجامع ودرس فيه، ولا يتم قبول الطالب إلا من تواجدت فيه الشروط المذكورة وهي كالتالي:

- أن لا يقل سن المتعلم على اثني عشرة سنة على الأقل.
- يجب أن يقدم مطلب لمجلس النظارة قبل 15 يوما من الافتتاح الدراسي.
- أن يكون مؤهلا لمطالعة الكتب.

¹ نفسه، ص 260.

² وادي ميزاب: تقع في شمال الصحراء على بعد حوالي 600 كلم من جنوب مدينه الجزائر العاصمة. ينظر: يحي بوراس، العمارة الدفاعية في منطقة وادي ميزاب (دراسة وصفية)، (بحث لنيل شهادة الماجستير في الآثار، كلية العلوم الإنسانية)، قسم علم الآثار، جامعة الجزائر 2001-2002، ص 1.

³ خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1956-1999)، دار كردادة، الجزائر، 2013، ص 2.

⁴ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 491.

- أن يكون حافظا لعشر القرآن أما التلاميذ الدارسين لفن القراءات فيشترط حفظهم لجميع القرآن¹.

كما كان لعلماء الزيتونة الفضل الكبير على العلماء الجزائريين ومن بينهم :

1/ الشيخ عبد الحميد ابن باديس:

ولد 4 ديسمبر سنة 1889 والده السيد مصطفى بن مكي، من عائلة مشهورة في المغرب العربي، من أعيان مدينة قسنطينة، حفظ القرآن الكريم وهو في الثالثة عشر من العمر²، اختار له والده أحد علماء قسنطينة المشهور بالعلم والتقوى والصلاح الشيخ "حمدان لونسي"³ وهو عالم صوفي مشهور، وظل تأثير هذا الشيخ على شخصيته طوال حياته وكان يذكره بإجلال كبير وقد أوصاه هذا الشيخ: "اقرأ العلم للعلم لا للوظيف ولا للرغيف".

وفي سنة 1908م رحل الشيخ ابن باديس إلى جامع الزيتونة وكان عمره 19 سنة، وتخرج منه عام 1912⁴ وتولى التدريس فيه عاما واحدا، وأثناء وجوده في هذا الجامع التقى بأكبر العلماء الذين أثروا فيه بعمق من أمثال الشيخ الطاهر بن عاشور والبشير صقر والنيفر ومحمد النخلي، ويقول ابن باديس في فضل هؤلاء "المشايع الذين علموني العلم وخطوا مناهج العمل في الحياة ولم يبخلوا استعدادا في حقي أذكر منهم رجلين كان لهم الأثر البالغ في حياتي العلمية أحد الرجلين حمدان لونيسي، والثاني فهو محمد النخلي القيرواني".

¹ وفاء نعاسي، طلبة الجزائريون الزيتونيين والحركة الإصلاحية الجزائرية (1900-1934)، (مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر)، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص41.

² غيلان سمير طه، عبد الحميد بن باديس ودوره الديني والسياسي في الجزائر "1889-1940"، المجلد 9، العدد 32، جامعة تكريم، كلية التربية، 2013، ص394.

³ محمد بهي الدين سالم، ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير، ط1، دار الشرق، القاهرة، 1928، ص31.

⁴ عبد الرشيد زروقه، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار الشهاب، بيروت، 1460هـ - 1999، ص79.

حيث لازم ابن باديس الشيخ محمد بن الطاهر مدة ثلاث سنوات ويعد الشيخ أحد رموز مدرسة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وتأثر ابن باديس بعمق بالشيخ محمد النخلي القيرواني المتوفي عام 1342هـ/1924م¹.

توفي الشيخ ابن باديس مساء الثلاثاء 8 ربيع الأول 1395 الموافق لـ 16 أبريل 1940، بقسنطينة وتوفي إثر تعرضه لداء سرطان الأمعاء².

2- الشيخ العربي التبسي:

هو الشيخ العربي بن التبسي بن القاسم بن مبارك، وهو أحد أعلام الإصلاح في الجزائر ولد سنة 1312هـ - 1885م بناحية "أسطح" جنوب غرب تبسة، النموشية المنسوبة إلى قبيلة بربرية كبري من مدينة خنشلة إلى شرق تبسة.

وهو من عائلة فلاحية فقيرة وكان والده بن القاسم إلى جانب عمله في الأرض يتولى تحفيظ أبناء القرية القرآن الكريم ودرس العربي على يد والده الذي توفي تاركا ابنه في الثامنة من عمره فانتقل إلى إحدى الزوايا بالمنطقة، حيث أمضى ثلاث سنوات في تعليمه وخلالها حفظ القرآن الكريم وهو لا يتعدى الثانية عشرة من عمره، ثم ألحقه أهله بزاوية الشيخ مصطفى بن عزوز³ في مدينة نفطه في الجنوب الغربي لتونس⁴، حتى يتوسع أكثر في فهم القرآن وعلوم الدين، علاوة على علوم اللغة العربية ومتابعة تحصيله العلمي.

كما درس العربي التبسي على يد مجموعة من الأساتذة منهم إبراهيم بن الحداد والشيخ محمد بن أحمد والشيخ التابعي بن الوادي وغيرهم، وبعد أن تم تكوين قاعدة علمية متينة

¹ صالح عوض، معركة الصليبية في الجزائر الإسلام، دط، دار الزيتونة لإعلام والنشر، الجزائر، 1989، ص 229.

² عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913-1940)، دار الشهاب، ط1، بيروت، 1999، ص 103-104.

³ مصطفى بن عزوز: من أسرة مصطفى عزوز الباجي التي يرجع أصولها إلى بسكره، وهي من أوائل الأسر التي هجرت إلى تونس واستوطنت بمدينة نفطه بالقطر التونسي، حيث أسست هذه الأسرة الزاوية الرحمانية، التي كان لها الفضل في تخرج الكثير من العلماء، ينظر: خير الدين شترة المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، مرجع سابق، ص 286.

⁴ أقيس خالد، أثار العربي التبسي، دراسة فنية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب العربي)، جامعة منتوري، كلية الآداب واللغات، قسنطينة، 2007، ص 16.

في الزوايا التي مر بها في تعلمه، انتقل إلى جامع الزيتونة¹ 1913 ليتم دراسته الثانوية، ونتيجة الجد الذي أظهره هناك في طلب العلم والأخلاق العالية التي كان يتحلى بها كان أقرب مما يكون إلى أساتذته² وتوفي سنة 1957م.

3- الشيخ أحمد توفيق المدني :

ولد الشيخ يوم 16 جوان 1899م من أبوين جزائريين لاجئين إلى تونس بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي وما تلاها من سياسة جهنمية ضد الجزائريين. وعائلة المدني جزائرية اسمها الأصلي عائلة بن عمر نسبة إلى أحد الأجداد، أما والده فهو محمد بن أحمد المدني بن عمر القبي نسبة إلى مدينة القبة بالجزائر العاصمة سنة 1852م، حيث درسه أبوه بالجامع الكبير وجامع الزيتونة، وكان تاجرا غنيا فنشا مترجما في منزل فخم وأسرة ثرية.

أما والدته فهي "عائشة بنت عمر بويراز" ابن المجاهد الكبير "مصطفى بويراز" الذي كان قائد فريق الفرسان الجزائريين في معركة اسطاولي الشهيرة ولدت أمه خلال 1877م من عائلة "ابن عشم" وهي إحدى أكبر العائلات التونسية، "وبويراز" تركية من الأتراك الجدد الذين قدموا من تركيا في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي إلى الجزائر واستقروا فيها نشأ أحمد توفيق مترجما وسط جو عائلي إسلامي إذ تربي في أسرة كريمة ذات أخلاق عالية عملت على حسن تربيته³.

- موقف الحكومة الفرنسية :

رغم عمل السلطات الفرنسية على ترحيل وطرد السكان الجزائريين، إلا أن موقفها تغير حيث لم تلبث طويلا حتى أمرت بوقف الهجرة وإغلاق الحدود مع تونس حيث قام بتطبيق هذا

¹ سعيد بوزيان، المرجع السابق، ص 165.

² وفاء نعاسي، مرجع سابق، ص 43.

³ عبد القادر خليفي، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر "1890-1983"، (رسالة مقدمة لنيل الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم تاريخ، قسنطينة، 1427هـ-1428هـ-2006م-2007م، ص 48.

القرار عدة حكام من أبرزهم الحاكم العام شانزي سنة 1875م والحاكم العام جول كامبون عام 1895م، الحاكم العام جونار.

وتم الترحيل الإجباري من الأراضي التونسية بعد فرض الحماية سنة 1881م ودليل ذلك قبيلة أولاد ساسي التي تم ترحيلها إجباريا من القيروان إلى المنطقة الأصلية في بسكرة عام 1882م.¹

4-2 - الهجرة الجزائرية إلى المغرب الأقصى:

زادت وتيرة الهجرة الجزائرية إلى المغرب الأقصى بعد الاحتلال، وكانت من بين مدن المغرب الأكثر استقطابا للمهاجرين مدينة فاس حيث تعد مركزا علميا، حيث استقبلت مدينة فاس سنة 1907 حوالي 300 عائلة من منطقة توات²، إضافة إلى مناطق أخرى من المغرب، طنجة، مراكش، وكان أغلب المهاجرين الذين قدموا من نواحي الغرب الجزائري تلمسان، معسكر، البليدة، وهران. وأشهر من هاجر إلى المغرب لطلب العلم: هو الحاج الداودي محمد السعيد.

ويعود تاريخ الدفعة الأولى من الهجرة إلى فترة الاستعمار 1830م، وتعد عائلة "الشرفي المولى بوطالب" من أوائل العائلات الجزائرية الأكثر شهرة للهجرة إلى المغرب. ويروي "محمد بن دواد"³ في كتابه المتعلق بتاريخ مدينة تطوان أنه بعد نزول الاستعمار الفرنسي بموانئ الجزائر وصلت باخرتين إلى المدينة في شهر أوت من نفس السنة تحمل كل واحدة على متنها بعض العائلات الجزائرية، وفي سنة 1842⁴ كشفت الإحصائيات عن إقامة 700 جزائري كانوا في حالة فقر، وقد تزامن قدوم الموجة الثانية مع احتلال مدينة وجدة

¹ خير الدين شترة، المرجع السابق، ص 281.

² شاوش إخوان زليخة، الهجرة الجزائرية (1914-1900)، (مذكرة مكملة شهادة الماستر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014 ص 36.

³ محمد بن دواد: هو محمد أحمد بن داود التتوني مؤلف كتاب مختصر تاريخ تطوان الذي يرجع تاريخ طبعته إلى 1318هـ - 1900م، ينظر: عبد السلام بن عبد الله، كتاب دليل المؤرخ المغرب الأقصى، ط1، دار الفكر، 1418هـ/1998م، ص 22.

⁴ كمال فيلاي، الهجرة والحراك والنفي وأثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي، الجزائر، 2006، ص 217.

سنة 1907 من قبل الفرنسيين وإقامة الحماية عليها سنة 1912، وكان من بين المهاجرين قضاة ومعلمين وأساتذة.

وقد سميت الهجرة الجزائرية بهجرة المنفى من سنة 1830 إلى غاية 1907م، وفي ظل الهيمنة الاستعمارية التي عاشها المهاجرين الجزائريين في بلدهم قرروا الفرار منها متخذين من المغرب طريق لمنفاهم، ويعد الأمير عبد القادر من أشهر الجزائريين الذين أجبروا على الإقامة في المغرب سنة "1843-1844".¹

وقد وجد المهاجرين في هذا البلد ما يجده الأخ عند أخيه، وعطف المغاربة على المهاجرين في محنتهم من جهتين الأولى كونهم إخوانا وأشقاء يعانون من البؤس والحرمان وفقدان الحرية والاحتلال الأجنبي والثانية كونهم مجاهدين بحاجة إلى الإيواء والسلاح، وقد حمل المهاجرين معهم نشاطهم إلى المغرب.²

-موقف سلاطين المغرب من الهجرة الجزائرية:

دعم سلاطين المغرب العائلات الجزائرية ودليل ذلك أن السلطان عبد الرحمن بن هشام منح مساعدات مادية للمهاجرين الجزائريين، وأصدر مذكرة في 15 شوال 1247هـ - 18مارس 1832م تتضمن إعفاءها من أداء الضرائب .

وعمل سلاطين المغرب على إدماج العائلات في المجتمع المغربي حيث أعطيت الأوامر والتعليمات السلطانية للمسؤولين بفاس على إدماج تلك العائلات وذلك لاستفادة من طاقتها وخبراتها العلمية وفتح باب العمل أمام كل من يريد.³

¹ Aresenle Berteul، Tome Second، L'Algérie Francise، 1836، p267

² جيلاني كوبيتي معاشو، هجرة المغرب أثناء الاستعمار (دراسة حالة للجالية الجزائرية بوجدة)، الجزائرية نحو العدد4، مجلة الموقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة مكناس، قسم التاريخ، المغرب، 2009، ص261.

³ كمال فيلالي، المرجع السابق، ص219.

-أبرز علماء الهجرة الجزائريين إلى المغرب :

1-بن عبد الله المشرفي سقاط :

هو عبد الله بن المصطفى بن الشيخ بن عبد الله المشرفي الهاشمي حفيد سيدي يوسف الفريقي المدفون بقرية القرط الذي ينحدر من سيدي عيسى بن إدريس بن عبد الله الكامل من فرع الشرفاء الأدارسة يعد بن عبد الله سقاط أول من قدم من الأسرة المشرفية¹ إلى فاس حيث جاء وافدا من الأمير عبد القادر سنة 1252هـ/1837م في مهمة دبلوماسية وعاد عبد الله من مهمته في نفس السنة، وبعد ذلك رجع إلى فاس وبصحبه مكتبته التي تتألف من 1600مجلد².

2/أبو حامد الشرفي:

هو أبو حامد محمد العربي بن عبد القادر بن علي بن محمد بن إدريس فقيه وعالم ومؤرخ لغوي وأديب جزائري، ولد بقرية "الكرط" من ضواحي معسكر الواقعة سهل غريس من أسرة علمية عريقة، اشتغل معظم أفرادها بالعلم والفقه وكان أبوه عبد القادر المشرفي يفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات التي كانت تحدث بينهم، فقد كانوا يلجئون إليه لعلمه وصدقه، ينتمي المشرفي إلى إحدى الأسر العلمية العريقة في الجزائر والتي كان لها دور كبير في الحركة العلمية والثقافية بالجزائر خلال القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر، شارك أبوه في مقاومة "الأمير عبد القادر" قبيل المبايعة التي كان من قادتها، وبعد المشرفي من العلماء الأوائل الذين هاجروا إلى بلاد المغرب الأقصى واستقروا هناك بعد انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري³ واشتغل معلما في مدينة فاس بتعليم الصبيان القرآن الكريم.

¹ الأسرة المشرفية : كانت تعرف هذه الأسرة محليا وهي من أكبر الأسر العريقة، التي سكنت سهل غريس بمعسكر ويعود نسبها إلى أشرف الأدارسة. ينظر: كمال الفيلاي ، نفسه، ص216.

² نفسه، ص220.

³ كمال فيلاي، المرجع السابق، ص223

3- محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي:

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن مصطفى الأحمر المشرفي ولد في غريس بمعسكر حوالي سنة 1255هـ / 1839م وهاجر إلى فاس مع والده الذي كان عالما فاضلا، وهناك تلقى تعليما تقليديا والتحق بعد مدة بجامع القرويين ودرس على يد عدد من المشايخ، وفي مقدمتهم محمد بن العربي جنون والعربي المشرفي وعمر بن سوده المرئي¹.

4- عبد القادر المجاوي (1848هـ - 1913م):

هو عبد القادر بن عبد الله بن محمد الحسني الجليلي المجاوي²، ولد الشيخ عبد القادر المجاوي في تلمسان في عام 1266هـ / 1848م، وهو ينتمي إلى أسرة تلمسانية عريقة ساهمت في نشر العلم وممارسة القضاء، فقد تقلد والده محمد بن عبد الكريم منصب القضاء بهذه المدينة لمدة خمسة وعشرين عاما ، فنشأ ابنه نشأة علمية، ثم انتقل إلى المغرب لما عين والده قاضيا بطنجة. درس بتطوان ثم جامع القرويين بفاس على يد مجموعة من العلماء المعروفين أمثال الشيخ صالح الشاوي، الشيخ أحمد بن سوده، الشيخ جعفر الكتاني.. الخ³.

الهجرة إلى ليبيا :

كانت وجهة الجزائريين إلى ليبيا قليلة والذهاب إليها كان يتم إما عبر تونس أو عبر وادي سوف والجنوب الشرقي، والطريق الأخير كان يتطلب معرفة مسالك القوافل ويتميز بالمغامرة ولا يقدر عليه عادة إلا الأصحاء والمتعودون على جو الصحراء.

وكان دخول ليبيا يعتبر منحه للاجئين الجزائريين، حيث أن ليبيا لم تكن تربطها أي علاقة مع فرنسا وذلك بسبب كره فرنسا للبيبا والعداء مع ايطاليا حيث كانت محل لأطماع فرنسا.

¹ أحمد بن سود المرئي: هو عبد السلام بن عبد القادر بن محمد ابن سوده، عالم ومؤرخ ومفتي، له عدة مؤلفات منها: دليل المؤرخ المغرب الأقصى، معجم تأليف رجال المغرب الأقصى، زبدة الأثر مما مضى من الخبر في القرن الثالث والرابع عشر، إزالة الالتباس عن عائلات سكان مدينة فاس الخ.

² عبد القادر بن عبد الله، أرشاد المتعلمين، ط1، دار ابن حزم، الجزائر، 2008، ص21

³ خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، مرجع سابق، ص296.

وكانت ليبيا منطقة عبور وأمن يقصدها التجار والحجاج والمغامرون، أو المجاهدون الذين انضموا إلى الطريقة السنوسية، والذين قصدوها من أجل الجهاد ضد الاحتلال الإيطالي سنة 1911.

وأبرز من هاجر إلى ليبيا كان الشيخ أحمد بن عليوة وبعض إخوته وأولاد عمه حيث هاجروا إلى ليبيا قصد الإقامة فيها ، وبعض من بني ميزاب ، وكان عدد المهاجرين في ليبيا قلة لا تحصى¹.

الهجرة الجزائرية إلى بلاد المشرق :

يعد المشرق الإسلامي من أول الوجهات التي قصدتها الجزائريين وذلك لملائمة الجو الديني والثقافي إضافة لاحتضانه أهم الأماكن المقدسة مكة والمدينة والقدس، ولوجود أكبر منارات العلم كجامع الأزهر بالقاهرة وجوامع أخرى في بلاد الشام والحجاز، وأهم البلاد التي قصدتها الجزائريون هي:

4-3- مصر:

هاجر كثير من الطلبة والعلماء الجزائريين إلى مصر سنة 1870م لطلب العلم وذلك لوقوع مصر في طريق الحج واحتضانها جامع الأزهر، حيث كانوا يتوقفون بها للدراسة أو التدريس وهم ذاهبون لأداء فريضة الحج ومنهم من يستقر بها بعد رجوعه من الحجاز مدة قصيرة طلبا للعلم أو للتجارة ومنهم من يتخذها مستقرا له لمدة طويلة حتى يجد ضالته ثم يرجع إلى وطنه، ومنهم من لا يرجع ويطول به المقام هناك حتى يتوفى²، وخصصت مصر رواق سمي "رواق المغاربة"، وقد قدرت الإحصائيات عدد المهاجرين إلى مصر سنة 1870م حوالي 1744 مهاجرا مسجلين في القنصليات الفرنسية المنتشرة عبر مصر، هذا العدد من المهاجرين غير موثوق فيه حيث أن العدد أكثر بكثير من هذا العدد، فهناك من لم يرغبوا في تسجيل

¹ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 494/495.

² سلمى خليل، المهاجرين الجزائريون في البلاد العربية ونشاطهم الثورة التحريرية (1954-1962)، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة تاريخ، بسكرة، 2012 - 2013، ص 20.

أنفسهم لأسباب سياسية، وأحيانا أن القنصلية كانت ترفض تسجيل الكثير من المهاجرين في دفاترها وذلك لعدم ثقتها في الوثائق الإدارية التي تثبت امتلاكهم للعقارات أو غيرها من الموارد التي يستطيعون العيش بواسطتها، ولولا هذا الإجراء لتضاعف العدد.

وكانت الفئات الأكثر هجرة هي فئة التجار وفئة رجال السياسة ومنهم: الباي حسن بن موسى باي وهران، باي التيطري مصطفى بومرزاق، والداي حسين¹ وطبقة معينة من الجزائريين هم أصحاب الأموال وذوي المداخل المادية المرتفعة²، ومن العائلات الجزائرية العريقة التي هاجرت إلى مصر عام 1871م وكان لها تأثيرا هاما هي عائلة الحاج علي مفتاح الذي كان صاحب أملاك وذو مكانة اجتماعية لائقة، والحاج محمد التلمساني رجل وصاحب أعمال، والسعيد محمد بن الشيخ وعائلة محمد قريبة، وابن ساحلية³.

-أهم العلماء الجزائريين المهاجرين إلى مصر:

1- حمودة المقايسي:

ولد حمودة بمدينة الجزائر ونشأ بها ورحل إلى المشرق واستقر بالقاهرة حيث أكمل تعليمه بالأزهر على يد كبار علماءها، توفي سنة 1829م.

2- علي بن محمد الملي الجمالي :

ولد بميلة وتعلم بها ثم رحل إلى مصر واستقر بها، له أكثر من اثني عشر مؤلفا في الفقه وعلم الكلام، توفي سنة 1830م⁴.

3 أحمد بن العنابي (1775-1850م):

هو محمود بن محمد بن الحسن العنابي (1851م) هو مفتي ومفكر، عين كسياسي دبلوماسي قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، وكلفه داي الجزائر أحمد باشا بالكتابة لباي تونس، كما كلفه الداي عمر باشا بالكتابة للمغرب وإلى جانب وظيفته كدبلوماسي، مارس

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع سابق، ص193.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، مرجع سابق، ص496.

³ عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص168.

⁴ خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون في البلاد التونسية، مرجع سابق، ص304.

الوظيفة الدينية (القضاء الحنفي)، فترك الجزائر وهاجر إلى مصر حيث قضى تسعة سنوات، حاجا وإماما، ثم عاد إلى الجزائر، فاتهته الإدارة الفرنسية بعمله لعودة الحكم الإسلامي للجزائر ونشاطه في الدفاع عن الأوقاف الإسلامية¹، فتعرضت أسرته إلى الاضطهاد فأمر الجنرال كلوزيل "Clauzel" بسجنه ثم نفيه خارج الجزائر، فاستقر بمصر، حيث سمع به حاكمها "محمد علي" "1849م" فتقرب منه وخصه بالاهتمام لكفاءته العلمية وجديته وروحه الإسلامية وإخلاصه في عمله، فأسند إليه وظيفة الإفتاء الحنفي في الإسكندرية مع ممارسته التدريس في الأزهر، حيث التف حوله كوكبة من الطلبة والمتقنين المصريين والتونسيين مستفيدين من علمه ورأيه وفكره وعمله².

4-4 -الهجرة نحو سوريا:

لقد كانت بلاد الشام(سوريا) الوجهة المفضلة للمهاجرين الجزائريون الذين يغادرون الجزائر حيث شهدت الهجرة إلى هذه البلاد حركات مختلفة أهمها 1888-1898-1890 وكان آخرها 1911، وقد كانت سنة 1893 أكثر سنة سجلت فيها الهجرة إلى سوريا واستمرت إلى غاية 1898 وتعد هجرة 1898م مختلفة عن بقية الهجرات الأخرى لأنها كانت بدعوة من العثمانيين الذين قدموا إلى تونس حيث نزل هؤلاء في تونس، وذلك لأن تونس كانت تتمتع بالحرية عكس الجزائر التي كانت تعاني وتعيش على قمع وتسلط الإدارة الفرنسية التي اتخذت قرار منع دخول أي أجنبي إليها، فعمل العثمانيون على نشر الدعاية العثمانية في تونس التي ارتكزت على الهجرة إلى أراضي السلطان أو إلى أرض الخلافة الإسلامية في بلاد الشام. وقد كانت لهذه الهجرة عدة أسباب أهمها:

¹ صبرينه شبيرة ، حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المعاصر)، جامعه محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة تاريخ، كلية التاريخ، بسكرة، 2013-2014، ص66.

² عمر بن قينة، أعلام وأعمال في الفكر والثقافة والآداب، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ص25.

- أسباب اقتصادية:

تمثلت في تعيين الجنرال "روفيقو" الذي عين حاكما عسكريا عاما للجزائر وأثر كثيرا على تشجيع الهجرة، كونه أثقل كاهل السكان بالضرائب وقام بقمع كل المحاولات المتمردة ضده أو الراضية لدفع الضرائب، كما حصل مع قبيلة العوفية التي أبادها على بكرة أبيها، واغتصب أراضي الجزائريين التي قدرت في بعض المصادر الفرنسية بنسبة 5،8%.

- أسباب ثقافية:

كانت هناك أسبابا كثيرة تعود بالدرجة الأولى الانتساب إلى العروبة والأصل العربي وهذا أكبر سبب ترك المهاجرون الجزائريون يستقرون في الشام وتوفرت لهم مراكز الإقامة وتمثلت في:

- القرب الجغرافي من الحضارة العالمية من الوزن الثقيل.
- انتشار المكتبات الزاخرة بالمؤلفات.

كما لعبت دورا أساسيا في تحويل المنطقة إلى قبلة للعلم، وقد شجعت هذه الخصائص الثقافية عدد من الجزائريين إلى الهجرة خصوصا أن المشايخ والشخصيات كانت تقصد سوريا لتحصيل العلم والمعرفة.

هجرة 1911م:

لقد تناول الكثير من الدارسين موضوع هجرة 1911م التي سميت بهجرة تلمسان، وقد أرجعوا سببها إلى قانون التجنيد الإجباري الذي فرضته السلطات الفرنسية على الشباب الجزائري استعدادا للحرب العالمية التي كانت على الأبواب¹، والذي كان سببا في اشغال فتيل المواجهة بين الجزائريين والإدارة الاستعمارية، وجعلهم ييأسون نهائيا من البقاء بأرض أجدادهم متجهين نحو الديار الإسلامية، حيث تميزت عن باقي الهجرات بكثافتها حتى وصفها الفرنسيون من كتاب وصحافيين وسياسيين بالهلع الحقيقي والوباء الملعون الذي سيطر على البلاد كلها، وبالرغم من اصدار مرسوم 4 أبريل 1856م الذي جاء تأكيدا على مرسوم أوت 1838م والذي

¹ سهيل الخالدي، مرجع سابق، ص 10.

حرم على الجزائريين الحج إلى بيت الله المقدس¹، والاجراءات والقوانين التي أصدرتها السلطات الفرنسية للتصدي لأي هجرة، إلا أن أعدادا من المهاجرين أخذت في تزايد حيث وصل العدد إلى 526 مهاجرا تمكنوا من مغادرة تلمسان وبلديات سبدا والرمشي وندرومه.

وعندئذ أدركت الإدارة الفرنسية مخاطر الحقيقة للهجرة أمام الرأي الداخلي والخارجي وأسرت إلى تكوين لجان تحقيق، وكانت أبرزها لجنة "سباتي" هو المستشار في المجلس العام الوهراني الذي قدم تقريرا مفصلا عن هذه الظاهرة²، وكذلك جريدة " صدى وهران" التي أجرت تحقيقا عن الهجرة وأوضحت فيه أن ما بين 1200/1000 مهاجرا غادروا تلمسان من ضمن 2500 يمثلون أفرادا وعائلات³ بأكملها عبر الحدود الوهرانية المغربية⁴.

ولقد كان للمهاجرين الجزائريين في سوريا نفوذ سياسي وفكري، حيث أنشأ المهاجرون بالشام جريدة "المهاجر"، وقد عبرت الجريدة - التي كانت تصدر في العاصمة السورية دمشق مرة كل أسبوع - عن السياسة الاستعمارية التي سلكتها الإدارة الفرنسية في الجزائر، والدفاع عن حقوق المغاربة في المشرق العربي .

وكان من أبرز الشخصيات التي لعبت دورا كبيرا في الحياة السياسية والفكرية في سوريا هو الأمير عبد القادر والشيخ محمد بن يلس زعيم الطريقة الدرقاوية⁵، محمد الهاشمي، سي لخضر.

¹ عمار هلال، المرجع السابق، ص30.

² بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائر بين 1881-1914م، وهران، 1984، ص166-167.

³ أبو القاسم سعد الله، ابحاث وراء في تاريخ الجزائر، ج4، مرجع سابق، ص195.

⁴ شاوش زليخة، المرجع السابق، ص49.

⁵ محمد بن يلس 1855: هو العارف بالله محمد بن تلمساني الأصل ممثل للطريقة الدرقاوية بمدينة، هاجر إلى بلاد الشام في 20 رمضان 1329هـ الموافق ل14 ستمبر 1911م مر بطنجة ثم مرسيليا ثم بلاد الشام ،فأصبح ممثل للطريقة الدرقاوية الشاذلية. ينظر: المرجع نفسه، ص74.

1- الأمير عبد القادر:

هو عبد القادر ناصر بن محي الدين¹ الحسني² ولد في 23 رجب 1222هـ الموافق 26 ستمبر 1807م³.

في قرية "القيطنة"⁴ غرب معسكر على ضفة وادي الحمام في منطقة "اغريس" التي تقع في إقليم وهران⁵، نشأ في رعاية والده "محي الدين" الذي كان شيخا للطريقة القادرية وحفظ القرآن الكريم، وتعلم الفقه، سافر إلى وهران حيث أكمل دراسته في الآداب والفقه والتفسير والحديث والنحو، وبعدها سافر إلى الحج رفقة والده وأقام بها سنة ونصف⁶.

- هجرته إلى المنفى:

1- تركيا:

قبل هجرة الأمير إلى دمشق انتقل من فرنسا إلى مدينة "بروصة"⁷ بتركيا في 07 جانفي 1853م وفور وصوله شرع في أداء الصلاة بمسجد "أتن" وهي أول صلاة له في أرض إسلامية بعد خمس سنوات، وبعد الصلاة قام بزيارة إلى شيخ الإسلام السفير الفرنسي بتركيا "لافالات LAVALETTE" وبعد الزيارة نظم فؤاد أفندي وزير الشؤون الخارجية حفل عشاء

¹ AIEX BELLEMARE - ABD-EL-KADER- SA VIE-SAINT GERMAIN-N77-PARIS 1863-P10

² بورنو اتين، ترجمة ميشل خوري، عبد القادر الجزائري، ط1، دار عطية للنشر، بيروت، 1998، ص15.

³ عائشة بن ساعد، البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، (مذكرة مكمل لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004م، ص19.

⁴ القيطنة: هي قرية تبعد عن معسكر 28 كلم، بناها مصطفى مختار جد الأمير 1791، كانت مقصد لطلاب العلم، ينظر: عائشة بن ساعد، المرجع نفسه، ص20.

⁵ شارل هنري تشرشال، ترجمة أبو القاسم سعد الله، حياة الأمير عبد القادر، دار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص39.

⁶ أحمد كمال الجزار، ترجمة محمد زكي إبراهيم، المفاخر في معارفه الأمير الجزائري عبد القادر والسادة الأولياء الأكابر، ط1، دم، 1998، ص38.

⁷ بروصة: مدينة تركية تقع شمال غرب العاصمة اسطنبول، كانت عاصمة العثمانيون من 1326-1365، وكانت يطلق عليها اسم "خاوندكارا" وتعني هدية من الله. ينظر: ⁷ بقيق الزهرة، الأمير عبد القادر في الأسر 1849-1852، (رسالة مكمل لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، 2009-2010، ص183.

على شرف الأمير عبد القادر، واهتم الأمير في هذه البلاد بتعليم الأطفال وتقديم الدروس ورغم وجود الأمير بأرض إسلامية لكنه وجد العديد من العوائق في مساره كانت أبرزها، اختلاف اللغة والمراقبة الفرنسية المتواصلة عن طريق المترجم العسكري بولاد "BOULAI" الذي اهتم بنقل أخبار ومراسلات واتصالات الأمير إلى السلطات الفرنسية.

ونتيجة للأعمال الدينية التي كان يقوم بها في بروصة وجولاته بالمساجد والمدارس لتقديم الدروس، ومناقشته مع بعض المسلمين خشي الموظفون العثمانيون من نفوذه بالمنطقة، ولعدم تناسب مستواه الفكري مع الواقع العثماني، وعدم تكيفه مع واقع هذه المدينة¹ التي قضى فيها عامين ونصف بعدها قرر الذهاب إلى دمشق.²

2- في دمشق :

في 26 ديسمبر 1855م وصل الأمير عبد القادر إلى سوريا عاصمة الأمويين، وأثناء وصوله استقبل بترحيب حار من طرف محمود نديم باشا ولي دمشق ومعه عزات باشا رئيس العسكرية وعلمائها وأعيانها³ وغيرهم من أشرف دمشق، وقد كان برفقته حوالي 110 مهاجرا من بينهم 27 شخصا من أفراد عائلته ومجموعة أخرى تتكون من 100 مهاجر، وأثناء إقامته بدمشق التقى بكثير من المهاجرين الذين سبقوه⁴، وقد زار الأمير مدينة حمص وحماة التي يوجد فيها مقام الجليلين خالد بن الوليد وعمر بن عبد العزيز وبعد كرم الضيافة وحسن الاستقبال من أهل حمص توجه الأمير إلى مدينة "بعلبك" وهي مدينة قديمة شهيرة حيث أعجب الأمير بجمال بنائها العمراني والآثار القديمة المتواجدة بها، فأقام فيها فترة لكن إقامته لم تدم طويلا ، ففور تلقيه خبر وفاة السلطان عبد المجيد خان، وارتقاء أخيه عبد العزيز العرش الذي كان مساندا للأمير في كل المواقف، وكان رجوع الأمير إلى دمشق سنة 1878م بعد وفاة جده⁵.

¹ بقيق الزهرة، مرجع نفسه، ص 183.

² أحمد كمال الجزار، مرجع نفسه، ص 38.

³ بقيق الزهرة، المرجع نفسه، ص 184.

⁴ عمار هلال، المرجع السابق، ص 19.

⁵ أبوتمام، تحفة الزائر في مأثرة الأمير وأخبار الجزائر، ج 2، مطبعة عرزوزي وجاوي، الإسكندرية، 1903، ص 117-118.

- الأمير في دمشق 1860:

حدث في عهد الأمير عبد القادر فتنة بين النصرانية والمسيحية، حيث خلفت الفتنة مقتل الكثير من الجزائريين، وفي 145 مهاجرا إلى قبرص وسجن حوالي 800 مهاجرا من المدنيين، ونتيجة لهذه الفتنة بعثت بعض الدول الأوروبية أساطيل حربية إلى شواطئ لبنان وحملة عسكرية بقيادة "دي بوور" ولم يكن هناك أي مبرر لهذه الحملة.¹

2- القائد سي لخضر (1875):

ابن المنور عبد القادر المدعو "سي قادة" المولى الصالح بقرية مزوغن، من أولاد سيدي الحاج المناوي الحسني، ونظرا لما كان معروفا من ظلم القيادة وطغيانهم وجبروتهم وطاعتهم العمياء، وخدمتهم لإغراض الاستعمار وحفاظاً على مصالحهم، فإن سي لخضر تولى القيادة على عرش وادي الشولي شرق تلمسان، وكما قاوم سي لخضر في مواجهته للعدو وكان كالحصن المنيع في وجه العملاء وذلك رحمة بأهله وحبه الشديد لوطنه.

درس سي لخضر في المدارس الفرنسية الإسلامية وقد حارب الخرافات والشعوذة وفي أواخر سنة 1910 هاجر إلى دمشق ومعه جميع أفراد عائلته البالغ عددهم 28 فردا ولم يبق سوى أخيه "عينونة" وأخته "خيرة"، وقد تم هجرتهم بسرية حيث هاجرو ليلا وسرا عن طريق الجبال، فاستقلا سفينة فرنسية خوفا من الاستعمار، وانتقلا إلى سفينة انجليزية بعدما اتفقا مع قائدها وتم إغرائه بالمال.

وبعد هذه الرحلة الشاقة والصعبة أخذت منه ومن عائلته موت إحدى قريباته في البحر، وurst السفينة على الأراضي السورية، وقد استقبله أهل الشام استقبال الأبطال وكان في هذا الاستقبال أحفاد الأمير عبد القادر، حيث قدموا له ولعائلته المساعدة وإعانتة للخروج من هذه الأزمة.²

3- محمد الهاشمي :

¹ أحمد كمال الجزار، المرجع السابق، ص 38.

² شاوش اخوان زليخة، المرجع السابق، ص 70-71.

هو محمد الهاشمي التلمساني بن أحمد بن عبد الرحمن أبو جمعة ولد بسبدو بتلمسان سنة 1288هـ-1881م، وهو عالم ديني ومتصوف وشيخ الطريقة الشاذلية، وهو من أبوين صالحين من آل بيت النبوة يرجع نسبه إلى الحسين بن علي من مدينة سبدو التابعة لتلمسان، تلقى تعليمه بالجزائر على يد محمد بن يلس شيخ الطريقة الدرقاوية، وعبد القادر الدكالي، وبعد ذلك هاجر إلى دمشق في 20 رمضان 1329هـ مع شيخه محمد بن يلس إلى بلاد الشام هروبا من الاستعمار الذي منع الشعب الجزائري من حضور حلقات العلماء ودروسهم، مكثا في دمشق أياما، وبعدها عملت الحكومة التركية في دمشق على نفيه إلى تركيا¹.

الحجاز:

إن الهجرة الجزائرية إلى الحجاز " مكة والمدينة المنورة" لم تكن كالهجرة إلى بلاد الشام، حيث أن الحجاز كانت منطقة فقيرة لا يقصدها المسلمون إلا لأغراض دينية كالحج والعمرة أو التعلق بالحياة الروحية مع تحمل كل المعاناة المادية والسياسية أحيانا، وكذلك أخطار الطريق، وكان سكان الحجاز يعيشون على ما تجوب به أيدي الحجاج كل عام، وقد كانت الجزائر تخصص أوقافا تسمى أوقاف مكة والمدينة وكانت هذه الأوقاف كبيرة بمداخلها، حيث استولى عليها الفرنسيون فور الاحتلال، وقرروا فسخ أحباس الحرمين بدعوى أنها تنفق على الأجانب²، فحرموا منها فقراء الجزائر وكما حرموا منها فقراء مكة والمدينة ووضعوها في مداخل أوقاف خزينة الدولة الفرنسية، وبهذه السياسة تضاعف عدد المهاجرين الجزائريين إلى الحجاز بأعداد قليلة منذ الاحتلال سنة 1830.

حيث اتخذوا إليها الطريق المباشر انطلاقا من تونس إلى الإسكندرية مروراً ببلاد الشام، ولا نعلم عن إحصائيات الجزائريين في الحجاز (مكة والمدينة)، وكما لم نعلم عنها في الشام وذلك لصعوبة الاتصالات بهم مع الأجانب بعد أن حلوا في مكة والمدينة الشريفين اللتين يمنعا

¹ سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص393.

² قبائلي هوراي، مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية)، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013-2014، ص68.

عن الأجانب دخولهما، وقد كان لفرنسا قنصل في جدة، كما كان لها قناصل في دمشق وببيروت واسطنبول.

ومن الأوائل الذين كتبوا عن الحجاز من الفرنسيين "ليون روش"¹ حيث دخل إلى الحجاز متتكرًا باسم عربي "عمر" ولباس إسلامي، وقد تحدث عن بعض الجزائريين هناك سنة (1842).

-أبرز علماء الحجاز:

1/ الشيخ البشير الإبراهيمي :

هو محمد البشير الإبراهيمي بن محمد بن السعدي، بن عمر بن محمد بن السعدي بن عبد الله، ولد يوم 14 شوال 1306 هـ الموافق لـ 13 جوان 1889، بقبيلة أولاد براهيم بقرية "رأس الوادي"² بولاية سطيف، وهي السنة التي ولد فيها الإمام عبد الحميد بن باديس .

حفظ الشيخ الإبراهيمي القرآن الكريم وعمره تسع سنوات، ثم أخذ علوم اللغة والدين الإسلامي على يد عمه "محمد مكي" الذي كان معروفًا بالعلم والتقوى، ونظرًا لتفوقه فقد تولى التدريس لزملائه وعمره أربعة عشر سنة مكان عمه الذي توفي سنة 1903، وقد استمر على ذلك حتى بلغ العشرين من عمره وفي سنة 1911 استدعي لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي، فغادر الجزائر مختفيًا ليلتحق بأبيه الذي هرب من ظلم الاستعمار واستقر في المدينة المنورة منذ 1908، وفي طريقه إلى الحجاز مر بالقاهرة أين التقى بشيوخ الأزهر الشريف، ومن ثم تعرف على مشاهير العلماء والأدباء منهم أحمد شوقي، حافظ إبراهيم،... الخ.

¹ ليون روش: ولد بمدينة غرو نوبل (Grenoble) بفرنسا 27 سبتمبر 1809م، وهومن أبوين فرنسيين بدأ دارسته في ثانوية غرونويل وأتمها في ثانوية تورونون (Tournon)، التي نال منها شهادة البكالوريا سنة 1828م، شخصية مغامرة انقطع عن الدراسة واتصل بأحد تاجره بمدينة مرسيليا، كان صديقًا قديم لأبيه، كان أبوه روش الفونس (Roches Alphonse)، ملحقًا بخدمة العتاد العسكرية في الجزائر منذ الحملة الفرنسية في 1830. ينظر: يوسف منصري، مهمة ليون روش في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص13.

² بشير فايد، قضايا العرب والمسلمين الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب ارسلان، ج1، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص88.

وبعد ثلاثة أشهر قصد المدينة المنورة بالحجاز واستقر فيها، وتفرغ للدراسة فأخذ على كبار العلماء اللغة والدين وأقبل على مطالعة الكتب قديمها وحديثها برغبة ملحة في تحصيل العلم وقد ساعده ذكاؤه وذاكرته القوية على الاستيعاب الجيد لكل الكتب التي كان يقرأها، فاكتمسب من ذلك معرفة واسعة في شتى فنون العلم جعلت منه أحد كبار علماء عصره في العالم الإسلامي بالمدينة المنورة¹، وأثناء وجوده في المدينة المنورة التقى بالإمام عبد الحميد بن باديس الذي قدم حاجا سنة 1913م، وخلال الأشهر الثلاثة التي أقامها بن باديس هناك كانا يلتقيان لدراسة أوضاع الجزائر المتردية من جميع النواحي، وكان يفكران في وسائل العمل من أجل النهوض بها من النكبة التي أوقعها بها الاستعمار، ويذكر الشيخ الإبراهيمي لقاءه بـ بن باديس فيقول: "كان من تدابير الأقدار الإلهية للجزائر، ومن مخبات الغيب لها أن ألتقي بعد استقراره بالمدينة المنورة سنة وبضعة أشهر بأخي ورفيقي في الجهاد وهو عبد الحميد بن باديس.... كنا نؤدي صلاة فريضة العشاء الأخيرة كل ليلة في المسجد النبوي ونذهب إلى المنزل ونستمر في الحديث مع الشيخ بن باديس منفردين إلى آخر الليل وحين يفتح المسجد فندخل مع أول من يدخل لصلاة الصبح ثم نفترق إلى الليلة الثانية وهكذا طوال ثلاثة أشهر التي أقامها الشيخ بالمدينة كانت كلها تدابير للوسائل التي تنهض بها الجزائر ووضع البرامج المفصلة لتلك النهضة الشاملة التي كانت كلها صورة ذهنية في مخيلتنا وصحبته من حسن النية وتوفيق الله ما حققته في الخارج، وأشهد الله على تلك الليالي منذ عام 1913 أن وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم تبرز للوجود إلا في عام 1931"².

توفي الشيخ الإبراهيمي يوم الخميس 19 ماي 1965 عن عمر يناهز السادسة والسبعين عاما بمنزله بحي "حيدرة" بالجزائر العاصمة.³

¹ سعيد بوزيان، شخصيات بارزة، مرجع سابق، ص 131.

² بشير فايد، المرجع السابق، ص 119.

³ المرجع نفسه، ص 146.

2/ الطيب العقبي :

هو الطيب بن محمد بن إبراهيم بن الصالح من فرقة أولاد عبد الرحمان، ولد العقبي في ليلة 15 جانفي 1890 الموافق لليلة النصف من شوال 1306.

في مدينة سيدي عقبة¹، وهو الابن البكر لأبيه وقد تزامن مولده مع العقد الذي ولد فيه الإبراهيمي وابن باديس²، ترعرع العقبي ونشأ في وسط أسرة متواضعة الجاه وعرفت بالورع والتقوى، أمضى جزءا من طفولته في مسقط رأسه ثم شدت عائلته رحالها إلى بلاد المشرق العربي أين استقرت في الحجاز، ويؤرخ العقبي عن رحلته إلى الحجاز قائلا " انتقلت عائلتنا مهاجرة من بلدة سيدي عقبة إلى الحجاز بأنثاها وذكرها وكبيرها وصغيرها سنة 1313هـ قاصدة مكة المكرمة ".

ويعود السبب في الهجرة إلى الحجاز هو أداء فريضة الحج وزيارة البقاع المقدسة وذلك ما أوضحه بقوله "... انتقلت عائلتنا قاصدة مكة لحج الكعبة المشرفة ..."³، استقر العقبي في الحجاز فتوفي والده فتكفلت أمه بتربيته ورعايته، وتابع تحصيله العلمي في هذا البلد وأخذ الثقافة العربية الإسلامية، ولازم الحرم النبوي حتى نبغ في علوم الفقه، واستطاع بذكائه أن يصبح شخصية لامعة في الحجاز⁴.

توفي الشيخ الطيب العقبي يوم 21 ماي 1960 م الموافق لذي الحجة 1379هـ، وعمره يناهز 72 سنة، بمنزله في الجزائر العاصمة بحي " بولوغين سانتوجين Santogin "بشارع الأمين العمودي⁵.

3 /حمدان الونيسي:

¹ سيدي عقبة: هي إحدى دوائر ولاية بسكرة، بها استشهد الصحابي الجليل عقبة بن نافع
² حنان عدوان، الشيخ الطيب العقبي ودوره الإصلاح (1960-1980)، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، بسكرة، 2012-2013، ص 17.

³ أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 30.

⁴ حنان عدوان، مرجع سابق، ص 21.

⁵ المرجع نفسه، ص 28.

وهو ابن أحمد الونيسي ولد في سنة 1856 في مدينة قسنطينة من عائلة عريقة وعين مدرسا في الجامع الكبير بقسنطينة سنة 1881، وعمره آنذاك لا يتجاوز خمسة وعشرون سنة وكما كان مدرسا ومربيا للأجيال طيلة ثلاثين سنة، كما عملت السلطة الفرنسية على طرده من منصبه¹، وبهذا كانت وجهة هجرته إلى المدينة المنورة سنة 1908، حيث استقر بها وتأثر بعلمائها وشيوخها، إلى أن وافته المنية بالأراضي المقدسة².

4/ محمد بن علي السنوسي:

محمد بن علي السنوسي بن العربي، يعرف بالسنوسي الكبير ولد سنة 1787م في مستغانم الجزائر وبدأ في طلب العلم على يد علماء مستغانم، ورحل إلى فاس سنة 1828م والتحق بجامع القرويين وحصل على المشيخة الكبرى وعين مدرسا بالجامع الكبير بمدينة فاس ودرس فيها الطرائق القادرية والشاذلية والناصرية... الخ، ودعوته لجميع المسلمين أقلقحت حكومة السلطان، فرحل أواخر عام 1829م إلى عين ماضي حيث درس بها الطريقة التجانية بعد احتلال فرنسا للجزائر فقرر السفر شرقا ليطلع على أحوال العالم الإسلامي، وقصد بيت الله، ثم مصر عام 1232هـ الموافق لـ 1824م³.

¹ عبد الرؤوف قرناوب، جهود علماء الجزائر في الرد على التنصير إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2015-2014، ص20.

² عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ط2، مؤسسة نويض للثقافة، بيروت، 1980، ص346.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج5، مرجع سابق، ص482.

الخاتمة

الخاتمة :

مارست فرنسا كل السياسة القمعية ضد الشعب الجزائري وذلك من أجل إخضاع الشعب لها والوصول إلى أهدافها التي كانت ترجوها منذ احتلالها للجزائر حيث أثرت هذه السياسة على جميع المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو ثقافية وذلك من خلال القوانين التعسفية التي طبقتها على المجتمع والمجازر التي نفذتها في حق الأهالي حيث أدت إلى خسائر مادية وبشرية.

كل هذه السياسة أدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة التي تزامنت مع بداية الاحتلال وتعاقبت بفترات منذ سنة 1830م إلى غاية 1914م وكانت وجهة المهاجرين الجزائريين نحو البلدان الإسلامية حيث اختلفت الوجهات منها إلى المشرق ومنها إلى المغرب حيث ضمت العديد من الدول وأهمها المغرب وتونس وليبيا ومصر والحجاز والشام.

ولقد كانت للهجرة الجزائرية العديد من الآثار منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي ومن الآثار الإيجابية مايلي :

_ هجرة الطلبة وتفقههم في أمور الدين والعلوم في كل المجالات وأصبحوا علماء كأمثال: ابن باديس، البشير الإبراهيمي، الأمير عبد القادر..... وغيرهم كثير.

_ توصيل أفكار الجزائريين وأوضاعهم التي يعيشونها إلى العالم الخارجي ومساعدتهم في تدويل قضيتهم والتصدي للمحتل الغاصب.

تطور أفكار الطلبة المهاجرون والالتقاء في بلاد المهجر ودراسة أوضاع الجزائر من جميع النواحي والتفكير في وسائل العمل من أجل النهوض بالأوضاع المتردية التي خلفتها السياسة الاستعمارية.

تأثير الطلبة في المجتمع الجزائري وزع الروح الدينية والتمسك بالهوية الوطنية وانتشار أفكارهم وتطورها إلى أن أسسوا جمعيات دينية من أجل إثبات شخصية

المجتمع الجزائري وأمثال هذه الجمعيات، جمعية العلماء المسلمين والتي تم بفضل لقاء الشيخ الإبراهيمي وأبن باديس في الحجاز.

أما عن الآثار السلبية فهي كثيرة منها:

_تفكير الشعب الجزائري في الخروج والهروب عن الواقع الذي يعيشه.

_قتل روح المقاومة في نفوس الجزائريين الذين كانوا يطمحون في طرد المحتل.

_تشريد وقتل العديد من العائلات قبل وصولهم إلى الدول التي يرجون الوصول إليها.

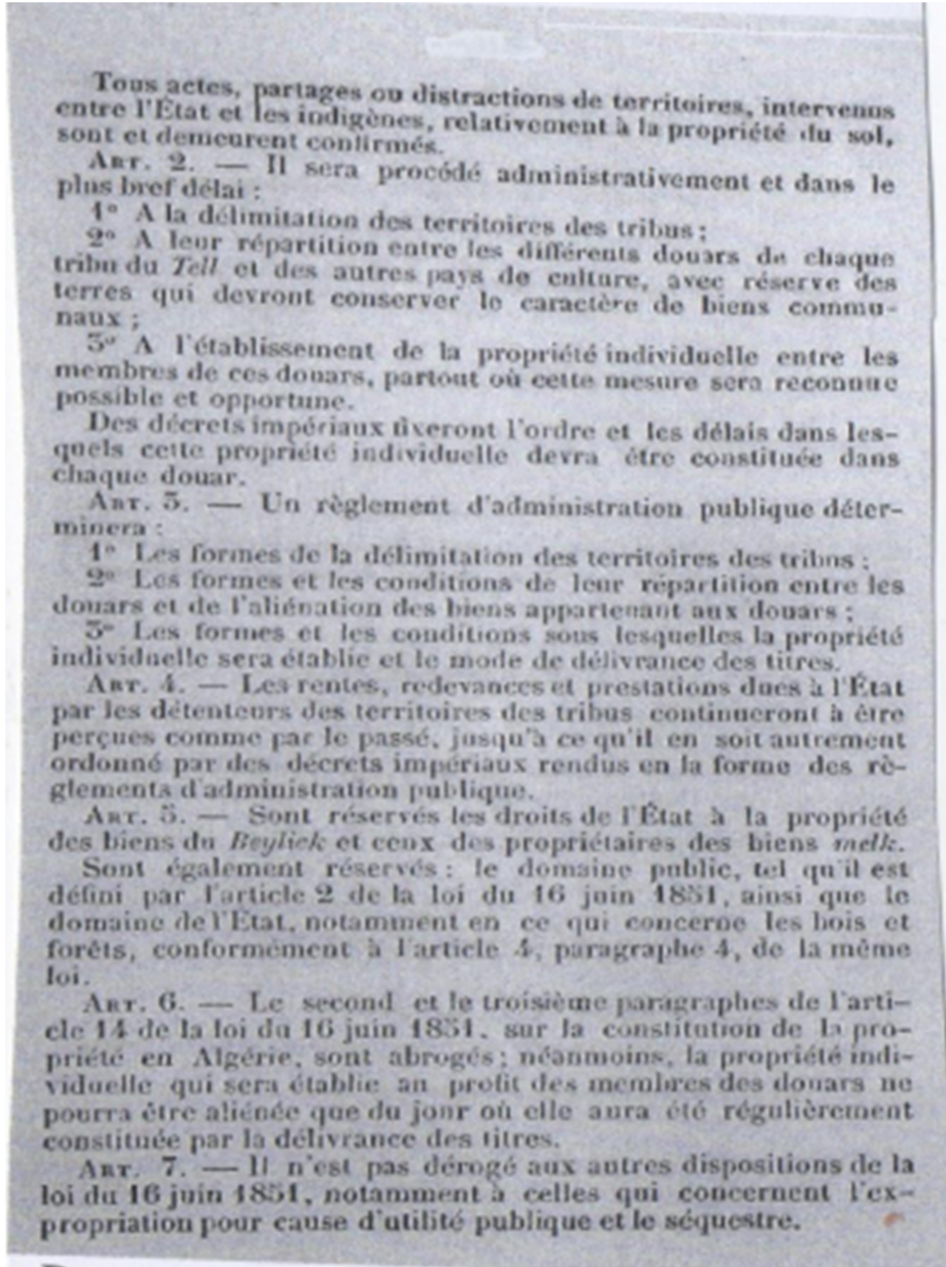
استقرار العديد من العائلات ذات الأصول الجزائرية في دول المهجر وعدم رجوعها حتى بعد الاحتلال.

إهانة وإذلال الشعب الجزائري في ديار المهجروضياع مستقبل العائلات وذلك بتشريد الأطفال.

الملاحق

الملحق رقم (01)

قانون سيناوسكونسيلت الصادر باللغة الفرنسية



دهنون نجاة، مرجع سابق، 86/87/88

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 13^e avril 1863.

Le Président,
Signé : TROPLONG.

Les Secrétaires,
Signé : BARON DE HECKEREN, BONJEAN,
BARON T. DE LACROSSE.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Secrétaire sénateur,
Signé : BARON T. DE LACROSSE.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au *Bulletin des Lois*, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLEON.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'État,
Signé : A. WALERWSKI.

*Le Garde des Sceaux, Ministre secrétaire d'État
au département de la Justice,*
Signé : DELANGLE.

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la
propriété en Algérie dans les territoires occupés
par les Arabes.

—
13.22 avril 1863.
—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale,
Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promul-
guons ce qui suit :

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

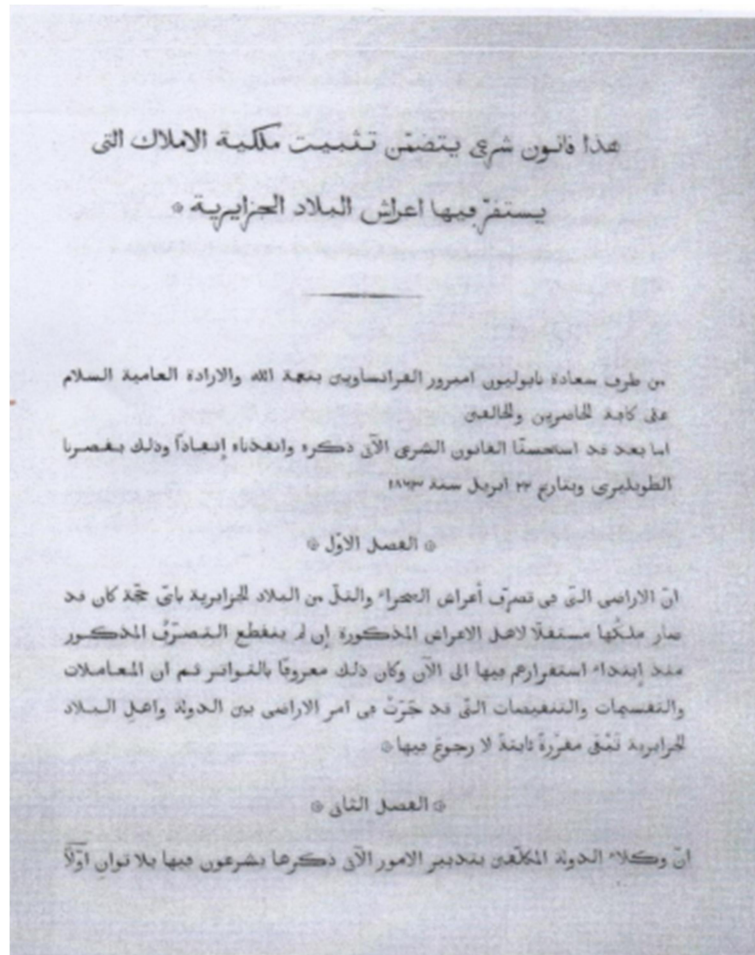
RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1^{er}. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées proprié-
taires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et
traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

6/2



6/4

قانون سيناتوس كونسلت الصادر باللغة العربية

— 5 —

يحددون الأراضي التي لأغراض الحضارة والتشييد ثانياً يخصصون أرض كل عرض من أراضي بلاد التلي ويصرفها من الأموال العامة للحرارة ويوزعونها على الدواوير التي يشغل عليها العرش المذكور بعد تعيين الأراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مصارع للأنعام وغير ذلك ليكون منعقتها مائة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوصلا القطعة لثلاثة كل دوار ويقررون أناسها لاهل الدوار والخصاص ليستغلوا ملكها وذلك التقسيم يكون على حسب حقولهم السابقة فيها وبالنظر إلى عوايد الوطن فتقسم لا بشرعون في ذلك إلا بعد تيقن إمكانية وموافقة الوقت ولقال رابعاً يصير توزيع الأقسام على ترتيب معين وفي أوقات محددة أوامر سلطانية تصدر في ذلك

الفصل الثالث

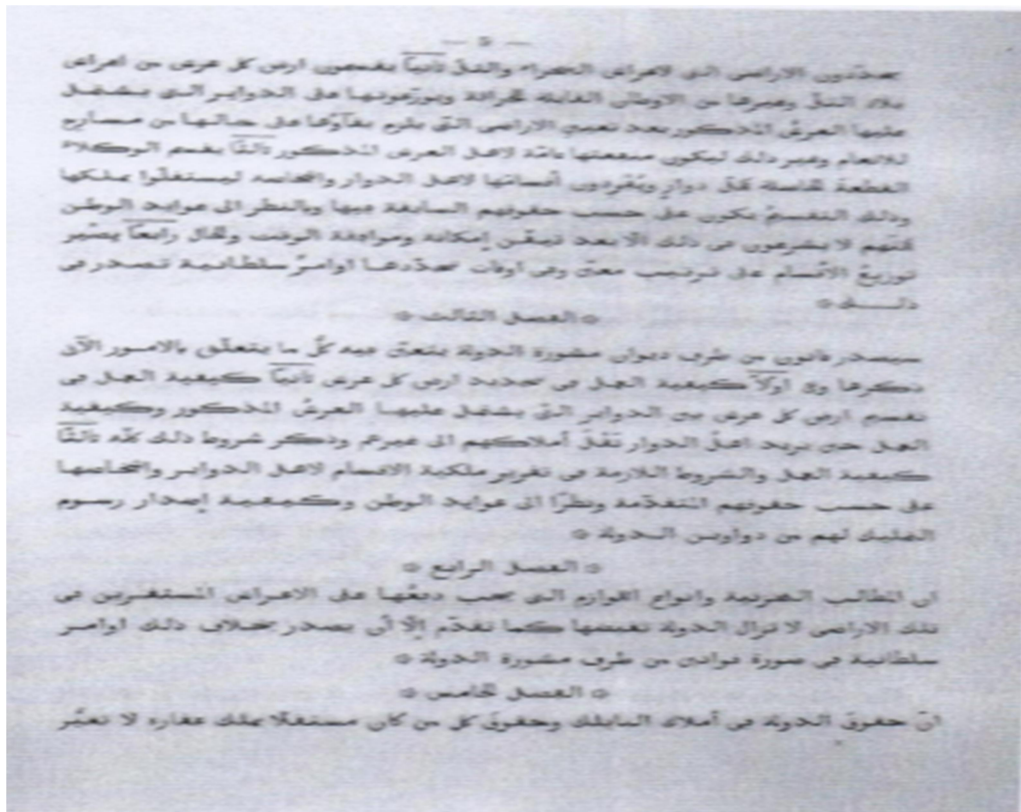
سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعق فيه كل ما يتعلق بالأمور الآتية ذكرها وفي أولاً كتبة العهل في تحديد أرض كل عرض ثانياً كتبة العهل في تقسيم أرض كل عرض بين الدواوير التي يشغل عليها العرش المذكور وكتبة العهل حين يربح اهل الدوار ثقل أملاكهم إلى غيرهم ويذكر شروط ذلك كده ثالثاً كتبة العهل والشروط اللازمة في تغيير ملكية الأقسام لاهل الدواوير والخصاصها على حسب حقولهم المتقدمة ونظراً إلى عوايد الوطن وكتبة العهل إصدار رسوم الملكية لهم من دواوين الدولة

الفصل الرابع

أن المطالب الحضري وأنواع القوازم التي يجب دفعها على الأغراض المستغرى في تلك الأراضي لا تزال الدولة تعينها كتبة العهل إلا أن يصدر بخلاف ذلك أوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة

الفصل الخامس

أن حقوق الدولة في أملاك الماهلك وحقوق كل من كان مستغلاً بملك عقاره لا تعتبر



6/6

دهنون نجاة، مرجع سابق، ص 89.

الملحق رقم (02) نص قانون 3 فيفيري 1912

يوم السبت 13 ربيع الأول سنة 1330 5436 يوم السبت 2 مارس 1912

وزارة الحربية

قرار قدم إلى حضرة رئيس الجمهورية

(باللغة العربية) باريس يوم 3 فيفري سنة 1912

مسيدي الرئيس إن الوطني المسلم الجزائري لا يجوز له الآن العمل في الجيش الفرنسي إلا بالتجنيد وتجديد التجنيد أو الاستعانة وهذا المبدأ الجاري من بعد فتح البئر الجزائري يسير لم يسه من تغير من يومئذ وبه يتجسد لنا الآن ثلاث رجيمات تفرق بين وثلاث رجيمات سباحتها وقيل من المتجندين في الفرق العسكرية الفرنسية وإسباحتها وذلك كله نحو 1700 نفس.

جنودنا الوطنية عجيبة فلم تزل مدة خمسين سنة نهرهم على قدرها المأثور وثباتها لكل خطب في جميع الوقائع الحربية الأوربية والاستعمارية. نعم عسكرية هؤلاء الجنود جارية منذ مدة طويلة على أحسن الشروط بمجرد التجنيد وتجديده ولكنها في الحال أصبحت بأزمة خطيرة أسباحتها شتى وأكثرت بلا معارض هو نقصان الأهلية للتجنيد في مستعمرتنا الجزائرية لتوسع نطاق المعاش فيها بسرعة شديدة فالأعمال الفلاحية التي أحقتها المستعمرون الفرنسيون تتطلب اليد العاملة تطلبا مفرطاً بأجرة مقبولة والوطني الذي يجد معاشه بسهولة في غير الجنسية يكون مهله إليها أقل من مهله سابقاً ولهذا ضعف ما يتجسد لنا في نقصان مستمر وهذه الحالة تصير مفرغة للأهلية ساعة إنداد جنودنا الوطنية للمغرب بقوة عسكرية عظيمة واستعداداتهم إلى تكوين العناصر الأصلية بجيش الاحتلال.

أشار الجنرال حاكم الجيش 19 إلى هذه الحالة مراراً متفرداً وأظهر بمناهة الوضع في قرار مبرهن للأهلية عجز قاعدة تجديد التجنيد عن الوفاء بالمطلوب وأرجح في طلبه حق الاستعداد في أقرب أجل سيد الإعداد الفاضلة.

أقوت الحكومة أهمية هذه المسألة وفحصت عن وسائل توسيع دائرة التجنيد الوطني في البئر الجزائري وبعد أن بحث بالخصوص في هذا الشأن لجنة كلفت به سنة 1907-1908 من لدن وزارتي الداخلية والحربية تبين لها أن توافق مبدأها على اتخاذ سبيل للتجنيد في البئر الجزائري يوصلنا إلى تجديد الأعداد المحتاج إليها بقاعدة كالفائدة الجارية في المملكة الفرنسية من يوم إنشائها وما أحسن نفاذها. الأمر الدولي يوم 28 فيفري 1911 التابع للأمر الدولي (1) يوم 27 جويلية 1908 قرر أصل التجنيد المشار إليه بكيفية تجديد وطنيا الجزائريين ونص في الإحصاء السنوي للبلدين من 18 عاما واستحضارهم أمام جماعات مركزية وذلك على وجه التمهيد والاستعداد الاستعداد. إلا أن فكرة التجنيد بالقرعة أثارت في الجزائرية جملة اعتراضات مختلفة الفئات حثيئة وظهر لنا أن اعتبارنا معقول وزلنا أنه ينبغي الحد من القرعة ولو بالكيفية القوسية الحثيئة الوطنية وأن نلظر تغيير بالآخرى تنسج به على قدر الإمكان دائرة التجنيد وتجديده بحيث لا تقتصر إلى التجنيد بالقرعة إلا عند الحاجة قصد الأمر الدولي يوم 31 جانفي 1912 فاضها بالشروط الأول من هذا التغيير وأما التطور الثاني منه فيمكن تحفيقه بتحويل الجنرال حاكم الجند 19 حق الأخذ من كل طلبة ما يجب من الأشخاص لتكميل الأعداد القانونية من جنودنا الوطنية ولكن بالمثل وجه ويظهر التالي العام على البئر الجزائري وهؤلاء المأخوذين يكونون كالمجندين لهذا الآن سواء في المقبوض اليومي والجازرة الخصوصية للتجنيد.

الأمر الدولي المعروف عليهم للإحصاء خاص في الجزء الأول منه نظرا إلى ما تقدم ذكره على أن الوطني المسلم الجزائري غير المتجنس بجند في المستقبل كما سياتي:

1- أهلتجنيد.

2- يتجدد التجنيد.

3- بالقرعة الخصوصية مع الجائزة تقدمها للتجنيد وتجديده.

شروط الوجبين الآخرين من التجنيد مبيلة في الجزء الثاني من الأمر الدولي المذكور والمتضمن قواعد الإحصاء السنوي للوطنين الباليين

عمر 18 سنة وكذا كيفية أخذ الأشخاص لسد الفاصل وتأنف اللجان التي تقولي القرعة وخطتها وأحوال الإعفاء وغير ذلك.

بلمسعي مسعودة، مرجع سابق، ص 85/86.

2/1

* القنوه جاقز بشرط رضا الحكم العسكري بالقائب.

* الوطنون المجنون مرتبهم القومي كمرتب المتجلبون ويأخذون على التجلبد أيضا جائزة رابعة (أنظر الباب 7).

* العسكريون القدماء تكون لهم فوائد خصوصية وسجل لهم أحكام خاصة ستعرض عليكم بعد بحث من له النظر في المسألة.

* فالاستدعاءات الواقعة على النمط المذكور كما لا يخفى على من يتأمل في أحكامها إجمالا إلا كهيئة من التجلبد جزئية لا صوم فيها لأنها لا تتناول في جميع الأحوال الأعداء القهلا في السنة بمرتب رابع ولما أن هذا التجلبد مؤسس على القواعد المذكورة فلا سهيل للاعتراض على أصله ولا تقوم ضد العمل به مشاكل ذات بال.

* الحكمة التي في هذا التدبير والاعتكاف فيه من كل منظور لا يخفيان على الفرنسي غير الجزائري العارفين بالضرورات العسكرية الواجب على الحكومة سدها وبأن الواجب عليهم الاعتراف لها بالمصالح العادلة الموجهة لذلك كما أن الوطنين يملكون باختيارهم إلى التجلبد بأساليبهم الجديدة ويملكونها بالطاعة التي يرضونها لنا عليها كم من مرة وبها يكون لهم وجه زائد لاسترجاع الحكومة الملقمة في جانبهم سياسة العدل والإنصاف.

أهلا على سيد الزنن مزهد احقرامي وإخلاص لكم

وزير الداخلية وزير الحرية

سيف مهران

2/2

الملحق (03) :

نصوص من قانون الغابة (*)

الفصل 144- كل من استخرج أو أخذ حجرا أو رملا أو معدنا ترابا أو طينا بنباتاتها أو ترابا صالحا للوقد أو لذبابة المعروفة بالخنج أو رتما أو حشيشا أو أوراقا خضرا أو يابسة أو زبلا مفترشا في أرض الغاب أو بلوطا أو غيره من أشيرة الغاب أو يزورها فتجري عليه خطية يتعين قدرها حسبما يأتي. فإن كان انقول على عجلة فالخطية من عشرة إلى ثلاثين فرنكا لكل دابة جارة . وإن كان أحمالا فالخطية كل إنسان كما يسوغ للحاكم أن يسجن الفاعل مدة ثلاثة أيام فأقل .

الفصل 146- كل من يوجد في الغاب منحرفا عن الطرق و السبل المعلومة ومعه مزير أو منجل أو شاقور أو قانوم أو غيرها من آلات القطع فيحكم عليه بخطية قدرها عشرة فرنكات مع فك تلك الآلات .

الفصل 147 أن من وجدت عجلائه أو مواشيه أو دوابه سواء كانت للحمل أو للركوب مطلوقة في الغاب خارجة عن الطرق والسبل المعلومة فتجري على كل عجلة خطية قدرها عشرة فرنكات وهذا في الغاب التي أشجارها ذات عشرة أعوام فأكثر وعشرون فرنكا في الغاب التي دون السن المذكور . وعلى كل رأس من المواشي الغير المقترنة فخطيتها حسبما هو مبين في الفصل 199 المختص بتعديدة الرعي .

وهذا خلاف ما لعله يلحق المخطيء من الأرض .

الفصل 148- لا يجوز نقل النار أو إيقادها بداخل الغاب أو على مسافة 200 متر منها وإلا فتجري على المخالف خطية من 20 إلى 100 فرنك خلاف ما لعله يلحقه من العقوبات المنصوص عليها في قانون الحدود الشرعية إن اضطربت النار وكذا ما يلزمه من الأرض إن وجب .

الفصل 151- لا يجوز استعمال فرن للجير أو فرينة للجبس سواء كان لمدة زمنية أو على

ضمخما ، ومقياس الحلقة يؤخذ على ارتفاع ميتر من وجه الأرض وزيادة على ما ذكر .
يحتمل ان يعاقب المخالف بالسجن مدة خمسة ايام فاقل ان كانت الخطية لا تتجاوز 15 فرنكا ، وان كانت تفوق المبلغ فالسجن ينتهي الى شهرين .

الفصل 193- فان كانت الأشجار التي تتركب عليها الخطيات المذكورة متنوعة ومصنوعة فينقل الى اخذ دايرتها مما بقي من جذرها فان نزع جذرها فيحتمل الى اخذ دايرتها من مربع عودها ويضاف إليه خمس مقياسه ، ثم إذا فقدت الشجرة مع جذرها فتقدر المحكمة على نظر ارباب المحكمة .

الفصل 194- ان الخطية المضروبة بسبب نزع أو قطع شجرة ليس في دايرتها 20 سنتيمتر يكون قدرها عشرة فرنكات على كل دابة جارة مقترنة وخمسة فرنكات على كل دابة حاملة وفرنكان على ربطة أو حزمة يحملها إنسان وان اتفق النزع أو القطع في أشجار مزروعة أو مغروسة منذ اقل من خمسة أعوام فالخطية قدرها ثلاثة فرنكات لكل شجرة بقطع النظر عن غلظها خلاف ما يلحقه من السجن مدة شهر فاقل .

الفصل 195- كل من قلع نقلات من الغاب يضرب بخطية لا تنقص عن عشرة فرنكات ولا تزيد على 300 فرنك . وزيادة على ذلك يجوز أن يسجن خمسة أيام فاقل . فان وقع النزع أو القطع في مغروسات أوجدها إنسان فيزاد في الخطية المذكورة السجن من 15 يوما الى شهر .
الفصل 196- ان كل من قص رأس شجرة أو نزع قشرتها أو أذاها بما يضرها أو قطع منها اعظم أغصانها يعاقب كأنه قطع الشجرة من جذرها .

الفصل 197- ان كل من اخذ من الغاب شجرة سقطت لعارض فتجري عليه والخطية والأرض ما يجري على من قطعها تعمدًا .

الفصل 198- فكلما اتفق لخذ حطب أو غيره من الغاب إلا ويرد المأخوذ منها أو قيمته مع أداء الأرض ان وجب الحال وذلك زيادة على ما يلحقه من الخطية ثم ان من يوجد عنده المنشار و الشاقور والمزير و القادوم ونحو ذلك من آلة القطع أو عدد شريكه في العمل تفك من يده حصبا .

الفصل 199- أن أرباب المواشي الموجودة نهرا في الغاب التي بلغت في سنها عشرة أعوام فصاعدا يعاقبون بخطية قدرها فرنك على كل رأس من الخنزير وفرنكين على كل رأس من البقر أو العجول ثم إذا كانت أشجار الغاب اصغر من السن المذكور اعطي لم تبلغ العشرة

اعوام فتضاعف الخطية المشار اليها .

الفصل 201- إذا اتفق إجراء العقوبة على شخص سبقت منه التعدية إلا وتضاعف تعني إن صدر عليه الحكم في مدة اثني عشر شهرا تقدمت لمسيب تعديه منه على الغاب ، كما تضاعف العقوبة إن وقعت التعدية ليلا أو استعمل المتعدي منشارا لقطع الأشجار .

الفصل 206- إن الأزواج و الآباء و الأمهات و المتقنين تعني كل من له التصرف على الآخر هم الضامون ضمان مال في زوجاتهم وأولادهم الصغار ومحجور بهم القاطنين معهم ، وليسوا متزوجين وكذلك مستجيريهم ونحوهم وللضامنين المرجع بالدرك حيث وجب .

الفصل 219- لا يمكن لاحد أن يقطع الأشجار من غابة بقصد التغريس إلا إذا طلب ذلك من عامل العمالة بأربعة اشهر قبل الشروع في مقصده وفي هذا الأجل يجوز للحكم أن يخبر رب الغاب بمنعه إياه من التغريس و يجب على الطالب أن يعين سكناه في القضاء الموجودة فيه غابة .

الفصل 220- لا يمكن منع التغريس إلا فيما يختص بالغاب التي ينفع حفظها لتقرير الأراضي بأماكنها في الجبال أو في صدورها أو التخليص الوطن من انجراره بالسيول أو التخليد العيون أو مجاري الماء وكذا لحفظ النكبات والسواحل من تسلط البحر أو الرمال عليها ، وكذا لحماية الوطن من الهجوم العدو عليه وكذا لصحة العامة .

الفصل 224- قد يستثنى من شروط الفصل 219 . الغاب الصغيرة السن مدة 20 سنة من يوم بنرها أو غرسها ما عدا ما أشير إليه في الفصل المتقدم . وثانيا الاجنة ذات الزروب المجاورة للسكن . وثالثا الغاب الغير المزربة التي مساحتها أقل من 10 هكتارات على أنها لم تتصل بغاب أخرى تتم بها العشرة هكتارات لو لم توجد بقنة جبل أو بصد .

الفصل 226- كلما برزت أو غرست أشجار براس جبل أو صده وكذا في نيكات الرمل وأرض البور تحرر من كل جباية مدة 30 سنة.

رحمون دليلة، السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر (1914/1830)، مذكرة ماستر تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/ 2013، ص 98 .

الملحق رقم (04)



غار الجريمة بالظهرة

احمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 91.

الملحق رقم (05)

عن هجرة الجزائريين إلى تونس سنة 1888⁽¹⁾

برقية

التاريخ: ختم البريد المركزي، الجزائر العاصمة 27 جوان 1888.

المرسِل: نائب عامل عمالة قسنطينة

المرسِل إليه: الحاكم العام الفرنسي للجزائر - الجزائر.

ردا على برقيتكم المؤرخة في 19 من الشهر الجاري المتعلقة بهجرة الأهالي من الهضاب العليا ومناطق سكيكدة إلى تونس، يبدو حسب المعلومات التي زودني بها السادة: نائب عامل عمالة قسنطينة في سطيف، والحاكم الإداري لعين مليلة، والعملة، ومسكينة وتبسة، أنه لم تحدث هناك أية هجرة إلى تونس في المناطق التي يشرفون على إدارتها. والظاهر أن الذي أدي بهجرة سكان هذه المناطق هو البحث عن مراعي خصبة لدوابهم، لما أصابهم من ضرر بسبب اجتياح الجراد لأراضيهم. كما أن التونسيين من جهتهم على الحدود الشرقية يجتاحون مناطق القالة. أخبرني الحاكم الإداري لأم البواقي يوم 24 جوان الجاري أن 13 شخصا بسبب الجفاف الذي أصابهم لمدة ثلاث سنوات متتالية، والفقر الذي يتخبطون فيه، يحاولون أن يغادروا البلاد ليهاجروا إلى سوريا. لقد أعطيت التعليمات اللازمة للسلطات المحلية وللجندرية لمراقبة سكك الخطوط الحديدية للحيلولة دون ذلك. وفي وقت لاحق سأبعث لكم المعلومات التي طلبتها من نائب العمالة سكيكدة.

بن جابو أحمد، مرجع سابق، ص 315.

الملحق رقم (06)



صورة الأمير عبد القادر

شاوش أخوان زليخة، مرجع سابق، ص 111.

الملحق رقم (07)



صورة القائد سي لخضر (1875-1961)

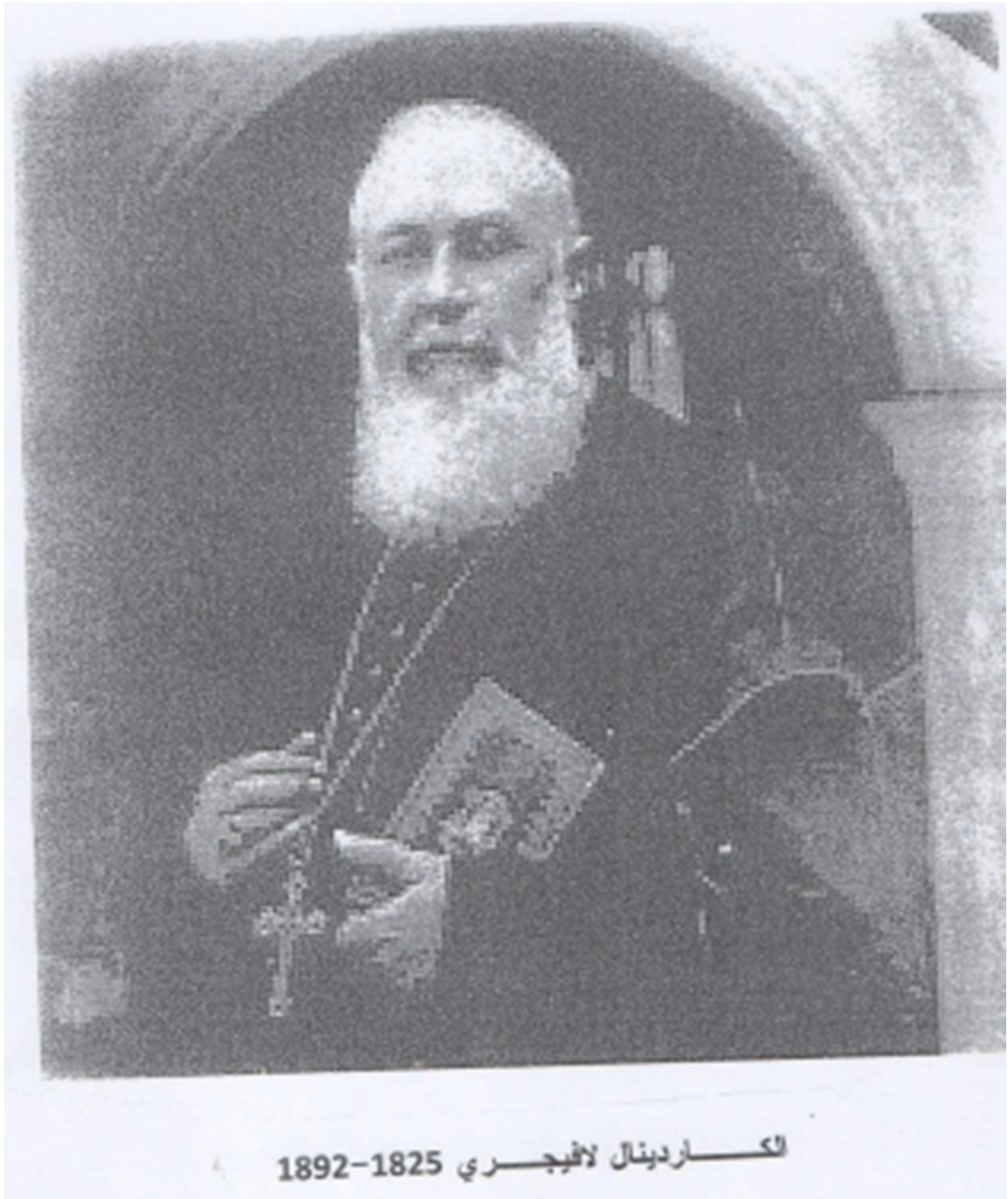
1/1

الملحق رقم (08)



صورة: الشيخ محمد بن يـلس (1847-1927)

الملحق رقم (09)



طيار ليلي، مرجع سابق، ص 87.

الملحق رقم (10)



عدوان حنان، مرجع سابق، ص 88.

الملحق رقم (11): الجنرال كلوزيل



حرشوش كريمة، مرجع سابق، دص.

الملحق رقم (12)



العنوان: صورة للشيخ محمد الهاشمي

شاوش اخوان زليخة، مرجع سابق، ص112

الملحق رقم 13
مجازر فرنسا في الجزائر



4/1



4/2



4/3



عشور مرزقة، مرجع سابق، ص 85

4/4

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم.

المصادر:

1. أبن منظور، لسان العرب، مج5، دار الصادر، بيروت، 1968، ص250.
2. أندري جوليان شارل، أفريقيا الشمالية تسير والقوميات الإسلامية، دار التونسية، تونس 1976،
3. بن عثمان خوجة حمدان، المرأة، ترجمة محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث، الجزائر، 2006.
4. تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبو القاسم سعد الله دار التونسية للنشر، تونس، 1974.
5. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996،
6. _____، _____، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
7. _____، _____، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998.
8. _____، _____، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
9. _____، _____، محاضرات تاريخ الجزائر الحديث إلى بداية الاحتلال، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1882.
10. _____، _____، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1992.
11. الشعراوي محمد متولي، الهجرة النبوية، مكتبة التوثيقية، (تج)، مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة، (دم)، (دت).

12. الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.

13. نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر، ط2، مؤسسة نويض للثقافة، بيروت، 1980.

المراجع:

1. أبو تمام، تحفة الزائر في مآثره الأمير وأخبار الجزائر، ج2، مطبعة عزوز يوجاويش، الإسكندرية، 1903.

2. أحمد مريوش أحمد، الشيخ الطيب العقبي، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2007.

3. بزيان سعيد، جرائم فرنسا في الجزائر، دط، دار هومة، الجزائر، 2005.

4. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، الجزائر، 1977.

5. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

6. بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائر بين 1881-1914م، وهران، 1984.

7. بن عبد الله عبد السلام، دليل المؤرخ المغرب الأقصى، ط1، دار الفكر، 1418هـ/ 1998م.

8. بن قينة عمر، أعلام وأعمال في الفكر والثقافة والآداب، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000.

9. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ديون المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2007.

10. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار العربي الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.

11. بوزيان سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر، ج2، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2014.

12. الجزائر أحمد كمال، ترجمة محمد زكي إبراهيم، المفخر في معارفه الأمير الجزائري عبد القادر والسادة الأولياء الأكابر، ط1، دم، 1998.
13. حمدي أبو النور السيد عويس، الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة، دار الفكر، الجامعي الإسكندرية، ط1، 2011.
14. حميدة عميراي، أثارا لسياسة الاستعمارية والإستطانية في المجتمع الجزائري، منشورات المركز الوطني لدراسات في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.
15. حميدة عميراي، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2004.
16. حينولي رمضان، واقع الثقافة في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر، المركز الجامعي لتاسغيت، للجزائر، 2016.
17. الخالدي سهيل، الإشعاع المغربي في المشرق، دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة، الجزائر، ط1، 1997.
18. الخطيب محمد عودة وإبراهيم، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989.
19. خليل حسن، قضايا دولية معاصرة دراسات في النظام العالمي الجديد، ط1، دار المهل، 2008.
20. دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
21. زروقه عبد الرشيد، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار الشهاب، بيروت، 1460هـ-1999.
22. زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939)، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

23. _____، _____ تاريخ الاستعمار والتحرر في أفريقيا واسيا، دط، دج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس.
24. _____، _____ نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، دط، المؤسسة الوطنية لكتاب، 1984.
25. شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورت عويدات، بيروت، 1982.
26. _____، _____، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
27. شترة خير الدين، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1956-1999)، دار كردادة، الجزائر، 2013.
28. _____، _____، المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، دار كردادة، الجزائر، 2013.
29. عبد القادر بن عبد الله، إرشاد المتعلمين، ط1، دار ابن حزم، الجزائر، 2008.
30. عثمان الحسن نور، ياسر عرض عبد الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
31. العسيلي بسام، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس، ط2، بيروت، 1984.
32. العقاد صلاح الدين، المغرب العربي في التاريخ، ط6، مكتبة الأنجل المصرية، مصر، 1993.
33. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الجزائر، ط1، 2002.
34. العننري صالح، مجاعات قسنطينة، ترجمة رابح بونار، دط، ذخائر المغرب العربي، الجزائر، 1974.
35. عوض صالح، معركة والصليبية في الجزائر الإسلام، دط، دار الزيتونة لإعلام والنشر، الجزائر، 1989.

36. غيلان سمير طه، عبد الحميد بن باديس ودوره الديني والسياسي في الجزائر 1889-1940، المجلد 9، العدد 32، جامعة تكرين، كلية التربية، 2013.
37. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر، دط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.
38. فريد بك محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقى، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981.
39. فيلاي كمال، الهجرة الحراك والمعالم الحضرية في الجزائر، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
40. _____، _____، الهجرة والحراك والنفي وأثارهم علي الصعيد الثقافي واللغوي، الجزائر، 2006.
41. القاضي عادل، الهجرة والاعتراق، تأسيس فقهي للمشكلة اللجوء والهجرة، ط1، مؤسسة المعارف المطبوعات، بيروت، لبنان، 1999.
42. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشور المتحف الوطني للمجاهد، 1994.
43. محمد الصديق، أيام خالدة في تاريخ الجزائر، الجزائر، دار موفم للنشر، 2007.
44. محمد بهي الدين سالم، ابن باديس فارس الإصلاح والتتوير، ط1، دار الشرق، القاهرة، 1928.
45. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.
46. مناصرية يوسف، مهمة ليون روش في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
47. مورو محمد، الجزائر تعود إلى محمد، دار المختار الإسلامي، القاهرة، 1992.
48. مياي إبراهيم، مقارنات في تاريخ الجزائر، دار هومة، دط، دج، الجزائر، 2005.

49. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج2، دار الأمة، الجزائر، ط2.
50. هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دارهومة، الجزائر، 2007.

المراجع الأجنبية:

1. Aiex Bellemare – Abd-El-Kader– Sa Vie–Saint Germain–N77–Paris 1863–P10
2. Aresenle Berteul، L'Algérie Francise ،Tome premier–Paris. 1856.
3. Aresenle Berteul،L'Algérie Francise، Tome Second، 1836.
4. BelloulaLes Migrations Algériens. En France Edition Nationales Algérienne1965.
5. Charle Robert Ageron ;Les Algériens Musulmans et la France 1871_1919;Achevé d'imprimer Sur les presses Enag;Reghaia;Algerie;2013.
6. L'appe Burzet .Histories Des Sartres De L'Algérie Cure De Chepli A'Lgerie; 1869.
7. Mohamed Kouidri Colonisation Indépendance Insaniyat n65.66juillet .decembre2014.p160.
8. Mohamed Taguai L'Algérie en guerre 40. Alger، Office des Pubication ، Universitaires.
9. Renegonnard Essai sur Histoire De Le migration .Paris .1927

المذكرات:

1. الأسود حسين، هجرة سكان وادي سوف، إلى تونس ونشاطهم بها خلال الفترة 1882-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص حديث ومعاصر 2014-2015.
2. أقيس خالد، أثار العربي التبسي، دراسة فنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب العربي، جامعة منتوري، كلية الآداب واللغات، قسنطينة، 2007.
3. بقيق الزهرة، الأمير عبد القادر في الأسر 1849-1852، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، 2009-2010.
4. بلمسعي مسعودة، التجنيد الإجباري والفرنسي وأثاره على الجزائريين، مذكرة مكملة لنيل الماستر، تخصص حديث ومعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإسلامية، 2014.
5. بن جابو أحمد، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830-1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم تاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
6. بن جبرو راضية، المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر (1844-1900)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ بسكرة، 2012-2013.
7. بن ساعد عائشة، البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004م.
8. بوتلي حبيبة وخريش يمينه، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا 1934-1954، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، قسم التاريخ، العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الوادي، 2012.

9. حداد مريم، الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين العالميتين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية، قطب شتمه، بسكرة، 2014-2015.
10. حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر خلال الأدبيات 1832-1847، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ الحديث والمعاصر، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران.
11. خليفي عبد القادر، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر "1890-1983"، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم تاريخ، قسنطينة، 1427هـ-1428هـ-2006م-2007م.
12. دهنون نجا، التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وإنعكاسها على المجتمع الجزائري 1900-1830، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
13. رحمون دليلة، السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر (1830/1914)، مذكرة ماستر تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.
14. رواحة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ، 2013-2014.
15. زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، (2014-2015).

16. سلمي خليل، المهاجرين الجزائريون في البلاد العربية ونشاطهم الثورة التحريرية(1954-1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة تاريخ، بسكرة، 2012-2013.
17. شاوش إخوان زليخه، الهجرة الجزائرية (1914-1900)، مذكرة مكملة شهادة الماستر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
18. شبيرة صبرينة، حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المعاصر، جامعته محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة تاريخ، كلية التاريخ، بسكرة، 2013-2014.
19. شلبي شهرزاد، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر المعاصر، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
20. عباسي أمينة، السياسة الفرنسية اتجاه يهود الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2013-2014.
21. عبد العزيز بوودن، المشكلات الاجتماعية المترتبة عن الهجرة الريفية، مذكرة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1984.
22. عدوان حنان، الشيخ الطيب العقبي ودوره الإصلاحية (1960-1980)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، بسكرة، 2012-2013.

23. طيار ليلي، النشاط التصيري للكاردينال لافيغري في الجزائر 1826-1829، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ، بسكرة، 2012-2013.
24. فايد بشير، قضايا العرب والمسلمين الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شبيب ارسلان، ج1، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.
25. قبايلي هوراي، مسالة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013-2014.
26. قرنا ب عبد الرؤوف، جهود علماء الجزائر في الرد على التنصير إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2015-2014.
27. قويدرية قمر، الجمعيات والنوادي الثقافية ودورها في الحركة الوطنية (1900-1939)، شهادة مكملة لنيل ماستر لتاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، شعبة التاريخ، بسكرة، 2014-2015.
28. كركار عبد القادر، الطائفة اليهودية في الجزائر 1830-1900التجنيسوردود الفعل، مذكرة لشهادة الماجستير، تخصص تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008.
29. كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور (1850-1851)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي، حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2007.

30. مرزاقة عشور، جرائم فرنسا في الجزائر الإبادة الجماعية (1830-1849)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم التاريخ، 2013-2014.
31. نعاسي وفاء، طلبة الجزائريون الزيتونيين والحركة الإصلاحية الجزائرية (1900-1934)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
32. هوارى مختار، سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية اتجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

المجلات:

1. رمضان بورغدة، من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830-1892) جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2009، العدد 4.
2. قبائل وعروش ولاية النعامة، الجزائر، 16 أكتوبر 2013.
3. كوييتي معاشو جيلاني، هجرة المغرب أثناء الاستعمار (دراسة حالة للجالية الجزائرية بوجدة)، الجزائرية نحو العدد 4، مجلة الموقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة مكناس، قسم التاريخ، المغرب، 2009.
4. مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية، مجلة مركز بابا للدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 3، 8 أبريل 1921.

الفهرس

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر و عرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة.....	3-1
تمهيد.....	7-4
الفصل الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر.....	34-8
1-السياسة الإدارية.....	15-8
2-السياسة العسكرية.....	23-15
3-السياسة الاقتصادية.....	30-24
4-السياسة الثقافية.....	33-31
الفصل الثاني: تأثير السياسة الفرنسية على الجزائريين.....	49-35
1-الإدارية.....	35-34
2-العسكرية.....	42-36
3-الاقتصادية.....	47-43
4-الثقافية.....	50-48
الفصل الثالث: ماهية الهجرة.....	60-51
1-تعريفها.....	54-51
2-أسبابها.....	58-55

3-أنواعها.....	60-58
الفصل الرابع: الهجرة إلى المغرب و الشرق.....	83-61
أ- المغرب.....	71-61
1- تونس.....	66-61
2- المغرب.....	69-67
3- ليبيا.....	71-70
ب- الشرق.....	83-71
1-مصر.....	72-71
2- سوريا.....	79-73
3- الحجاز.....	83-80
الخاتمة.....	85-84
الملاحق.....	111-86
قائمة المصادر و المراجع.....	122-112
الفهرس.....	124-123